مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة التاسعة عشرة /العدد 67/الربع الثالث لعام 2018م

المدير المسؤول

أ.د. نضـــال الصـــالح

رئيس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير

د. جابر سلمان

مدير التحرير

أ.الأرقم الزعبي

أمينا التحرير

أ. نذير جعفر

ميرنا أوغلانيان

هيئة التحرير

د. إبـراهيم أحمـد سـعيد — د. تركـــي صـــقر

د. خلـــف الجـــراد — د. اســـكندر لوقـــا

د. ســـليم بركـــات — أ. عبد الأحد يوسف سفر

د. عبد اللطيف عمران — د. مصطفى العبد الله الكفري

التصميم والإخراج

وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 400ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 600 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 3000 ل.س أو 200 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية10,000 ل.س أو 250 دولاراً أمريكياً.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 10000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 15000 ل.س أو 350 دولاراً أمريكياً

دمشق – أوتستراد المزة – ص.ب: 3230
هـ – 6117240 – 6117242 –
6117243 فاكس: 6117244
البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:
Email: alfikralsiyasi@mail.com
Website: http://www.awu.sy

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.

2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي.

3 ـ ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفّات.

4 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.

5 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.

6-ـ أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعه في نهاية المادة.

7 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.

8 ـ ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.

9 ـ لا تقبل البحوث والدراسات غير الموثّقة علميّاً.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلّة تعبر عن آراء أصحابها، وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

في هذا العدد:

الافتتاحية

ـ رسالة الأديب بين الأمس واليوم ..... د. جابر إبراهيم سلمان.... 5

الدراسات

ـ سورية.. والجيل الرابع للحروب ..... أ. فؤاد البني 11

ـ الاستراتيجية الأمريكية في توظيف مسألة (الأقليات)..... د. شاهر إسماعيل الشاهر... 23

ـ أمريكا وتخريب الأمم المتحدة..... د. رحيم هادي الشّمخي 45

ـ الإرهاب صناعة غربية صهيونية ..... زبير سلطان قدوري 65

ـ قرار ترامب واستهداف القدس في الماضي والحاضر ..... د. صياح عزام 97

ـ القضية الفلسطينية .. إلى أين؟..... د. عيسى الشمّاس 117

ـ نظام ابن سلمان.. أخذته العزة بالإثم..... د. تركي صقر..... 135

ـ الأحزاب والمنظمات السياسية في سورية ..... نبيل فوزات نوفل 145

ـ المناهج التربوية وثقافة التسامح ..... د.عبد الله المجيدل..... 173

ـ الفساد ظاهرة وممارسة ..... د. سليم بركات 201

نافذة أخيرة

ـ قصتي مع قرارات القِمَم العربية..... الأرقم الزعبي 215

رسالة الأديب بين الأمس واليوم

د. جابر إبراهيم سلمان

تعلّمنا أنّ الأدب انعكاسٌ للحياة السياسية والجمالية في أي مجتمع من المجتمعات، وحالةُ نهوضٍ معرفيٍّ تتخذ مسارَها في سياقٍ تاريخيٍّ يعبِّر عن الانتماء لمرحلةٍ تحمل سماتِ عصرِها ومواصفاتِه الحضارية، وترجمةٌ لمخزونِ المشاعر الوجدانية والعواطف الإنسانية الجيّاشة التي تكتسب ـ مع مرور الزمن ـ صفةَ الثبات والديمومة، عبر تمسُّكها بالقيم ورفض المساومة عليها، واستمرارِ صلاحيتها لكلِّ مرحلةٍ من مراحلِ تكوُّنِها..

وما يسجِّلهُ التاريخ في المُشْرِق من صفحاته أنّ الأديب قديماً ـ خطيباً كان أم شاعراً ـ حمل هموم قومهِ، وكان رسولَ قبيلتهِ وسفيرَها والناطقَ باسمها، يحرِّك هِممَ أبنائها في الحروب، ويمجِّد انتصاراتِهم، ويحفِّزُهم على مقارعة الخطوب ومواجهة المحن والشدائد التي تعصف بهم، ويحُضُّهم على التصدِّي للمخاطر التي تتهدّدُهم، بما يحول دون تحقيق أهداف من يتربّصون بهم الشُّرور، ويجنِّبُهُم الوقوع فيما لا تُحمد عقباه.

لقد كان الأديبُ ـ في مراحل لم يكن فيها شبكاتُ تواصل اجتماعي أو منظوماتٌ إعلامية مقروءةٌ ومسموعة ومرئية ـ الناطقَ الإعلاميّ والواعظ والمُرْشدَ الذي يُعوّل عليه في إيصال ما يريدُ الحاكِمُ إيصالَه إلى رعيّتهِ في الممالكِ والأمصار التي تخضع لسلطانه..

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين هو دور الأديب والكاتب اليوم من أداءِ الرسالة التي كان يحملُها فيما مضى؟ وهل ما زال مؤتمناً على هذا الدّور؟! وإلى أيِّ مدى يملكُ القدرة على أداء دوره في مجتمعات عصرنا الراهن؟!

سؤالٌ مركّبٌ تقتضي الإجابة عنه معرفةَ واقع الأدب وما يحيط بالأديب من أوضاعٍ تحكُمها الأهواء والأمزجة الشخصية التي تقتل الإبداع وتحيلُه على التقاعد، شأنه شأن الموظَّف في دوائر دول العالم النامي ومؤسساتها عندما يَبْلُغُ سِنَّ الرُّشْدِ الوظيفي، فلا يعود في نظر من يحيطون به قابلاً للحياة ومواصلةِ دوره فيها، على عكس ما هو سائد في دولِ العالم المتقدّم الذي يتخذ من تجارب الآخرين الإبداعية والوظيفية متّكأ للانطلاق إلى ما هو أكثر إبداعاً وتقدّماً..

فواقع الأدب اليوم هو تجسيدٌ للحالة السياسية التي تطغى عليها عصبياتٌ يديرها أو يُشْرِف على إدارتها من لا معرفة له بالأدب أو بالإبداع، حتى غدا الأديب أو المبدع في مواجهة مباشرة مع مؤسسات مجتمعه الفكرية، وبات يُنْظَر إليه على أنه مصدرُ خطرٍ داهم على المشرفين على تلك المؤسسات، وبالتالي لم يعد مسموحٌ له أن يطلق العنان لكلمته كي تأخذ قيمتها الإبداعية ببعديها: الحضاري والإنساني، وهو ما يندرج في إطار إرهاب الكلمة، أو ما يسمى الإرهاب الفكري.

إن أدبنا العربي الراهن يعيش حالة غُرْبة مع قيم الجمال والإبداع الأدبي والفني، وجُلُّ ما يقدِّمهُ أدباءُ هذا العصر مُنْبَتٌّ عن الجذور، وهو محاكاةٌ لما

يُنْتِجُه الآخر وتقليدٌ أعمى له، الأمر الذي تسبب في حدوثِ شرخ كبير وهُوَّة شاسعةٍ بين أدب الماضي وأدب الحاضر.

ومن يعود إلى مراحل تاريخ الأدب العربي، ولا سيما مراحلُ التنوير منها، ويتمعّن فيها مليّاً، تأسِرُه تلك الروح العلمية الوثّابة التي كان يتحلى بها الأدب آنذاك، كما يأسره ذلك التنوُّعُ في أشكال الأدب وفصولهِ، وتلك الجرأة في طرح المسائل الأدبيّة من دون مواربةٍ أو مجاملة..، وبأسلوبٍ فيه من الظُّرْفِ والتهذيب ما فيه..

فالأديب هو ذلك المثقف ثقافةً عالية، أو ذلك الذي استحوذ على قِسْطٍ وافرٍ من اللّغة وآدابها..

وكلمةُ **أدب** تُطلق ليس على المُستظرَفِ من العلوم والمعارف فحسب، وإنما على مجمل العلوم والمعارف، وكانوا يُطلقونها على ما يليق بالشيء أو بالشخص، فيقولون: أدب المجالِس وأدب الرسائل وأدب الأخلاق وأدب السياسة، وآداب الدرس وآداب المعلِّم. كما يقولون: "عِلْم الأدب"، ويقصدون به العِلْمَ الذي يخلو من الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابةً..

فاللغة الأدبيَّةُ الراقيّة كانت عاملَ جذْبٍ لأبناء الأمّة تزيد من تعاضُدِهم، وتوحِّد صفوفَهم، وتجمع فيما بينهم، على عكس اللّغة السائدة اليوم التي باتت تشكِّل عامل تمزيق وفُرقةٍ وتشتُّتٍ في صفوف الأمة...

وإنّ أخطر ما نشهدهُ هذه الأيام الترويجُ للعاميّات في أقطار الوطن العربي، والتشجيعُ عليها بتخصيص جوائز مغرية لمن يصوغون أفكارَهم بجملها وبمفرداتِها، بعيداً عن اللّغة العربية الفصيحة وأدبها الإبداعي الأصيل وعن المبدعينَ الحقيقيين من الناطقين بها، حتى بات الأديب غريباً في وطنه يعيشُ حالة عُزلة عن لغته العربية الفصيحة وعن فنونِها الأدبيّة الراقية..

إننا اليوم أحوج ما نكون إلى صحوة ضمير نستعيد بها بريقَ لغتنا العربية الفصيحة وألَقَها، ونستردُّ عافيتَها الثقافية: الأدبية والفكرية التي كانت في أوج حضارة الأمّة ـ ولعقودٍ من الزّمن ـ سلاحَها الأمضَى في مواجهة سياسات التغريب التي أراد الأعداءُ تسويقَها؛ لتكون بديلاً عن موروثنا الثقافي الأصيل، وعن منظومة قيمنا الحضارية والإنسانية التي هي خلاصةُ تجربة غنيّةٍ عاشَتْها الأمة على مدى قرونٍ من الزمن.

الدراسات

سورية.. والجيل الرابع للحروب

أ. فؤاد البني*

في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي ألحقت بالبشرية ويلات كبيرة، وتدميراً هائلاً للمدنية والاقتصاد والبنى التحتية، وخسائر بشرية زادت عن خمسين مليون قتيل ومئة مليون جريح، وإلحاق الهزيمة بالنازية الهتلرية، وسقوط الإمبراطوريات القديمة الألمانية واليابانية، والإيطالية، تشكّل نظام دولي جديد تمثل بالنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والنظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي. وكانت الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب أكثر قوة وثراء، وسادت بين هاتين القوتين حرب باردة، وسباق بالتسلح استمر حتى عام 1991، ووصلت الأمور بينهما أحياناً إلى حافة الهاوية، وكادت أن تقع مواجهة نووية. وقعت على أطراف الحرب الباردة حروب ثانوية، أُريقت فيها دماء كثيرة، واختفى عام 1991 الاتحاد السوفييتي، وبقيت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، فأخذت على عاتقها تطبيق سياسة القطب الواحد لتهيمن من خلالها على العالم، وبدلاً من أن يتوقف على إثر ذلك سباق التسلح إلا أنها زادت من تمويل الجهد العسكري للجيش الأمريكي وتسخير التكنولوجيا بخدمة العسكرة، حيث لا تستطيع أيُّ قوة عسكرية في العالم أن تتحدى قوتها على الإطلاق، وحاولت تحقيق ما أطلق عليه مشروع القرن الأمريكي الجديد بسلطة مطلقة على ظهر الكوكب.

* باحث سوري.

وعلى هذا الأساس أرسلت الولايات المتحدة قواتها العسكرية للقيام بأعمال عدوانية في أنحاء العالم جميعها، ومع ذلك أخفقت في تعزيز هذا النظام الذي أرادته.

وكانت تكلفة هذه الحروب عالية على كل المستويات والطاقات التي تستهلكها سواء كانت خسائر مادية أم بشرية واقتصادية كبيرة جداً وقد تستغرق كل مقدرات الدولة. والأسوأ من ذلك عندما لا تحقق تلك الحروب الهدف الذي شنت من أجله بهدف السيطرة والهيمنة على الدولة المستهدفة. ونظراً للتداخل الشديد بين مصالح الدول كانت هذه الحروب تدار باستخدام القوة في الميدان، بعد أن تكون قد استنفدت وسائط الضغط السياسي والاقتصادي والنفسي، وأمام هذه الخسائر التي أصبحت تتجاوز إمكانيات الدولة أخذت أدوات الضغط داخل الدولة، ومنظمات الأمم المتحدة تعارض مثل هذه الحروب مرتفعة التكلفة على الدوام من النواحي كلّها، ما أدى إلى خفض التأييد والدعم المدني والسياسي داخل الدولة للغزو العسكري، خصوصاً إذا طالت مدة الحرب، ما يدفع إلى سحب القوات ووقف الحرب حتى ولو لم تحقق أهدافها. إن تجييش الحروب على الطراز القديم لا يعني انتهاء العنف، ومنذ بداية القرن الحالي، كانت الحروب والفتن الداخلية والحروب الأهلية في العديد من الدول والمترافقة مع التدخل الخارجي أمراً مروعاً، وكانت هذه الحروب والفتن، البديل عن الحروب التقليدية والوصول بالدولة المستهدفة إلى الدولة الفاشلة، هي أحد المفاهيم الجديدة التي بدأ تسويقها، أو ما يسمى بحروب الجيل الرابع.

السمات العامة لمفهوم حروب الجيل الرابع

في عام 1989م نظمت الولايات المتحدة ورش عمل متخصصة استقر من خلالها رأي المفكرين والسياسيين والعسكريين الأمريكيين على مفهوم حروب الجيل الرابع التي تنتقل عبرها من المراحل التقليدية للحروب السابقة التي تعتمد على مواجهات مسلحة بين جيوش متحاربة، إلى النفاذ إلى داخل مجتمع الدول المستهدفة لإدارة المعارك من داخلها، وهي معارك تستخدم ما يمكن تسميته بالقوة النائمة التي تركز على تدمير الإرادة السياسية للعدو، والتأثير التدميري

على عقول صناع القرار السياسي. واستمرت هذه الأبحاث عشر سنوات، وجهت الاهتمام بقوة نحو حرب التكنولوجيا بوصفها أداة أساسية في آليات حرب الجيل الرابع باستخدام كل أساليب الحرب النفسية للنفاذ إلى عقل المجتمع المستهدف من خلال تشكيكه بنفسه ومقدراته وإحداث انقسامات وصراعات داخلية تؤدي إلى تفكيكه، والوصول بالإرادة الجمعية إلى حالة عدم الثقة بالنفس وبالسلطة التي تحكم (1). وهذا النوع من الحروب يوفر على الدول التي تديرها ما كانت تتكبده في الحروب التقليدية القديمة من خسائر مادية وبشرية في صفوف جنودها. وفي هذه الحروب لا تدخل القوى التي تديرها في مواجهة مباشرة بقواتها مع القوات المسلحة للدولة المستهدفة، لكنها تستهدف مجتمعها من الداخل، وتعتمد على مفهوم الحرب بالوكالة عن طريق المسلحين المحليين ليقوموا نيابة عنها بتنفيذ جانب مهم وأساسي من الخطط المرسومة، وهو الدور الذي تلعبه بشكل أساسي المنظمات الإرهابية التي يجري استخدامها من الخارج أيضاً، وتعمل على تدريبها وتسليحها وتمويلها، ووفق ما اتفق عليها المنظرون لهذه الحروب في أمريكا عام 1989م تبقى الحروب بعيدة عن قيادتها وعن خطوط المواجهة المباشرة التي لم يعد لها ضرورة مع وجود العملاء والوكلاء المحليين الذين تتدفق عليهم كميات هائلة من الأسلحة المتقدمة والأموال الطائلة التي تغطي أعمالهم (2).

ومن أهم السمات العامة لحروب الجيل الرابع، ضراوة المعارك وشدتها وقوتها، وتؤدي في المحصلة إلى ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، وازدياد عدد المدنيين العالقين في مناطق النزاع، ويعزز احتمال قيام الجنود باستهداف المدنيين بغرض تحقيق الأهداف السياسية، وتهجير السكان وقتلهم بهدف تدعيم السيطرة على أساس الهوية، وإقصاء الأشخاص غير الملائمين وتصفيتهم، وضمان الفوز في استفتاء قادم، وتعميق الهوة بين الأطراف المناصرة، والسيطرة على الموارد، ما يسهم في دعم المجهود الحربي (3). ومن سمات الحروب الرابعة أيضاً ارتفاع نسبة القتلى من المدنيين بالمقارنة مع قتلى العسكريين، على عكس ما كان يحصل في الحروب القديمة التي ميزت بين المقاتلين والمدنيين، وعدد المهجرين سواء داخل البلد المستهدف أم خارجه.

صفات حروب الجيل الرابع:

إن أهم الصفات التي تتميز بها حروب الجيل الرابع أنها حروب ليست نمطية، بمعنى أنها ليست كحروب الأجيال التي سبقتها، وهي تعتمد على التقدم التكنولوجي واستخدام الأساليب العلمية والتقنية والنفسية والإعلامية، الأسلحة الذهنية للوصول إلى عقل المجتمع، والقدرة على التأثير في الرأي العام والمجتمع كله، أو على مجموعات رسمية أو مهنية أو محلية منه، بقصد استهداف العقل والثوابت الوطنية والقيم الروحية والأخلاق العامة، واحتقار الهوية الوطنية، والإرث الثقافي وإهانة الرموز الوطنية وحرف الأنظار عن كل ما هو وطني، والولاء قبل كل شيء للأنانية والنرجسية والمصلحة الشخصية البحتة، المغلفة بشعارات القيم الإنسانية العامة والسعي وراء مقولة (الحضارة العالمية) التي يحتجب خلفها كقاعدة عامة في أحسن الأحوال الوعي القومي-الوطني الرسمي (4): والهدف من وراء كل ذلك تحويل الدولة المستهدفة إلى دولة فاشلة تتسم بعدم الوضوح بين الخطوط الفاصلة بين الحرب والسياسة، والعسكريين والمدنيين، وعدم وجود تسلسل هرمي ولا يعرف ما هو الهيكل التنظيمي لها، وتقديم مجموعات قتالية صغيرة (داعش- نصرة- وكل التسميات)..إلخ.

أساليب حروب الجيل الرابع:

تتصف أساليب الجيل الرابع من الحروب بالإرهاب والتظاهرات تحت شعارات مقبولة لدى الجماهير كالحرية والسلمية التي تتعاطف معها الجماهير، ولكن سرعان ما تأخذ طابع العنف بالاعتداء على المنشآت العامة والخاصة، وسرعان ما يأخذ الجمهور المؤيد لها في بالابتعاد عنها، وتستخدم الحرب النفسية المتطورة من خلال وسائل الإعلام والتلاعب التقني باستخدام المحطات الفضائية التي تشرع الكذب وتزوير الحقائق والتلاعب باستخدام الصور التي تلعب دوراً هاماً في تضليل الجمهور وتصوير مشاهد تثير التعاطف حتى لو كانت مفبركة، وبناء مجسمات للأماكن المراد التصوير فيها على أنها أماكن حقيقية المراد الحديث عنها، واستخدام أماكن التواصل الاجتماعي بطريقة مدروسة بهدف

إثارة المشاعر السلبية. ومن أساليبها أيضاً العمل على اختراق وتحشيد التنظيمات داخل الدولة المستهدفة والعمل باسمها، واستخدام كل الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدولة المستهدفة والاستفادة من المشكلات التي تعاني منها، كما تلجأ إلى استخدام تكتيكات حرب العصابات والاعتماد على التفجيرات وتحريض الأقليات العرقية والدينية، وضرب طبقات المجتمع بعضها ببعض، والاستفادة من منظمات المجتمع المدني والمعارضة والعمليات الاستخباراتية، واستخدام العملاء والخونة في الدول المخترقة، وتسليط الضوء عليهم ومنحهم الجوائز العلمية والعالمية التي تعطي الحصانة لحاملها، وهذه الحرب تبدأ ولا يشعر بها أحد، وتستخدم القوة الناعمة التي تعتمد على التنوع الكبير حتى إسقاط الدولة (5).

كل هذه الأساليب الهدف منها الوصول بالدولة المستهدفة إلى الدولة الفاشلة باستخدام الإشكالات الموجودة داخل الدولة أو الدول المراد إيصالها إلى هذه الحالة، عن طريق تضخيم وتكوين حالة انعدام التوازن بين الأطراف المكونة لهذه الدولة سياسياً أو ثقافياً أو عشائرياً أو إثنياً بما يؤدي إلى حالة الفرقة، وتكثيف العمل إعلامياً على هذه المفردات، وتغييب كل المفردات التي تؤدي إلى ترسيخ الحالة الوطنية، وزرع الشكوك لدى كل فرد من أفراد هذه الدولة عن طريق ترسيخ مفاهيم الثورة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغير ذلك من المفاهيم المطلوبة جماهيرياً التي تصل إلى حد التقديس، والانتقال من مرحلة الترويج إلى العمل على المطالبة بتنفيذها.

تطبيقات حروب الجيل الرابع:

الولايات المتحدة لم تألُ جهداً بإيجاد سبيل للتدخل في شؤون الشعوب والدول الأخرى، ومنذ عام 1941م تشكلت منظمة فريدوم هاوس (بيت الحرية) وثيقة الصلة بالمخابرات المركزية الأمريكية، وبدعم من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لتستعين بها الإدارة الأميركية في مكافحة الشيوعية وتنفيذ برنامجها السياسي المشبوه والمزعوم بنشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان من نتائج ورش العمل المتخصصة من المفكرين والسياسيين والعسكريين

التي أقامتها أمريكا في عام 1989م أن نشأت مجموعة كبيرة من مراكز الدراسات والأبحاث التي تُعنى بمستقبل حروب الجيل الرابع، ولاقت هذه الدراسات تطبيقاتها في تونس وليبيا وسورية واليمن والعراق، ولم تسلم منها مصر كلياً أو جزئياً، وساهمت هذه المراكز في إنشاء مثيلات لها في المنطقة. وفي مطلع عام 2006 استضافت الدوحة عاصمة قطر منتدى للنقاش كانت عناوينه كلها مفردات انقلابية، وإن كانت العناوين هي (الديمقراطية) والعمل على التحفيز والتدريب ودعم الراغبين في تغيير الأنظمة، وكان نجم المنتدى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وابنته، وكانت شعلة الحماسة كوندليزارايس المبشرة بالفوضى الخلاقة التي تقرر مستقبل الشرق الأوسط الجديد، وبدت الشيخة موزة المسند، زوجة الأمير حمد أمير قطر، الداعمة المالية بلا حدود للمنتدى وبرعاية من أكاديمية التغيير القطرية (6). وتقوم هذه الأكاديمية التي أشرفت على المنتدى بتدريب الشباب في الدوحة وفيينا وعبر الإنترنيت ومواقع اليوتيوب وتحت عناوين كثيرة منها أفكار الثورة والثوار وكيفية التعامل مع القوى التقليدية وتكتيكات التفاوض وأسلوب رفع سقف المطالب، وتنفيذ خطوات العصيان المدني، وإبراز بعض المعاني الرمزية مثل حمل المصاحف وإضاءة الشموع، ودق الطبول، وحمل الأعلام الوطنية.

بعد هذا الجهد خرج مشروع التغيير في العالم العربي، وجرى توزيع المهام بين قطر التي تدعم الإخوان المسلمين عبر تمويلهم ورعايتهم، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى العمل بين الشباب الليبرالي. وتعهدت موزة المسند بإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية وتمويلها، وكان أول اختبارات هذا النشاط في عام 2006 بإضرابات عمال النسيج في المحلة الكبرى بمصر، وجرى تأمين التغطية الإعلامية والتمويل، برعاية من الشيخ يوسف القرضاوي وصهره هشام المرسي، وتبني حركة 6 أبريل وتسهيل مشاركة هذه الحركة في اجتماعات نيويورك والمؤتمرات الدولية في لندن وغيرها من العواصم الأوروبية (7). وكانت قناة الجزيرة الفضائية القطرية التطبيق العملي لما ذهبت إليه أكاديمية التغيير التي لعبت دوراً كبيراً وخطيراً في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م من

خلال إذاعة الأخبار الكاذبة والتضليل والتأثير في الرأي العام عن طريق الخبر العاجل وشاهد العيان المزعوم.

سورية وحروب الجيل الرابع:

في التغيير الذي حصل في كل من تونس ومصر في أوائل عام 2011 تحت مسمى (الربيع العربي) برزت مشيخة قطر كقوة تقود هذا التغيير عن طريق إنفاق عشرات الملايين من الدولارات بتسليح وتمويل المعارضين في البلدان العربية، إضافة إلى اعتماد نظرية الجيل الرابع من الحروب وتهيئة نفسها لتلعب دوراً أكبر في الأزمة السورية، كان هذا التفكير مقدمة للحراك الذي جرى في سورية، والذي لم يكن مفاجئاً، وقد أعد له إعداداً جيداً بدأت انطلاقته بالدعوة إلى إضراب في 4 -5 كانون الثاني عام 2011 ليتوافق مع ذكرى أحداث حماة على أيدي نشطاء إسلاميين تحت شعارات محاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح ورفع حالة الطوارئ، ولم تلق هذه الدعوة الاستجابة مبدئياً، وتوالت الدعوات عبر صفحات الفيسبوك والبريد الإلكتروني والاتصال المباشر إلى التظاهر والمطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية (8) مع ارتفاع تدريجي لسقف المطالب إلى المطالبة بإسقاط النظام، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد على الرغم من أن الدولة استجابت للكثير من هذه المطالب، وأصدرت قانوناً للعفو، وألغت حالة الطوارئ، إلا أن المتظاهرين بدؤوا باستخدام السلاح وإطلاق النار من ملثمين، وإضرام النار في المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة، والقيام بأعمال الخطف والقتل وطلب الفدية، وحرق الشاحنات والسيارات المركونة في الشوارع، وانطلاق التظاهرات من الجوامع، وتسميات أيام الجمع، وتوحيد الشعارات بعد امتداد حركة الاحتجاجات إلى بعض المدن والأرياف، والبدء بتجنيد المرتزقة وبناء التشكيلات المقاتلة وتزويدها بالسلاح والعتاد والتمويل تحت مسميات إسلامية جهادية، ومن ملاحظة تطور حركة الاحتجاجات والإضرابات، يلاحظ التطبيق العلمي والمنظم وفق ما جاءت بها الأفكار والنظريات والأساليب الواجب اتباعها في البلد المستهدف للوصول به إلى إسقاط النظام، والدخول في مرحلة الدولة الفاشلة.

وعلى الرغم من مراهنات الداعمين الأمريكيين والأوروبيين ودول تركيا والسعودية وقطر و"إسرائيل" على سقوط الدولة والقيادة خلال الأسابيع الثلاثة من بدء الحراك، وتمديد هذه المراهنة لشهرين ثم لعيد الفطر، وعيد الأضحى من عام 2011م إلا أن الإخفاق كان ملازماً لرؤيتهم، بسب صمود الشعب السوري، مما حدا بهم إلى تغيير سياستهم تجاه الوضع في سورية باللجوء إلى تشكيل هيئات قيادية تبدلت أكثر من مرة تحت مسميات مختلفة كالمجلس الوطني والائتلاف، بوصفه بديلاً سياسياً وممثلاً شرعياً للشعب السوري، وحض الدول على تشكيل مجموعة أصدقاء سورية حتى وصل عددها إلى (107) دول لإعطاء الانطباع بوجود إجماع دولي على شرعية هذه التشكيلات (المجلس الوطني - الائتلاف) ولكنها مع مرور الوقت بدأت تفقد أعضاءها، ولم يبق سوى (11) دولة مستعدة لمتابعة دعم هذه التشكيلات التي لا تستند إلى أيٍّ قاعدة شعبية لها. وهكذا مع ازدياد دورة العنف في سورية على يد الإرهابيين بقطع الرؤوس وأكل الأكباد، وارتكاب أفظع الجرائم ضد الشعب السوري وتدمير البنى التحتية كالسكك الحديدية وأنابيب النفط والمدارس والمستشفيات، سرعان ما تلقفت القوى الخارجية أميركا وأوروبا والسعودية ودول الخليج وتركيا هذه الأحداث بوصفها على حدّ زعم تلك القوى ثورة الشعب السوري ضد الديكتاتورية والمطالبة بالحريات والديمقراطية وإسقاط النظام، وبدأ العمل بجدية أكبر على إصدار قرار من مجلس الأمن يضع سورية تحت الفصل السابع، وإعطاء المسوّغ للتدخل الخارجي على غرار ما جرى في ليبيا، إلا أن هذا الإصرار في نهاية المطاف أدى إلى أن تستخدم روسيا والصين الفيتو لأكثر من مرة. وإذا نظرنا إلى محتوى مشاريع القرارات التي تم إيقافها، فإنها تتعلق للوهلة الأولى بنواح مختلفة من الوضع في سورية، بيد أن تحليل المضمون الجوهري لهذه المشاريع يبين أن (النواة) فيها واحدة على الرغم من الفروق النصية بينها، هي الاتهامات أحادية الجانب للحكومة السورية والطلبات الإنذارية من دمشق وتلقائية القرارات اللاحقة باتخاذ الإجراءات العقابية واستخدام القوة (9).

لن ندخل طويلاً في يوميات الأزمة السورية وبدايتها، ولكننا نرى، بعد مضي سبع سنوات عليها، أنه لم يعد خافياً على أحد أن ما جرى ويجري على الأرض السورية حتى الآن ما هو إلا حرب عالمية ثالثة، ولسنا بحاجة إلى التدليل على ذلك كثيراً، ويكفي أن نسوق ما قاله حمد بن جاسم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق في مقابلة على قناة الجزيرة، من أن قطر صرفت على الأزمة السورية مبلغ 137 مليار دولار أمريكي، وكيف جرى تمويل وشراء بعض الأشخاص أمثال رياض حجاب بقيمة خمسين مليون دولار وغيره من الذين باعوا أنفسهم وخانوا وطنهم وشعبهم.

إن ما يجري في سورية ليس أزمة داخلية كما يصورها بعضهم أحادية الجانب تعتمد على المطالبة بالحريات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والقانونية، وإن كانت هذه المطالب محقة ومشروعة، إلا أن الأزمة أكبر من ذلك بكثير، فهي تعبير عن الأزمة التي يعيشها النظام العالمي من خلال نموذج الأحادية القطبية المبنية على الهيمنة الذي تريد فرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعوب، وخصوصاً على الدول الخارجة عن الطاعة بسبب تمسكها بالدفاع عن مبدأ السيادة، والقرار الوطني المستقل ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتمسك بالقانون الدولي (تمثل سورية نموذجاً)، فهذه الدول تنتظرها العقوبات، إما بالدمار التام أو الضغوط الاقتصادية والعزل إن لم يحزم الغرب أمره على العدوان، بالبحث عن المُسوِّغات، وتهيئة الرأي العام لهذا العدوان.

ليس مصادفة أن يجتمع العالم كلّه على الأرض السورية، بسبب حرب المصالح، وليس مصادفة أن تكون حرب الغاز أحد مكونات الحرب على سورية، والتي كانت حمص أحد ملاعبها من خلال خط الغاز القطري الذي ينطلق من أراضيها عبر السعودية ثم الأردن وصولاً إلى حمص صعوداً إلى تركيا وأوروبا، وهو الخط الذي تعطل تنفيذه برفض سورية للمشروع بعد لقاءات عدة مع مسؤولي قطر (10). بحرب المصالح هذه أخذت الأمور في سورية تزداد تعقيداً، وكان الموقف الروسي منذ البداية أشد المواقف تأثيراً فيها وتأثراً بها،

بما فيها التدخل العسكري المباشر بناء على طلب من الحكومة السورية، وقد يختلف الكثيرون حول الأسباب التي دعت روسيا إلى الانخراط المباشر في عملية البحث المستمر عن حل لها، والجزء المهم من هذه الأسباب هو الدفاع عن نفسها.

غير أن عاملين أساسيين أديا إلى ذلك، الأول: هو قرار المواجهة الذي اتخذه الشعب السوري، وقدرته الأسطورية على الصمود في وجه الأعاصير التي تعصف به من كل حدب وصوب، والثاني هو ما نسميه (أزمة سورية) ليست أزمة سورية بل أزمة نظام عالمي بأكمله، وليس ما يجري في سورية سوى محطة على درب بدأ منذ عقود (11). وكان المسعى الروسي والسوري حثيثاً من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة لوقف نزيف الدم والتدمير البربري المنهج، إلا أن هذه المساعي كانت تصطدم دائماً بالمواقف الأمريكية والأوروبية ودول الخليج تحت ذرائع مختلفة، والسبب هو عجزهم عن تحقيق الهدف الأساسي بإسقاط الدولة وقيادتها الوطنية، وكانت هذه الدول مجتمعة تجد في المسألة الكيماوية حجة للإقدام على مغامرة عسكرية حتى قبل أن تستخدم المواد الكيماوية والسامة من الإرهابيين أنفسهم بفترة طويلة، لقد بني على الموضوع الكيماوي تحديداً الطرح الأميركي الجيوسياسي الهام الذي يسمى (خط باراك أوباما الأحمر) إذا ما ثَبتَ في سورية نقل السلاح الكيماوي أو استخدام المواد السامة سوف ينتقل إلى تنفيذ استخدام القوة (12)، ورددت هذه النغمة كل من فرنسا وبريطانيا.

ما أعطى المُسوِّغ للحكومة الأمريكية، بإنزال قواتها في الشمال السوري من دون موافقة الحكومة السورية، مخالفة بذلك القانون الدولي، وقد نُزع فتيل الأزمة المفتعلة من أمريكا والغرب، بتسليم السلاح الكيماوي السوري إلى المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية، ولكن بقي الاتهام لسورية قائماً باستخدام السلاح الكيماوي بضرب المدنيين كلما دعت الحاجة السياسية إلى استخدام هذه الفزاعة، وما زال الرئيس الأميركي ترامب يعزف على هذه النغمة.

إن سورية منذ بداية الأحداث أعلنت أن ما يجري فيها هي أعمال إرهابية مدعومة وممولة دولياً، وسعت إلى حل الأزمة بطريقة سلمية، وقدمت مشروعاً

متكاملاً ببداية عام 2013، إلا أن المُشغّلين ومهندسي حروب الجيل الرابع والممولين للإرهاب كانوا دائماً يسعون إلى العرقلة واستمرار الأزمة، ولا يخفى على المتتبع لمجرى الأحداث أنه يعرف ذلك جيداً.

ما كان يجري في المؤتمرات الدولية، وما جرى لكل المبعوثين الدوليين الذين تعاقبوا بالمجيء إلى سورية من الفريق الدابي وكوفي عنان والجنرال مود والأخضر الإبراهيمي والبعثات المرافقة لهم، لم يكن مطلوباً منهم تقديم الحلول بل كان الأمل من إرسالهم معقوداً على أن يصدر عن أي منهم تقرير يتضمن إدانة واضحة لارتكاب الحكومة السورية أعمالاً ترقى إلى مستوى الجرائم الإنسانية التي يعاقب عليها القانون الدولي من ميثاق الأمم المتحدة إلى تسويغ التدخل بموجب قرار يصدر عن مجلس الأمن، ولكن مهماتهم كانت تنتهي لمجرد عدم تحقيق هذه الرغبة.

إن السنوات السبع العجاف من الأزمة السورية التي قدم فيها الشعب السوري الشهداء والضحايا والممتلكات سوف يخرج منها منتصراً بفضل صمود الشعب والجيش العربي السوري وإنجازاته البطولية على مساحة الوطن، وبفضل مساعدة الأصدقاء الروس والإيرانيين وكل القوى الرديفة ودعم كل القوى والشعوب الحية في العالم.

المراجع

1 - عاطف الغمري - الحروب العصرية: تدمير العقول قبل الجيوش – موقع الوطن الإلكتروني www.al-watan.com/news.

2 - المصدر السابق.

3 - مجلة ضفاف ربيع 2014 ص106 وزارة التعليم العالي ودار البعث.

4 - د.خلف الجراد (عملاء النفوذ)، هدية العدد 550 من الموقف الأدبي، ص49.

5 - طيار أ - ج - هشام الحلبي، المجموعة 73 مؤرخين.
www.group73histians.com.

6 - كراسات البوصلة رقم 10 - جناح الفراشة - قسم الدراسات - برلين.

7 - مركز البوصلة - مصدر سابق.

8 - محمد جمال باروت - العقد الأخير من تاريخ سورية - جدلية الجمود والإصلاح - الدوحة 2012.

9 - الجانب الصحيح من التاريخ.
الأزمة السورية - تأليف ماريا خود نيسكايا، ترجمة عياد عيد - وزارة الثقافة. دمشق 2016، ص114.

10 - كراسات البوصلة رقم 23 روسيا في سورية.

11 - الأزمة السورية - مصدر سابق، ص5

12 - الأزمة السورية - مصدر سابق، ص228.

العدد 67/الربع الثالث لعام 2018

الاستراتيجية الأمريكية في توظيف مسألة "الأقليّات"

د. شاهر إسماعيل الشاهر*

المقدمة:

لم يحظَ انتخاب رئيس أميركي بقدر كبير من التفاؤل في العالمين العربي والإسلامي كما حظي به انتخاب باراك حسين أوباما، نظراً لانتخابه الذي يعد حدثاً تاريخياً كبيراً أولاً، لكونه ولد لأب مسلم، وأول رئيس أميركي يعتلي سدة الرئاسة من أصل إفريقي ثانياً، فضلاً عن ذكائه الخارق وثقافته الواسعة ثالثاً، وهي العوامل التي ربما تجعله يتفهم أكثر من سواه قضايا العرب والمسلمين العادلة في منطقة الشرق الأوسط التي استقبلت انتخابه بالترحيب الأكبر، على أمل أن يولي اهتماماً فورياً للصراع العربي ـ الصهيوني، وأن يساعد على حل بقية الأزمات الإقليمية الأخرى.

وكان الرئيس باراك أوباما في موقف لا يحسد عليه في ولايته الأولى، فقد كان أمام جبهتين كبيرتين، تتلخص الأولى في ذلك الحمل الثقيل الذي خلفته سياسة بوش الابن والثانية الأجندة المطروحة للقيام بالنهضة الأمريكية.

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الفرات، عضو اتحاد الكتاب العرب.

فبالنسبة لميراث الرئيس بوش الابن، فقد كان يتمثل في الآتي:

1 ـ حرب أفغانستان والعراق المكلفتين اقتصادياً في إطار الحرب على الإرهاب، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تعرف أزمة اقتصادية لا تقل أهمية عن أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي[1].

2 ـ فقدت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها التقليدين بسبب تولي بوش سياسة العمل الانفرادي الأمريكي، وتركيزه على مكافحة الإرهاب التي كانت شغله الشاغل، مما جعله بعيداً كل البعد عن قضايا تهم المجتمع الدولي كالاحتباس الحراري وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

3 ـ الحاجة إلى إصلاح ما أفسده بوش في علاقة الدول الإسلامية مع أمريكا. وكان هذا الإرث هو أكبر ثقل قام أوباما بالتخلص منه، وكان ذلك عبر إصلاح العلاقات الأمريكية الإسلامية، وذلك خلال الزيارة التي قام بها للشرق الأوسط وتحديداً القاهرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الرئيس أوباما أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤهلة لقيادة العالم ومواجهة التحديات، فالسؤال ليس حول إمكانية ذلك بل حول كيفيته. والإجابة عن الكيفية تتكفل بها مقدمة التقرير[2]:

ـ القيادة من خلال الأهداف، أي لحماية أميركا ومواطنيها، تجنب أزمة في الاقتصاد الدولي، منع امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، التغير المناخي، منع خلل كبير في سوق الطاقة، التحسب لآثار ظهور الدول الفاشلة والضعيفة.

---

(1) **النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2012، ص 131.

(2) حسام مطر، **"استراتيجية الأمن القومي الأميركي 2015: استمرار الأوبامية"**، موقع العهد الإخباري، تاريخ 2015/2/7، على الرابط: http://www.alahednews.com.lb

- القيادة بمتانة من خلال تعزيز عناصر القوة الأميركية الداخلية.
- القيادة من خلال تقديم نموذج يستحق الاقتداء، وهذا حديث دائم مرتبط بما يعرف بالقوة الناعمة.
- القيادة من خلال شركاء قادرين، أي التأكيد مجدداً على أنه حان الوقت لأن يشارك الآخرون في تحمل المسؤوليات خلف واشنطن والتخلي عن حالة "الراكب المجاني".
- القيادة من خلال كل عناصر القوة الأميركية (العسكرية، الدبلوماسية، العقوبات، التنمية، الاقتصاد، الاستخبارات، العلم والتكنولوجيا)، أي الاستمرار في الحد من دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأميركية لصالح توليفة هجينة.
- القيادة بمنظور بعيد الأمد، من خلال مراقبة تحولات القوة حول العالم، وإدراك أن عملية التنافس في الشرق الأوسط ستبقى قابلة للاشتعال، حيث للمتطرفين الدينيين جذور أو حيث هناك "حكام يرفضون الإصلاح الديموقراطي". يدرك التقرير أن "البيئة الاستراتيجية" الدولية اليوم تعاني من السيولة، ولذا لا بد من اعتماد مجموعة من الأولويات المتنوعة والمتوازنة بدل تركيز السياسة الخارجية الأميركية على إقليم واحد أو تهديد وحيد.

فرضية البحث:

أصدر الكونجرس الأمريكي «قانون الحريات الدينية في العالم» في أكتوبر 1998، وهو القانون الذي أعطت به أمريكا لنفسها حق مراقبة الحريات الدينية في العالم، وإصدار الأحكام الأمريكية على الدول والأمم والحضارات، بل توقيع العقوبات. وفي التقرير الذي صدر عن الخارجية الأمريكية في 17 نوفمبر 2010، ركز التقرير على منظومة القيم والأخلاق، فضلاً عن الأعراف والعادات

والتقاليد، متخذاً من الأقليات الدينية ورقة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة[1].

وتعدّدت وتنوّعت الخطط الأمريكية تجاه الشرق الأوسط على مر السنين لتتلاءم مع التغيرات التي تطرأ على المنطقة بين الحين والآخر، لكنّها في جميع الأحوال والظروف حافظت على عاملين اثنين أساسيين عدّتهما من الثوابت في جميع هذه الاستراتيجيات، وخطاً أحمر يمس الأمن القومي الأمريكي، وهما:

العامل الأول: حماية أمن "إسرائيل" ودعمها بأي ثمن.

العامل الثاني: تأمين النفط والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى.

ورأت الولايات المتحدة أنه لابد من قيام تحالف دولي ضد العالم الإسلامي والشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك للأسباب الآتية:[2]

1- الشرق الأوسط أكبر بؤرة فساد اجتماعي واقتصادي في العالم.
2- يمثل الشرق الأوسط أكبر مصدر للتهديد الأمني الجديد في العالم.
3- تخلف منطقة الشرق الأوسط عن معظم مناطق العالم، على الرغم من كل مؤشرات الانفتاح السياسي والاقتصادي فيها، حتى إنها تعد أكثر تخلفاً من شبه الصحراء الإفريقية (مع بعض الاستثناءات)، وأكثر تخلفاً من كوريا الشمالية وميانمار وكوبا (مع بعض الاستثناءات).
4- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكبر مناطق امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

---

(1) رانيا حفني، **"أمريكا... واللعب على وتر الأقليات، الأهرام اليومي"**، تاريخ 2014/9/5.

(2) مارك هيلر، **"النظام الدولي بعد الحرب على العراق"**، **شؤون الأوسط**، العدد 118، ربيع، 2005، ص172.

5- وجود أنظمة حكم طويلة الأجل.

6- مشاعر الكراهية للغرب.

7- تعد بعض دول منطقة الشرق الأوسط دولاً راعية للإرهاب (بحسب اللوائح الأمريكية).

8- تعد منطقة الشرق الأوسط أرضاً خصبة لأكبر عدد من مرتكبي جرائم الإرهاب وداعميه ومموّليه.

أولاً: ركائز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

يمكن تلمّس معالم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة من خلال الأدوار التي لعبتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق، ومن خلال الأدوار التي تلعبها مؤخراً بمساعدة أوروبا في عدد من الملفات، سواء في سورية أو لبنان أو فلسطين أو مصر أو الخليج العربي وتركيا.

وهذه الاستراتيجية تقوم على ثلاث ركائز أساسيّة، هي:

أولاً: دعم الأقليّات في المنطقة وفي كثير من الأحيان على حساب الأغلبية. (مع أننا لا نؤمن بمبدأ الأقليّة والأكثريّة بشكل عام؛ ولكننا نقول هذا من موقع الجدل حول الأقلية والأكثرية بحسب المفهوم الأمريكي).

ثانياً: تحجيم نفوذ الدول الكبرى تقليدياً مثل مصر والسعودية (على الرغم من تبعيتها استخباراتياً للأمريكان) وسورية والعراق، والحرص ألا تمتد دائرة نفوذهم خارج إطار دولهم، سواء سياسياً أم عسكرياً أم حتى اقتصادياً في بعض الأحيان.

ثالثاً: استغلال من تدعوهم أمريكا "بالإسلاميين المعتدلين"، وذلك لكي تنفّذ ما تصبو إليه تحت شعار الحوار والتقارب والانفتاح على الآخر.

وهنا نشير إلى أن الصعوبة ليست في التعامل مع قوة الحركات الإسلامية ذاتها، بل في قوة الدولة التي تنتشر فيها هذه الحركات. وعلى الرغم من أهمية

بحث التعامل مع الإسلام السياسي، إلا أن المسؤولين الأمريكيين قليلاً ما يتطرقون إلى هذا الموضوع.

إن خطابات المسؤولين الأمريكيين تؤكد عدم وجود سياسة أمريكية محددة تجاه "الإسلام السياسي"، وإنما هناك سياسة أمريكية تجاه مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي، وبالتالي فإن موقف الولايات المتحدة من أيّ منظمة أو حركة إسلامية يحدِّده سلوك هذه المنظمة أو الحركة حيال مصالح أمريكا وأهدافِها، والتي أبرزها في المنطقة العربية:

أ- مبادئ سياسية: مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

ب- مصالح اقتصادية: النفط، والأسواق المفتوحة...

ت- موضوعات أمنية: الإرهاب، عملية السلام، وأمن "إسرائيل"...

ثانياً: دور الولايات المتحدة في دعم الأقليّات

تختلف تعريفات الأقلية بحسب الانتماء والموقع والهدف والوظيفة التي ينطلق منها التعريف، ويمكن إيجاد بعض التعاريف للأقلية[1]:

تقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات (الواردة في الإعلان العالمي)، من دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني والاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر من دون تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو للبقعة التي ينتمي إليها الفرد، سواء أكان هذا البلد أو البقعة مستقلاً أم تحت الوصاية، أم غير متمتع بالحكم الذاتي.

---

(1) محمد عبدالقادر بافقية، **توحيد اليمن القديم، الصراع بين سبأ وحمير وحضرموت من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي**، سلسلة تاريخ اليمن (2)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2007.

ـ تعريف منظمة الأمم المتحدة لحقوق الانسان: جماعات متوطنة في المجتمع، تتمتع بتقاليد خاصة، وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها.

ـ تعريف محكمة العدل الدولية: مجموعة من الأفراد يعيشون في قطر ما أو منطقة، وينتمون إلى أصل أو دين أو لغة أو عادات خاصة، وتوحدهم هوية قائمة على واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. وفى تضامنهم معاً يعملون على المحافظة على تقاليدهم، والتمسك بطريقة عبادتهم، والتأكيد على تعليم ونشأة أولادهم طبقاً لروح هذه التقاليد، مقدمين المساعدة إلى بعضهم بعضاً، والعيش المشترك وفقاً للقوانين المتبعة داخل بلدهم.

ـ تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع، عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً. وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

ـ تعريف مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات: الأقلية جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم.

ويمكن تعريف الأقلية بأنها: سلالة بشرية أو قومية معينة، تقطعها الحدود السياسية وتلحقها بقومية أخرى أو دولة أخرى.

ثالثاً: العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأقليات:

محور قضية الأقلية بني على صفات خاصة، نتج عنها عدم التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأكثرية. وهذه الصفات قد تكون عرقية، وهي سمات واضحة في مجتمع جنوب أفريقيا والأمريكتين، أو تكون لغوية مثل جماعات

"الوالون" في بلجيكا، أو تبنى على فوارق ثقافية كحال جماعات "اللاب" في إسكندنافية. وأبرز هذه السمات الملمح الديني، وهذا شأن الأقليات المسلمة في بعض أنحاء العالم، وبصفة خاصة في شعوب جنوب شرق آسيا، فالأقليات المسلمة تنتمي إلى أصول عرقية واحدة تربطها بالأغلبية، لكن التفرقة هنا تأتت من الفوارق الدينية، والقضية هنا عقائدية.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى ظهور أقلية معينة، وهذه العوامل هي:

1- الصراع بين الجماعات.
2- الغزو أو العزلة الجغرافية.
3- النزوح من منطقة إلى أخرى.
4- النقل القسري لفئة من السكان.

رابعاً: مسألة التلاعب أو التحكّم بورقة الأقليّات:

الظهور السياسي للأقليات ظاهرة عالمية، إذ إن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها، وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية[1].

إلا أنه مع ظهور أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة. وقد بدأت هذه الأقليات تطالب بالاعتراف بهويتها وحقوقها[2].

---

(1) عبدالله عامر الهمالي، **الأقليات**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985، ص10 ـ 15.

(2) غراهام فولر، **"الأقليات في العالم العربي"**، تاريخ 2004/10/3. على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A7%

فهذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها، وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية. وحتى الغرب ليس حصيناً من هذه الاتجاهات، إذ إننا نجد في بريطانيا على سبيل المثال أن الويلزيين والأسكتلنديين حصلوا على حكم ذاتي، وأصبحت لهم برلماناتهم الخاصة بهم خلال العقد الأخير.

إن مسألة التلاعب أو التحكّم بورقة الأقليّات وحقوق الإنسان مسألة معروفة قديماً في العرف السياسي الأمريكي الخارجي، وهذا الأسلوب يظهر الولايات المتّحدة بمظهر المدافع عن حقوق البشر وتوجّهاتهم في وقت تعاني هي أصلاً فيه من عنصرية بغيضة تجاه الأقليات سواء العرقية أم القوميّة[1].

وعلى العموم الخطة الأمريكية الجديدة تقوم على استعمال ورقة الأقليات لزعزعة استقرار الدول القائمة ووحدتها في الشرق الأوسط، ولاسيما أن لهذه الورقة قوّة كبيرة، وقد تؤدي إلى مواجهات عنيفة تتفكك على إثرها الدولة إلى دويلات طائفية وعرقية أو تضعف الدول كثيراً في أحسن الأحوال؛ لأنّ الدولة في الشرق الأوسط بطبيعتها الحاليّة – ومنذ انهيار الدولة العثمانيّة – هي دولة قوميّة بالأساس، وتضم عدداً كبيراً ومتنوعاً من الأعراف والطوائف والقوميات.

وبطبيعة الحال فإن الدول التي تحويها القائمة الأمريكية في هذا المجال هي الدول الأكثر تنوعاً وامتزاجاً، مثل: سورية، العراق، أفغانستان، السودان، الجزائر، لبنان...إلخ، وذلك من أجل إعادة صياغة الواقع العرقي والطائفي والقومي وفق تركيبة تناسب المخططات الأمريكية التي تسعى إلى تحقيق أهداف عدة ، منها[2]:

---

(1) صلاح الدين الحاج محمد، **"الاستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي"**، تاريخ 2015/12/6، مركز الخدمات الاعلامية العالمية، السودان.

(2) محمد عبد الكريم، **"الاستراتيجية الأميركية ومرتكزاتها الفكرية"**، العدد 240، السنة الواحدة والعشرون، شباط 2007.

1- إضعاف الدولة القوميّة التي لديها حساسية كبيرة بطبيعة الحال تجاه التدخلات الخارجية في شؤونها، وهو ما سيسهّل عملية الاختراق الأمريكية للدول التي تأبى الانصياع لما تريده أو التي ترفض التغيير بحسب الوصفة المقدّمة على الطريقة الأمريكية.

2- ضمان عدم التحام هذه الأقليات والطوائف والأعراق، وضمان عدم ذوبانها أو على الأقل انسجامها مع الأغلبية في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط في أي إطار جامع على الشكل الذي كانت فيه منذ قرون لضمان أنها ستكون بحاجة إلى مساعدة خارجية، وكل ذلك من أجل أن تبقى هذه الأقليات برميل بارود يمكن تفجيره في الوقت الذي تراه القوى الغربية مناسباً، وبالتالي أمريكا ستكون جاهزة للتدخل في أي بلد من هذه البلدان إذا رأت أن ذلك لمصلحتها، وبحجّة الحماية بطبيعة الحال. وإن لم يكن ذلك في مصلحتها فلا هي ترى ولا تسمع ولا تتكلم.

3- الهدف أيضاً من ورقة الأقليات هو تسويغ وجود "إسرائيل" وتوسيع رقعة المشكلات والنزاعات الإقليمية الداخلية العرقيّة والقوميّة لإشغال العالم العربي والإسلامي وشعوب هذه الدول بالمشكلات الداخلية المستجدّة لديهم والمخاطر التي تتهدّد بلدانهم المعرّضَة للتفتيت والتقسيم، بمعنى تقسيم المقسّم أصلاً وتجزئة المجزأ، حتى تصبح القضيّة الفلسطينيّة آخر اهتمامات الشارع الإسلامي والدول الإسلامية، هذا إنْ تذكّرها بعد ذلك أحد، وبالتالي تنعم "إسرائيل" بما هي فيه.

4- الهدف أيضاً من الموضوع نفسه هو إفساح المجال أمام "إسرائيل" للدخول والتغلغل في هذه الدول عبر الأقليّات، سواء القومية أم الطائفية أم العرقية، ولنا في أكراد العراق وجنوب السودان مثال على ذلك، إذ إنّ الدولة المدمّرة أو المفتّتة أو التي يتم إضعافها عبر ورقة الأقليات سيكون من السهل على "إسرائيل" اختراقها، كما حدث أيضاً في جنوب السودان.

واليوم مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية فإن الأقليات تسعى لأن تجاهر بالمطالبة بحقوقها وتنظم المظاهرات لهذا الغرض وتخلق مشكلات للدولة وتؤثر على نتائج الانتخابات، فكيف سيتعامل العالم العربي مع هذه القضية؟ وهناك دول إسلامية أخرى مثل إيران وأفغانستان وباكستان تعاني من مشكلات الأقليات العرقية بشكل أكبر مما تعانيه بعض الدول العربية. كما أن الدول الأفريقية تواجه مشكلات معقدة هي الأخرى تتمثل في تنافس المجموعات العرقية داخل الدولة الواحدة. وأعتقد أن النشاط السياسي للأقليات العرقية سيكون مألوفاً في كل العالم في المستقبل، ويعكس الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق المجتمعات العرقية والدينية، والأقليات المسلمة على سبيل المثال تبحث عن حقوقها وعن المساواة في الهند وروسيا والصين.

خامساً: سعي الولايات المتحدة إلى تحجيم نفوذ الدول العربية الكبرى:

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، في شقّها الثاني على تحجيم نفوذ الدول العربية الكبرى تقليدياً في المنطقة، مثل:

ـ السعوديّة: التي من المفترض أن تشمل دائرة نفوذها الإقليمية على الأقل دول الخليج العربي، وذلك لحسابات اقتصادية وديمغرافية وجغرافيّة وعسكرية.....إلخ.

ـ مصر: التي من المفترض أن تشمل دائرة نفوذها أو دائرة تأثيرها أيضاً منطقة شمال أفريقيا والسودان وفلسطين على الأقل، وذلك أيضاً لأسباب ديمغرافيّة، اقتصاديّة، تاريخيّة...إلخ.

وحين جاء انقلاب 3 يوليو 2013 الذي أطاح بنظام الرئيس محمد مرسي في مصر أصبحت الإدارة الأمريكية في حرج، فمن جهة فإن أجهزة الأمن الأمريكية وعلى رأسها البنتاغون والسي آي إيه قد تكون متورطة في دعم الانقلاب بشكل كبير كما تبين لاحقاً، ومن جهة أخرى تحظر القوانين الأمريكية إقامة العلاقات وتقديم المساعدات للأنظمة التي تأتي إلى السلطة عبر

الانقلابات العسكرية. وحتى الآن لم تصف السياسة الأمريكية ما حدث في مصر في 3 يوليو، وتكتفي بالدعوة دائماً للعودة إلى الديمقراطية وإطلاق الحريات، ولكن الممارسات القمعية لنظام الانقلاب في مصر تضع الإدارة الأمريكية في موقف لا تحسد عليه أمام الرأي العام، خاصة في ظل رغبة الولايات المتحدة في استئناف مساعداتها العسكرية لمصر تحت بند "مكافحة الإرهاب في سيناء"[1].

ـ سورية والعراق: حيث تمتد دائرة نفوذ الدولتين إلى الدول المجاورة لهما، سواء لبنان وفلسطين بالنسبة إلى سورية أم الأردن والخليج بالنسبة للعراق، بالإضافة إلى عدد آخر من الدول الكبيرة أيضاً التي لم نذكرها.

حيث كانت سورية تتحدى وتواجه القوة الأمريكية، وهذا التحدي له خطره الخاص على الولايات المتحدة لسببين:

1- لأنه قائم في منطقة توجد فيها أضخم الاحتياطات النفطية اللازمة للقرن الحادي والعشرين. (وتقدر بـ 65 % من مخزونات النفط المعروفة في العالم).[2] وبالتالي فإن الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الاقتصاد والقوة في العالم طوال القرن الحادي والعشرين.

2- إن هذا التحدي نابع من ضمن سياق تحد إيديولوجي ديني متماسك، وله أصداؤه في أرجاء العالم الإسلامي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد مثل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الأمريكية والغربية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع

---

(1) **"10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما"**، موقع ساسة، تاريخ 2014/5/6، على الرابط: https://www.sasapost.com/10failures_of_u_s_foreign_policy/

(2) مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، بيروت، 2002، ص58.

الفكر الشيوعي. وقد شدد الباحث الأمريكي **صموئيل هانتنغتون** في كتاباته على أن هذا الخطر الديني هو الأشد الذي سيواجه الولايات المتحدة والغرب في المستقبل.[1]

ونلاحظ أنّ الولايات المتّحدة قد لجأت إلى هذه الخطّة في تحجيم نفوذ الدول الكبرى نظراً للتعقيدات الكثيرة والتشابكات الكبيرة التي تتركها دائرة نفوذ مثل هذه الدول الكبرى على الدول الأخرى، ما من شأنه أن يحد من التدخّل الأمريكي بحيث يصعّب على الولايات المتّحدة التدخل في أي موضوع أو ملف لأي دولة يكون لهذه الدول الكبرى نفوذ فيها، إذ إنّ الأمر حينَها سيتطلب من الولايات المتّحدة جهداً مضاعفاً وتباحثاً مع جميع الأطراف، وربما جوائز ترضية للدول الكبرى، وربما قد تفشل في النهاية للوصول إلى هدفها أو قد تصل إليه بصعوبة. لكن عندما تكون دائرة نفوذ كل دولة محصورة في إطارها الداخلي فقط فإنّ ذلك يفيد الولايات المتّحدة من جوانب عدّة، وهي:

1- يسهّل ذلك على الولايات المتّحدة مهمّة التدخل بشؤون أي دولة من دون تعقيدات تذكر، حيث تصبح العلاقة مباشرة وفردية بين الولايات المتّحدة والدول الأخرى، وبطبيعة الحال فإنّ الدول الأخرى في غالبها دول صغيرة وضعيفة لا تستطيع الوقوف في وجه الإملاءات الأمريكية، حتى لو أرادت فعلاً رفض ما يملى عليها.

2- إن تحجيم النفوذ يؤمن الاستفراد بالدول الواحدة تلو الأخرى، من دون أن يكون لها أي حليف أو نصير، وبالتالي فإنّ الملف يصبح أسهل والنتائج أضمن والإملاءات والشروط أكبر والتهديدات بالعقوبات والعمليات العسكرية في حال عدم التنفيذ أجدى.

---

[1] كمال حماد، **"العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق"**، **شؤون الأوسط**، العدد120، خريف 2005، ص49.

ويمكن ملاحظة ذلك في ثلاث حالات واضحة وصريحة، منها:

أ ـ السودان، حيث تمّ عزله عن محيطه العربي، وترك وحده في مواجهة أمريكا والقوى الدولية، وتمّ عزل مصر عن الملف إلى أن وصلت الأوضاع إلى ما وصلت إليه الآن وبعد فوات الأوان، ونرى التهديدات والعقوبات الأمريكية والأممية واضحة لأي مراقب.

ب ـ العراق، وقد تمّ أيضاً عزله ومحاصرته وقصفه وتدميره وتحجيم نفوذه إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن من خراب ودمار وانهيار نتيجة عدم تنفيذ الإملاءات والشروط الأمريكية. ومع تنفيذ الانسحاب الأمريكي من العراق، ما زال العراق يرزح تحت وطأة التفجيرات بشكل يومي تقريباً، وتبدو الحكومة فيه غير قادرة بعد على التعامل الأمني، وعلى النقيض من ذلك تستخدم الحكومة القوة الباطشة في تصفية خلافاتها السياسية والطائفية كما حدث في الأنبار؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سقف المطالبات بحكم ذاتي للسُّنّةِ في شمال العراق أسوة بالأكراد. فالديمقراطية الأمريكية في العراق ليست أكثر من ديكور شكلي، فالحكومة السابقة كانت متمسكة بالحصول على ولاية ثالثة بأي ثمن والولايات المتحدة لا تملك رفاهية الاختيار، وتبدو الدولة ذات النفوذ والتأثير الأكبر في الوضع السياسي في العراق هي إيران[1].

جـ ـ سورية، وقد بدا الأسلوب الذي نتحدث عنه عن تحجيم النفوذ واضحاً في هذه الحالة ولا يحتاج إلى شرح، حيث أصبحت قدرة الولايات المتّحدة على التدخل في الملف اللبناني أكبر بكثير وتمّ تحجيم النفوذ السوري فيه، وبالطبع فسيف التهديدات لم ينته بعد وسلسلة المطالب من سورية تجاه العراق ولبنان وفلسطين تكبر يوماً بعد يوم.

---

(1) **"10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما"**، موقع ساسة، تاريخ 2014/5/6، على الرابط: https://www.sasapost.com/10failures_of_u_s_foreign_policy/

وفي أيلول 2013 أعلنت إدارة أوباما أنها تدرس خيار توجيه ضربة عسكرية لسورية أسوة بما فعلته في ليبيا، ودخل أوباما في سجال مع النواب الجمهوريين في الكونغرس حول جدوى الضربة العسكرية، وتدخلت روسيا سريعاً، فمنعت تمرير قرار أمريكي بتوجيه ضربة عسكرية إلى سورية عبر استخدامها لحق الفيتو، وفشلت الولايات المتحدة في حشد التأييد الدولي اللازم لضربتها العسكرية واضطرت إلى التراجع في النهاية والاستجابة للضغوط الروسية باللجوء للديبلوماسية والإشراف على التخلص من السلاح الكيماوي السوري، مما سبب حرجاً كبيراً لحلفائها في المنطقة وبخاصة السعودية[1].

سادساً: الحوار والتقارب مع الإسلاميين

بعد انتهاء الولايات المتحدة من التهديد الحضاري الشيوعي، أبرزت الإسلام ليتم القضاء عليه من حيث إنه نظام شمولي، وإبقاء دوره الروحي الفردي. فكان على الولايات المتحدة العمل على القضاء على الحركات الأصولية مهما كانت، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى التحالف في ضرب تلك الحركات في وسط آسيا، ومنه يمكن أن نفهم وحشية شارون في القضاء على حركتي حماس والجهاد. ومهما قيل عن تخلف أو سوء تصرف القيادة الطالبانية، فإنها في نهاية الأمر كانت تشكل نواة لدولة سنية قد تتطور كثيراً داخلياً بحيث تشكل النموذج السني للدولة الإسلامية، بعدما تم حصار النموذج الإيراني ضمن الإطار المذهبي. وبالتالي فإن القضاء على تلك الحركة أمر حيوي للقضاء على الأمل في تقدم الإسلام إلى السيطرة على دفة الأمور.

لقد برز اتجاهان في الولايات المتحدة يتصارعان ويتحاوران لفهم الأصولية الإسلامية وكيفية التعامل معها، فوزارة الخارجية حاولت استيعاب هذا التيار والتحاور معه، وفي المقابل فإن وزارة الدفاع تنظر إلى الأصولية على أنها خطر إيديولوجي وجيوسياسي يجب القضاء عليه.

---

(1) المرجع السابق.

وكان من نتائج تطبيق الديمقراطية في الشرق الأوسط، وصول حركة حماس إلى السلطة وحصول الإخوان المسلمين في مصر على نسبة كبيرة من المقاعد النيابية. وقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع فوز حماس بواقعية، ففي البداية أعلنت اعتراضها على مشاركة الحركة في الانتخابات بوصفها حركة "إرهابية"، ولكنها بعد ذلك بدأت بتقديم مطالب وشروط التعامل معها، وهو تعامل سلمت فيه تماماً للاتحاد الأوروبي. أما بخصوص إيران فقد كشف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو عن أن رايس فوضته بأن ينقل للإيرانيين ـ في اجتماع بجنيف في أيار 2005 ـ تنازلين: الأول يتعلق بتوقف الولايات المتحدة عن معارضة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، والثاني استعدادها لاستئناف بيع قطع غيار الطائرات إلى طهران.[1]

ويتجلى التحدي الإسلامي للسياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة وجوه أساسية:[2]

أ- أنظمة: مثل إيران والسودان.

ب- حركات عنف.

ت- حركات الإسلام المعتدل أو الحركات السلمية التي تستخدم الوسائل السلمية والطرق الديمقراطية للسيطرة على مؤسسات الدولة، وإحداث تغييرات جذرية بفعل منهجية تعتمد على التدريج والتطوير. وهذا النوع من الإسلام السياسي هو الذي يشكل تحدياً حقيقياً للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى الانفتاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ 2006/2/9.

(2) محمد سليمان أبو رمان، "**الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية**"، تاريخ www.Islamtoday.net 2003/8/20

سابعاً: دور المفكرين الغربيين ومراكز الأبحاث في التحريض ضد الإسلام:

لقد أصبح الإسلام بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، بالنسبة إلى الشعب الأمريكي، أخباراً بغيضة، إذ انضوت وسائل الإعلام والحكومة والخبراء الاستراتيجيون والأكاديميون المتخصصون بالإسلام في زمرة واحدة، ترى أن الإسلام يعد تهديداً للحضارة الغربية.

كان برنارد لويس أول من تحدث عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي منذ عام 1990،[1]وكذلك الكاتب الفرنسي أوليفيه روا صاحب كتاب "تجربة الإسلام السياسي" الذي ظهر في فرنسا عام 1992م، إذ يقول: "تبدو نهاية هذا القرن في نظر الرأي العام الغربي كأنها حقبة التهديد الإسلامي، وغالباً ما يرى الغربيون في بروز الإسلام على المسرح السياسي نوعاً من التقهقر والعودة إلى أزمنة غابرة، إذ كيف يمكن لمن يحيا في القرن العشرين أن يعود إلى القرون الوسطى".[2]

وقد ذهب بنجامين باربر في الاتجاه ذاته متحدثاً عن صدّام والجهاد.[3]قبل أن يكرس صموئيل هانتنغتون النموذج بالنظر إلى أن مشكلة الغرب ليست مع الأصولية الإسلامية، بل مع الإسلام الذي هو حضارة مختلفة تعتقد شعوبه بتفوق ثقافتهم ويملكهم هاجس انحطاط قوتهم.[4]

إن أحداث الحادي عشر من أيلول وضعت معالم جديدة للسياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، ونقلته ليصبح موضع اهتمام وتركيز للعديد من مراكز الدراسات الأمريكية، المعروفة بـ خزانات الأفكار Think Tanks وهي

---

(1) Bernard Lewis: *The Roots of Muslim Rage*, The Antlantic Monthly 1990, Nov.

(2) **رسول**، محمد رسول، مرجع سابق، ص93.

(3) Benjamin. Barber: Djihad Versus Mc World: Mondialisation et Integrisme contrela democratie, Desclee de Brouwer 1996, p.205.

(4) S. Huntington*: The Clash of Civilization and the Remaking of World*, Order Simon and Schuster 1997. p217 .

مؤسسات تغذي الإدارة الأمريكية بالمعلومات والتحليلات. وغالباً ما كانت المنشورات الصادرة عنها موضع بحث في الكونجرس والمؤتمرات العلمية التي تحولها إلى مقالات يتم نشرها في المجلات والصحف المشهورة مثل: واشنطن بوست، تايم، نيويورك تايمز.. إلخ .. وكذلك قامت الدوائر الغربية الرسمية المختلفة بإعداد العديد من الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات التي تناولت الظاهرة الإسلامية، لدراستها وتقديم الحلول للجهات الرسمية صاحبة القرار بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الغربية.[1]

إن الحوار والتقارب مع الإسلاميين أشبه بعملية تبييض الأموال غير المشروعة، فالولايات المتّحدة تريد تغيير المنطقة وتعلم أن القوى الإسلامية هي المسيطرة على الشارع، وبالتالي لا يمكن القيام بأي تغيير يحظى بالمصداقيّة والاستمرارية إلاّ إذا تمّ الحصول على ختم الإسلاميين عليه من أجل شرعنته، وبناءً على ذلك فأمريكا تحاول استغلال من تدعوهم "بالمعتدلين" من أجل تمرير مخطّطاتها. ومن هذا المنطلق فقد طرحت منذ مدّة ليست ببعيدة موضوع الحوار مع الإسلاميين على طاولة البحث والتمحيص، وتناولت العديد من مراكز الدراسات والفكر الأمريكية هذا الموضوع، وكلٌّ من وجهة نظره الخاصّة، فيما لم تقف الإدارة الأمريكية عند هذا الحد، بل تعدّته لفتح قنوات اتّصال مباشرة وغير مباشرة مع شرائح من المسلمين.

فإذا كان هناك حوار وتقارب بين أمريكا والإسلاميين، فما هو الهدف منه؟ ولصالح من هذا الحوار والتقارب؟ وعلى حساب ماذا؟ وماذا سيحقق في النهاية؟

---

[1] وليد البالود، **"محاربة الأصولية أهم مهمات الإعلام العربي"**، مجلة **السنة**، العدد 16، ربيع الأول، 1992، ص2.

في إطار الإجابة عن هذه التساؤلات لا بدّ من تذكير الباحثين والقرّاء بالعودة إلى تقرير لـ "راند"* الذي صدر في فبراير 2004 ، ويعد بمثابة استراتيجية أمريكية للتعامل مع المسلمين، وهو على درجة عالية من الأهمية وفيه الكثير من الإجابات عن خفايا التوجهات الأمريكية تجاه المسلمين، والتقرير بعنوان: "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات".

ويرى التقرير أنّه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب من دون فهم طبيعة الإسلام في المنطقة التي يقف فيها سداً منيعاً أمام محاولات التغيير، وأنّ الحل يكمن في النظر إلى المسلمين عبر أربع فئات، هي: مسلمون أصوليون، مسلمون تقليديون، مسلمون حداثيون، مسلمون علمانيون.

ـ **فيما يتعلّق بالأصوليين:** تقول "راند" يجب محاربتهم واستئصالهم والقضاء عليهم وأفضلهم هو ميّتهم؛ لأنّهم يعادون الديمقراطية والغرب ويتمسكون بما يسمى الجهاد وبالتفسير الدقيق للقرآن، وأنهم يريدون أن يعيدوا الخلافة الإسلامية، ويجب الحذر منهم؛ لأنّهم لا يعارضون استخدام الوسائل الحديثة والعلم في تحقيق أهدافهم، وهم أقوياء الحجّة والمجادلة.

ويدخل في هذا الباب ما يسمى السلفيون (الإخوانيون) واتباع تنظيم القاعدة والموالون لهم والمتعاطفون معهم و"الوّهابيون"، كما يقول التقرير والغريب إنّهم أدرجوا أيضاً حزب التحرير الإسلامي فقط ؛ لأنّه كما يقولون يسعى لإقامة الخلافة الإسلامية من جديد، على الرغم من أنّه لم نر أعمال عنف ارتكبها وعلى الرغم من أنّه يكاد يكون الفصيل الوحيد الذي يمتلك منهاجاً سياسياً واضحاً ودستورا قائماً على الإسلام "رغم مآخذ الكثيرين عليه".

* راند: مؤسسة بحثية تأسست عام 1948 ، ولها نفوذ كبير وتأثير عالٍ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، ولها علاقات وروابط مع وزارة الدفاع الأمريكية فهي تشرف على ثلاثة مراكز أبحاث تمولها وزارة الدفاع، إذ غالباً ما يتم العمل بتوجيهاتها بناءً على التقارير والأبحاث التي تقدمها للإدارة الأمريكية.

ـ **فيما يتعلق بالتقليديين:** تقول "راند": يجب عدم إتاحة أي فرصة لهم للتحالف مع الأصوليين، ويجب دعمهم وتثقيفهم ليشككوا بمبادئ الأصوليين وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية، وبالتالي الشيعية (يقول ابن خلدون لولا التشيع لما كان التصوف)، ويجب دعم ونشر الفتاوى "الحنفية" لتقف في مقابل "الحنبلية" التي ترتكز عليها "الوهابية" وأفكار القاعدة وغيرها مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين. ويدخل في هذا الباب بطبيعة الحال الإخوان المسلمون والصوفية والشيعة ومن يراهم الأمريكيون "المعتدلين الآخرين" الذين يقبلون الحوار والتقارب بالنظر إلى أن التقرير يعرّف التقليديين. والإسلام التقليدي يتضمن عوامل ديمقراطية، ويمكن من خلالها مواجهة وصد "الإسلام الأصولي"، ولكنهم لا يمثلون وسيلة ملائمة أو دافعاً لتحقيق "الإسلام الديمقراطي" على اعتبار أن هذا الدور يجب أن يقع على عاتق الإسلاميين العصرانيين (الحداثيين) الذين يعترض طريقهم وفعاليتهم عوائق وقيود كثيرة تحدّ من تأثيرهم.

لذلك يجب أن ندعم التقليديين ضدّ الأصوليين لنظهر لجموع المسلمين والمتدينين، وإلى الشباب والمسلمين في الغرب، وإلى النساء ما يلي عن الأصوليين:

1 ـ دحض نظرّيتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته.

2 ـ إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية.

3 ـ نشر العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها.

4 ـ إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلّفهم.

5 ـ تغذية عوامل الفرقة بينهم.

6 ـ دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وسوء أدبهم وقلّة إيمانهم.

7 ـ تجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين كيلا يجتذبوا أحداً للتعاطف معهم.

نلاحظ أنه، ومن وجهة النظر الأمريكية، هناك فرق بين الإسلاميين المسالمين والإسلاميين المتطرفين، فالإسلاميون المسالمون هم من يحاولون تطبيق قيمهم الدينية في المشكلات الداخلية والسياسة الخارجية، في حين أن الولايات المتحدة لا تعارض الإسلاميين المعتدلين وإنما تعارضُ الإسلاميين الذين يستخدمون العنف في المناطق الداخلية والخارجية.

ويرى الباحث أن علاقة الولايات المتحدة والغرب بالعالم الإسلامي في المستقبل سوف تحددها قضايا شائكة، في مقدمتها:

- وضع الجاليات المسلمة في أمريكا والغرب وطريقة التعامل معها.
- الموقف الغربي والأمريكي من الاحتلال الصهيوني المستمر للأراضي العربية.
- الدعم الأمريكي للحكومات المستبدة في العالم الإسلامي.
- احترام حقوق الشعوب الإسلامية في الحياة طبقاً لإرادتها.

وعلى الأمة العربية أن تكون قادرة على استيعاب الآخر، ولابد من إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين حضارة هذه الأمة والحضارة الغربية، وذلك لبناء قواسم مشتركة تجمعهما ولمصلحة الطرفين.

ومما تقدم نورد الملاحظات الآتية:

ـ كانت الولايات المتحدة تتعامل مع الأصولية الإسلامية من جراء تأثيرها في قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة، مثل: عملية السلام، محاربة الإرهاب، وتشجيع الأسواق المفتوحة واحترام حقوق الإنسان.

ـ لا توجد سياسة أمريكية رسمية تجاه الإسلام السياسي بشكل محدد، بل

هناك مصالح أمريكية رئيسة ينظر في ضوئها إلى العلاقة مع حركات الإسلام السياسي.

- ترى الولايات المتحدة أن شرط الحوار مع هذه الحركات هو أن تكيف هذه الحركات نفسها مع (الأجندة) الأمريكية، وبالتالي فإن نتيجة الحوار مفروضة قبل بدئه.
- ربما تستطيع الحركات الإسلامية أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن ضعف الدولة أو تفككها، ولكن توجد صعوبة بالغة بأن تتغلب هي على الدول القائمة.

وأخيراً فإن الأصولية منتشرة في الولايات المتحدة، فالأصولية اليهودية تقوم بدور كبير داخل "إسرائيل" وخارجها في الولايات المتحدة. ومن الخطأ عد الاتجاهات الإسلامية الأصولية جانحة إلى الإرهاب وحدها، فالعالم ممتلئ بنوعيات أخرى كثيرة، منها العنصريون الذين لا تخلو دولة صناعية متقدمة منهم، وكلهم منزعجون من عمليات الاختلاط العرقي الذي تسببه العولمة، وهناك الفوضويون الذين يرون في العولمة شراً مطلقاً يهز المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها والمتخلفة، بما تغيره من أساليب الإنتاج والتوزيع، وكذلك توجد الجماعات الإرهابية القديمة في اليسار من أمثال جماعات الألوية الحُمْر في إيطاليا، والجيش الأحمر في اليابان، وبادر ماينهوف في ألمانيا والفهود السود في الولايات المتحدة، ومع هؤلاء جميعاً هناك جماعات الجريمة المنظمة خاصة تلك المرتبطة بالمخدرات وغسيل الأموال والتي تريد وضع الدولة والنظام العالمي موضع الدفاع.

العدد 67/الربع الثالث لعام 2018

أمريكا وتخريب الأمم المتحدة

د. رحيم هادي الشّمخي*

خدع الدولة الأعظم:

هناك متطلبات كثيرة لتكون دولة ما دولة عظمى، ليس أقلها حرية العمل على المسرح الدولي التي تمنحها هذه المكانة. ويعلمنا التاريخ والشؤون الراهنة أن دولة عظمى إقليمية أو عالمية هي أقل تقيداً من أي دولة أخرى بالأخلاق والقانون. لقد كانت الدول العظمى دائماً تحت إغراء بأن تكون ذات طموحات عظمى، وهذه الطموحات غالباً لا تتحقق على أحسن وجه بينما يوجه انتباه زائد إلى الأعراف الأخلاقية أو إلى البروتوكولات القانونية. والنتيجة الحتمية اللازمة هي أن الدول العظمى ـ من أي حقبة زمنية أو توجه سياسي ـ تسلك غالباً كما يسلك الطغاة، غير مبالية إلى حد كبير بالنداءات الأخلاقية، وتفسر القانون بصورة ساخرة وهي تمضي في سبيلها. تتمتع الدولة العظمى ـ وإن لم تكن تملك قدرة كلية ـ بحرية المناورة التي تحرم منها الدول الأضعف. ويكون ممتعاً بشكل خاص أن تكون دولة عظمى إذا كانت هي الوحيدة.

---

* أكاديمي وكاتب عراقي.

الولايات المتحدة هي الدولة العظمى العالمية الوحيدة، وتغتبط بكونها الفاعل الأقوى في الساحة الدولية. هناك قيود على سلوك الولايات المتحدة ولكنها أقل كثيراً من القيود على الدول الأقل مرتبة. هناك أوقات تكون فيها الدول الأخرى ـ التي لا تكون بأي حال عديمة القوة دائماً ـ قادرة على مواجهة أهواء دولة عظمى ونزواتها وأطماعها. فتستطيع ـ وحدها أو بالتنسيق فيما بينها ـ أن تقيم عراقيل أمام الامبريالية الأمريكية، إلا أنه لا توجد دولة واحدة أو منظمة تستطيع أن تقوم بهذه الوظيفة طوال الوقت. بصفة خاصة لا تستطيع منظمة الأمم المتحدة ـ التي تسكن الولايات المتحدة آمنة في كل مراكز القوة فيها ـ أن تؤدي هذه المهمة. الحقيقة أن العكس هو الصحيح. فالأمم المتحدة قد أخضعت بصورة شاملة للولايات المتحدة لكي تنجز قائمة من الطموحات الأمريكية ـ من فتح جواز الاقتصادات الوطنية المستهدفة أمام تغلغل رأس المال الأمريكي، عن طريق خلق محاكم سياسية غير مشروعة لمعاقبة دول "منبوذة"، و"إطفاء شرعية" على حرب تأديبية بلا نهاية ضد العراق.

إن بعض المراقبين الأمريكيين متبلّدي الذهن ـ جيسي هيلمز ومن على شاكلته ممن لديهم شغف برفع نشاطات الأمم المتحدة باتجاه وجهات نظرهم الخاطئة ـ لا يدرك واقع أن الأمم المتحدة قد أصبحت أداة مفيدة بصورة هائلة للسياسة الخارجية الأمريكية مقابل كلفة مالية لا تذكر لواشنطن وبلا أي متطلبات بأن تراعي ميثاق الولايات المتحدة الذي وقعت عليه واشنطن بين الموقّعين، أو أي قوانين أخرى ذات علاقة بالأمم المتحدة أو بروتوكولات يمكن الحكم بأنها لا تساعد المطامع الأمريكية.

إساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة:

يظهر ازدراء واشنطن لميثاق الأمم المتحدة في صور عدة، ليس أقلها تجاهلها الكلي لكثير من مواد الميثاق ـ وهو موقف حرك سلوكها تجاه العراق طوال أكثر من عقد. ولننظر إلى المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة: "يمتنع كافة الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي.."، مع ذلك فإن الولايات المتحدة هددت مراراً وتكراراً باستخدام القوة ضد العراق، متجاوزة كثيراً نصوص أي قرار ملزم

لمجلس الأمن، وقد استخدمت القوة مئات المناسبات مسببة آلاف الضحايا المدنيين، في غياب تام لأي تخويل من الأمم المتحدة. وحتى في ظروف (مثل قرار مجلس الأمن رقم 678) تكون فيها الأمم المتحدة قد أعطت مثل هذا التخويل ـ مهما كان مدى إمكان الشك به ـ لاستخدام القوة، فإن الولايات المتحدة لم تكن أبداً مستعدة لاحترام المواد من 45 إلى 47 من ميثاق الأمم المتحدة، المصممة لإنشاء لجنة أركان عسكرية (تتألف من رؤساء أركان الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن) كوسيلة لتأمين سيطرة الأمم المتحدة على أيٍّ عمليات عسكرية، ويعني هذا الأخير ـ في حالة العراق ـ أنه ما إن تكون واشنطن قد أنجزت التسّويغ الخادع لحرب (عن طريق قرار مجلس الأمن رقم 678) حتى تكون الأمم المتحدة بهذا قد استبعدت من كل تدخل في الصراع، في انتهاك مباشر لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

كوريا، فيتنام، "إسرائيل"، أندونيسيا:

ثمة أسئلة أخرى كثيرة على انتهاكات أمريكية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بعضها يسبق بتاريخه أزمة العراق في 1990 ـ 1991 وساعد على تشكيل المعاملة الأمريكية للعراق طوال عقد التسعينيات وما بعده. وعلى سبيل المثال فإن العمل الأمريكي في حرب كوريا (التي يحدد تاريخها على أفضل وجه من عام 1949 إلى عام 1953) بدأ قبل تبني أي قرار بالتمكين له في مجلس الأمن، وهكذا خلق سابقة لاتخاذ قرار بخوض حرب يسبق تخويلاً مفيداً من الأمم المتحدة. الغزو الأمريكي لفيتنام والحرب التي أعقبته (1963 ـ 1975) انتهك ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) والدستور الأمريكي ومواثيق جنيف، وهكذا وفر مجموعة أخرى من السوابق لانتهاك شامل للقانون الدولي والمحلي. في عام 1986 أمر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون مدير وكالة المخابرات المركزية ريتشارد هيلمز بالسماح لِـ "إسرائيل" بالاحتفاظ بشحنة يورانيوم، منتهكاً بذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (1986). وفي عام 1975 أيدت الولايات المتحدة الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وأمدت في أعقاب ذلك دعماً عسكرياً ودبلوماسياً لدكتاتورية سوهارتو التي كانت مصممة على تجاهل قرارات مجلس الأمن التي تندد بالغزو وتطالب بانسحاب فوري.

غرينادا ونيكاراغوا:

في عام 1983 شن الرئيس رونالد ريغان غزو غرينادا، منتهكاً سيادة البلد الوطنية التي يحميها ميثاق الأمم المتحدة المادة 2 (1)، وانتهاكاً أيضاً للمادة 2 (4) من الميثاق. وفي يوم 27 حزيران/ يونيو 1986، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي ـ التي كانت قد رفضت مزاعم الولايات المتحدة بأنها (المحكمة) تفتقر إلى السلطة الشرعية ـ قراراً متعدد النواحي بأن الولايات المتحدة انتهكت القانون الدولي بارتكاب حملة إرهابية ضد دولة نيكاراغوا ذات السيادة، رفضت واشنطن الاعتراف بهذا القرار من محكمة العدل الدولية ورفضت دفع التعويضات المحددة، وهكذا انتهكت من جديد ميثاق الأمم المتحدة [المادة 94 (10)]: "يتعهد كل عضو.. بأن يلتزم بقرار محكمة العدل الدولية في أي قضية يكون طرفاً فيها".

بنما وروسيا وكوريا الشمالية:

كان الغزو الأمريكي لبنما في عام 1989 انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، ومعاهدة ريو (معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية) الموقعة عام 1947، وإعلان مونتفيديو (1933) ومعاهدات قناة بنما (1977 ـ 1978). مرة أخرى كان واضحاً أن الولايات المتحدة غير مبالية كلية بالتزاماتها التعاهدية، إذ حكمت بأن المصالح الأمريكية تتحقق على أفضل وجه بوساطة عدوان عسكري، وثمة انتهاكات أخرى كثيرة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لم تنطوِ على لجوء القوة. وهكذا انتهكت الولايات المتحدة ميثاق الأمم المتحدة حينما دعمت وضع الاتحاد الروسي في المقعد الدائم الذي كان يشغله الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن، من دون الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات في الجمعية العامة (كما هو محدد في المادة 108 من الميثاق). وبالمثل، وأثناء النزاع النووي مع كوريا الشمالية في عام 1991، هددت الولايات المتحدة بعمل عسكري، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة، ورفضت إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية، منتهكة بذلك المادة 17 من دستور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (الصادر في عام 1956 والمعدل في عام 1973).

ليبيا وكوبا ـ العقوبات مرة أخرى:

مثلت المعاملة الأمريكية لليبيا فيما يتصل بتفجير لوكربي انتهاكاً مركباً للقانون الدولي (بصفة خاصة)، إساءة استخدام ميثاق مونتريال لعام 1971)، وانتهاكات مختلفة لميثاق الأمم المتحدة، وإهانة إضافية للأمم المتحدة، وبتفعيلها تشريعات داخلية معادية لكوبا (على سبيل المثال قانون الديمقراطية الكوبية لعام 1992)، وقانون التضامن الديمقراطي والحرية الكوبية (المسمى قانون هيلمز ـ بيرتون لعام 1996)، فإن الولايات المتحدة انتهكت قوانين دولية تحكم حرية التجارة بين الدول، وتدين استهداف المدنيين (إن تجويع المدنيين كمنهج للحرب محظور): البروتوكول الأول، المادة 54، إضافة عام 1977 إلى ميثاق جنيف لعام 1949). في عام 1995 زودت الولايات المتحدة بالمعونة العسكرية منشقين في البوسنة عن طريق "مؤسسة المصادر المهنية العسكرية"، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم 713 (في 25 أيلول/ سبتمبر 1991) وميثاق الأمم المتحدة. كان هذا كله جزءاً من نمط الأخلاقيات والقانون وأمورٌ يمكن تجاهلها حين تريد دولة عظمى السعي لتحقيق مطامعها في البلقان والعراق وأماكن أخرى.

الحرب ضد صربيا:

صور الموقف الأمريكي إزاء الأمم المتحدة جيداً حرب حلف الأطلسي (الناتو) عام 1999 ضد صربيا. هنا كان هدفاً أمريكياً أساسياً زيادة تمزيق أوصال يوغوسلافيا الاشتراكية ـ وهو هدف ساعده جيش تحرير كوسوفو غير الشرعي (الذي وصم بأنه إرهابي في قراري الأمم المتحدة رقم 1160 ورقم 1199)؛ بوساطة أشخاص ينتمون إلى جيش تحرير كوسوفو ـ مثل حكيم سيشو الذي قام بعمليات تطهير عرقي قتل فيها آلاف الصربيين في كراينا ـ وبوساطة حملة واسعة وغير قانونية من الغارات الجوية بالقنابل. كانت ذريعة قذف صربيا بالقنابل وثيقة أصبحت معروفة باسم اتفاقيات رامبوييه: اتفاقية مرحلية للسلام والحكم الذاتي في كوسوفو، وكانت بمثابة إملاء على الطريقة الهتلرية لانتزاع كوسوفو من يوغوسلافيا، لتأمين عمل اقتصاد كوسوفو طبقاً لمبادئ السوق الحرة، ولضمان ـ ناتج من التطرف المحض لمطالبها ـ بأن الحرب ستكون محتومة.

اتضح التطرف السافر لوثيقة رامبوبيه في ملحقها بالوضع القانوني لقوة التنفيذ العسكرية متعدّدة القوميات. ويحدد هذا الملحق أن أفراد قوات حلف الأطلسي سيسمح لهم بدخول أي جزء من يوغوسلافيا؛ سيكونون متمتعين بحصانة من جميع القوانين اليوغوسلافية، ستساعدهم يوغوسلافيا في تحريك التجهيزات العسكرية الأطلسية كافة عبر المجال الجوي اليوغوسلافي، والموانئ والمطارات والطرق اليوغوسلافية؛ ستزود مجاناً بلا تكلفة بالكهرباء والمياه والغاز وغير ذلك من المصادر التي قد تتطلبها قوات حلف الأطلسي. وباختصار كان مطلوباً من حكومة دولة مستقلة أن تسلم أراضيها وطرقها وموانئها ومطاراتها ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية ومرافقها ومنشآت اتصالاتها اللاسلكية إلى تحالف عسكري غربي معترف به على أنه فوق كل قوانين البلد. وليست هناك حكومة في العالم يمكن أن تقبل مثل هذه المطالب المثيرة للغضب، ولكن الرد اليوغوسلافي أعطى الذريعة للحرب.

"دعت" الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى تبني قرار يخول رداً عسكرياً على الرفض اليوغوسلافي لرامبوبيه، والمجلس ـ في مواجهة احتمال اعتراض (فيتو) روسي ـ لم يتبنَّ أبداً قراراً بالتمكين لهذا، الأمر الذي أجبر واشنطن على أن تشن حرباً غير مشروعة من دون تخويل من الأمم المتحدة وفي تناقض مع حلف شمال الأطلسي ذاته ذي الطبيعة الدفاعية البحتة:

تتعهد الأطراف.. بتسوية أي نزاع دولي بوسائل سلمية.. وأن تمتنع.. عن التهديد باستخدام القوة.. (المادة الأولى).

تعترف المادتان الأولى والخامسة (من بين المواد الأربع عشرة المكونة لمعاهدة حلف شمال الأطلسي) بسلطة ميثاق الأمم المتحدة؛ وسلطة مجلس الأمن معترفٌ بها في المادة الخامسة؛ و"المسؤولية الأولية لمجلس الأمن عند صون السلام والأمن الدوليين". معترف بها في المادة السابعة: وسلطة ميثاق الأمم المتحدة معترف بها مرة أخرى في المادة 12 ـ كان كل هذا حينما انتهك حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بصورة لا لبس فيها ميثاق الأمم المتحدة، ولم يَسْعَ للحصول على أي تخويل بشن حرب من مجلس الأمن الدولي.

برهنت الحرب الأمريكية ضد صربيا مرة أخرى مقاربة واشنطن للأمم المتحدة: عليك باستغلالها كلما استطعت وبتجاهلها حينما لا تستطيع. وتعرف الولايات المتحدة أنها لن تعاني من أي نقد فعال من مجلس أمن تديره الولايات المتحدة أو من أمين عام لقي موافقة أمريكية. ومن السهل اقتفاء أثر المقاربة الأمريكية طوال حرب السنوات الإحدى عشرة على العراق. أولاً: فلتفرض عقوبات وبعد هذا يتم الحصول على تخويل من الأمم المتحدة؛ ثم فليتم التحريض على إصدار قرار باستخدام "القوة" (قرار مجلس الأمن رقم 678) وتستخدم الرشوة والتهديد لتأمين إصداره. بعد هذا فليدفع مجلس الأمن إلى تبني موكب من القرارات التي تضيف عقاباً آخر للشعب العراقي. وتشدد القبضة الأمريكية على الاقتصاد العراقي وتوسع نطاق الهيمنة الأمريكية، ولا تفعل شيئاً للحد من هيمنة "إسرائيل" الإقليمية الموالية للولايات المتحدة (الفصل السادس).

إساءة استغلال الأمم المتحدة:

دأبت واشنطن على استغلال الأمم المتحدة بهذه الطريقة، لكن هذا لا يشكل إلا جزءاً من الحكاية فيما يتعلق بالعراق. بالإضافة إلى هذا فإن الولايات المتحدة تجاهلت الاعتداءات الإيرانية والتركية ضد العراق (وهذه الأخيرة تعتمد على إمدادات أسلحة أمريكية لمهاجمة الملاذ الآمن في شمال العراق)، وفرضت مناطق "حظر الطيران" غير الشرعية لتسهيل المراقبة والقصف المستمر بالقنابل. لكن لم يكن أيٌّ من الاعتداءات والمحاولات الانقلابية والإرهاب وحملات القصف بالقنابل ـ (مثل عملية ثعلب الصحراء، كانون الأول/ ديسمبر 1998) ـ مخولاً من الأمم المتحدة، إنما يمثل انتهاكاً متعدد الأوجه لميثاق الأمم المتحدة وإهانة مستمرة لهيئة الأمم المتحدة. وقد سجل **بطرس بطرس غالي** الأمين العام السابق للأمم المتحدة كيف أن الولايات المتحدة حاولت حجب تقرير القصف الإسرائيلي المتعمد لأحد مخيمات اللاجئين، ولاحظ عدم شرعية مناطق "حظر الطيران" التي تبقي عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فوق العراق. ومع وجود شخص مثل **كوفي أنان** في منصب الأمين العام للأمم المتحدة ـ هو على درجة عالية من نقص الثقة بالذات ـ تصدر الولايات المتحدة مراراً وتكراراً تصريحات عامة كما لو أنها تتحدث باسم

الأمم المتحدة، ومع ذلك فليس هناك ما يشير إلى أن مثل هذه التصريحات صادرة عن مداولات لمجلس الأمن أو مناقشات مع مسؤولين معنيين في الأمم المتحدة.

لقد عرضت مسألة العراق في الإعلام الغربي بصفة مستمرة على أنها مسألة تخص الأمم المتحدة، جذورها في قرارات مجلس الأمن (انظر الفصل الرابع)، لكن الأمم المتحدة تبدو عديمة الحيلة بشأن التأثير في مسار الأحداث. إن نظام العقوبات وحملات قصف القنابل الأمريكية ـ البريطانية المستمرة تلقى معارضة غالبية أعضاء الجمعية العامة ومعارضة ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة قادرة على أن تلح بهجماتها الإبادية على الشعب العراقي. واستمرار واشنطن في الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن في هذا السياق هو سوء استغلال وإهانة.

الرفض الأمريكي للتباحث:

أعلنت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً أنها غير معنية، "بأي حوار مع العراق". على الرغم من نصوص ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2 "3") التي تقضي بأن كل النزاعات الدولية ينبغي تسويتها بوسائل سلمية. في يوم 18 نيسان/ إبريل 2000 أعلن طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق أن العراق يرحب بمحادثات مع الولايات المتحدة، شرط أن يكون هذا الحوار لما فيه خير للمصالح الثنائية المتبادلة وليس حواراً بين سيد ومسود. علق مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية ـ رافضاً الفكرة ـ بأن الالتزام بقرارات الأمم المتحدة مسألة ليست للنقاش، مضيفاً أنه طالما كان الرئيس العراقي في السلطة فإنه من غير المرجح أن يكون العراق "قادراً على العودة إلى الجماعة الدولية كعضو مسؤول"؛ فهل كان هذا صدام حسين نفسه الذي ـ في 12 نيسان/ أبريل 1990 ـ تودد إليه خمسة من الشيوخ الأمريكيين، والذي امتدحته السفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي ـ التي رحبت بعقود الأعمال مع زبائن مؤسسة (هنري) كيسجنر وشركائه، والذي حماه الرئيس جورج بوش في الثمانينيات من فرض العقوبات؟

في أيلول/ سبتمبر 2000 اقترح طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق مرة أخرى ضرورة أن تجري محادثات بين واشنطن وبغداد: "إن القاعدة الذهبية في حل أزمة بين الدول هي المحادثات. لقد تحدث الأمريكيون إلى خصومهم، وحتى صافحوهم بالأيدي.."، (على سبيل المثال تصافح الرئيس **كلينتون مع فيديل كاسترو** رئيس

كوبا) "و... لكنهم مع العراق يرفضون أن يفعلوا هذا". ثم لاحظ عزيز أن قرار مجلس الأمن رقم 687 قضى على الحاجة إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ("والمنطقة تشمل إسرائيل")، وكما فعلت دائماً رفضت الولايات المتحدة أن تتحدث إلى العراق، ولكن ربما تكون المحادثات بين العراق والأمم المتحدة مفيدة.

المحادثات بين الأمم المتحدة والعراق:

أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 أن الحكومة العراقية والأمم المتحدة اتفقتا على عقد محادثات بهدف إنهاء حالة الاستعصاء التي استمرت عامين بشأن عمليات التفتيش على الأسلحة وتناول مسألة العقوبات التي استمرت عشر سنوات، والتي أصبح لها أثر رهيب على حياة المدنيين العراقيين، وقدر مسؤول في الأمم المتحدة ـ مصراً على عدم الإفصاح عن هويته ـ أن المحادثات ستبدأ بعد نهاية شهر رمضان المبارك، مع بداية عام 2001، وكان المسؤولون الأمريكيون حريصين على التقليل من شأن احتمالات محادثات الأمم المتحدة والعراق، في الوقت نفسه الذي كانوا يعبرون فيه عن استيائهم إزاء تعيين كوفي أنان للسويدي رولف كنوتسون (Rolf Knutsson) ـ الذي يظن أنه مفرط في التعاطف مع العراق ـ ليحل محل جان كلود إيميه رئيساً للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة.

وفي يوم 3 كانون الثاني/ يناير 2001 أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن المحادثات المزمعة بين العراق والأمم المتحدة يمكن أن تتأخر حتى شهر شباط/ فبراير. وبالفعل كان كوفي أنان قد اجتمع مع عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس الثورة العراقي في قطر أثناء انعقاد مؤتمر إسلامي. عندئذ كانت ثمة إشارات أن العراق مستعد لأن يناقش "بلا شروط مسبقة"، عودة مفتشي الأسلحة. وبقي أن يظهر كيف سيكون رد فعل واشنطن إزاء مثل هذه المحادثات، وما إذا كان تقدُّمٌ مفيد يمكن أن يحرز دون موافقة أمريكية.

في يوم 9 كانون الثاني/ يناير وقع الرئيس كلينتون، ومرَّر إلى الكونغرس تقريراً عن توفير أشكال مختلفة من المساعدة للمؤتمر الوطني العراقي، جماعة المعارضة العراقية الرئيسة. ويحدد التقرير الخطوط العريضة لخطط إمداد بعض المساعدات الإنسانية، ودعم إذاعة المؤتمر الوطني العراقي وتلفزيونه ومطبوعاته.

كان هذا كله وفي جوهره من قبيل الدعاية. كان قسم فقط من مبلغ هزيل هو 4 ملايين من الدولارات قد أصبح متاحاً للتخطيط "لعمليات إغاثة إنسانية داخل العراق"، "بينما عُدَّت الإذاعة واحدة من أهم عمليات المؤثر الوطني العراقي.. لدعم بث الديمقراطية في العراق".

وبصرف النظر عن إشارة مقتضبة إلى "برنامج الأمم المتحدة شمال العراق"، لم تكن هناك أيٌّ إشارة إلى أن مسألة العراق يمكن أن تكون أساساً مسألة تهم الأمم المتحدة. وهنا من الواضح أن الولايات المتحدة عازمة على السعي إلى حملة من أجل "تغيير النظام الحاكم"، على الرغم من حقيقة أنه لم يظهر هدف كهذا في أي قرار للأمم المتحدة، وبغض النظر عن الطبيعة الانقسامية للمؤتمر الوطني العراقي، مرة أخرى كان واضحاً أن التصور الأمريكي لاحتياجات السياسة الخارجية هو الشاغل الرئيس، ويتعين عدم السماح للأمم المتحدة بأن تتدخل على أي نحو في مسعى أمريكا لتحقيق مصالحها الخاصة.

واجهت المحادثات المزمعة بين الأمم المتحدة والعراق مزيداً من التأخير، لأسباب لم يتم إيضاحها. في يوم 20 شباط/ فبراير أعلن كوفي أنان أنه على الرغم من التوقيت "المزعج" للهجمات الجوية بالقنابل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على العراق (انظر الفصل الثامن)، فإن المحادثات التي حدد لها موعد في أواخر ذلك الشهر ستهدف إلى كسر الجمود: "من الواضح أن التوقيت مثير للانزعاج بعض الشيء بالنسبة إلى المحادثات التي سأجريها يوم السادس والعشرين، ولكن العراقيين قد أكدوا أنهم آتون حتى نستطيع أن نمضي في محاولاتنا لكسر الجمود وحتى نجذبهم إلى التعاون مع الأمم المتحدة"، وأكد أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أن واشنطن ولندن لم تتشاورا معه قبل أن تشنّا حملتهما الجوية الجديدة، وفي يوم 20 شباط/ فبراير اتهم مسؤول كبير في الأمم المتحدة، أصر على عدم الافصاح عن هويته ـ الولايات المتحدة بفرض معاناة لا ضرورة لها على الشعب العراقي:

"إن الأمريكيين ـ كما أخشى ـ هم الأشرار الحقيقيون في هذا كله. فالعقوبات غير فعالة لأن نقاط ضعف معينة واضحة للغاية يسمح بوجودها، وقد سمح بوجودها منذ اليوم الأول. بعضها يسهل تفسيره؛ فتركيا يسمح لها أن تأخذ

كل ما يمكنها تهريبه من النفط لأنها تزود قاعدة إينجيرليك التي تنطلق منها الطائرات الأمريكية والبريطانية إلى دورياتها في منطقة حظر الطيران الشمالية فوق العراق. والبرنامج مليء بالثغرات التي اختار الأمريكيون إغماض عينهم عنها.. إن عليكم أن تتساءلوا.. ما الذي في الواقع الراهن يعجب الأمريكيين.. الرئيس العراقي حبيس منطقته.. إنه.. بالتأكيد لا يهدد حليفهم رقم واحد "إسرائيل".

في يوم 27 شباط/ فبراير 2001 أكد العراق والأمم المتحدة أن المحادثات بينهما تجري بهدف إنهاء حالة الجمود بشأن عقوبات التفتيش على الأسلحة. وأعلن كوفي أنان نفسه أنه حذر ولكنه متفائل، وحذر من توقع معجزة، ولكنه أكد أن بغداد شديدة الاهتمام بإحراز تقدم: "لقد أجرينا مناقشات جيدة في جو جيد، وسنواصل"! ولم يفاجئه حديث واشنطن الجديد عن عقوبات "ذكية" (انظر الفصل التاسع). ولاحظ هدف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى "تعزيز نظام السلاح وتقديم إغاثة للشعب العراقي".

ومرة أخرى كان حذَرُ أنان ولا مبالاته مكشوفين للعيان: "إنني لا أريد أن أحكم مسبقاً أو أستبق ما يمكن أن يفعله أعضاء مجلس الأمن.. إنني آمل أن نخرج من هذا كله بشيء بناء". أما واشنطن بنزوع خالٍ من الحياء إلى الشر ـ فكانت ترتكب عملية إبادة جماعية، ولكن الأمين العام للأمم المتحدة، الوصي على ضمير العالم الإنساني، لم يرد أن يحكم على الأمور بصورة مسبقة.

في يوم أول آذار/ مارس أعرب **محمد سعيد الصحاف** وزير خارجية العراق عن رضاه بالمحادثات التي جرت طوال يومين، والتي سمحت لبغداد بأن ترسم الخطوط العريضة لعدد من المظالم العراقية طوال أكثر من عشر سنوات من العقوبات التأديبية: "لقد دخلنا في تفصيلات كثيرة فيما يتعلق بالمسائل الحساسة جداً جداً والمعقدة جداً جداً بشأن العلاقات بين العراق ومجلس الأمن.. وتقديري هو أن المحادثات مضت سلسة خلال الجلسات الأربع لهذه الجولة من الحوار". في الوقت نفسه كان الصحاف شديد الاهتمام بانتقاد القرار رقم 1284 الذي خوّل إنشاء مهمة المفتشين الجديدة: كان هانز بليكس الذي عين رئيساً للجنة الأونموفيك، "نقطة تفصيلية من قرار سيء"، وتبنى قرار مجلس الأمن رقم 1284 ـ تحت ضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا ـ كان أمراً غير مفيد: "إننا نعتقد أن هذا القرار

يعقد مسألة برمتها. إنه يقصد.. فقط إلى سد الطريق إلى رفع حقيقي للعقوبات. إنه إعادة صياغة رديئة للقرار الأساسي رقم 687. إنه مثل تقليدي على تحريك قوائم المرمى".

بالفعل كان الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون في الأمم المتحدة ينتقصون من قدر محادثات الأمم المتحدة ـ العراق، ولا يعرضون أي دعم لها ويعبرون عن شكوك في أن تفضي إلى أي تقدم خارق. وفي يوم 28 آذار/ مارس أعرب كوفي أنان ـ الذي كان يحضر مؤتمر قمة عربي استغرق يومين ـ عن أمله في أن تؤدي المحادثات التي كان مقرراً أن تجري في أيار/ مايو إلى نتائج. وأعلن عبد الله الثاني ملك الأردن للمؤتمر: "أما عن إخواننا في العراق، فإن معاناتهم التي لا يمكن تصورها قد استمرت لأطول مما ينبغي، ولكن.. شيئاً كثيراً لم يتغير. بقيت العقوبات الإبادية على حالها، تعززها دولة عظمى شريرة ولا تلين. ولسوف تواصل الولايات المتحدة الإساءة إلى الأمم المتحدة، تخضع مؤسساتها، وتلتقط ما يستهويها من ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وترفض باحتقار تلك القرارات التي تجدها غير ملائمة لها.

سوء الاستخدام الأمريكي لحقوق الإنسان:

في أيار/ مايو 2001م أخفقت الولايات المتحدة في نيل إعادة انتخابها لعضوية لجنة حقوق الإنسان التي تتخذ مقرها في جنيف، وهي هيئة رئيسة تابعة للأمم المتحدة تعمل برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لاحظ فريد إكهارات ـ وهو متحدث أمريكي ـ أنه هذه أول مرة منذ تأسيس اللجنة في عام 1947م لا تخدم فيها الولايات المتحدة في اللجنة ـ وهي إهانة واضحة ستسعى الولايات المتحدة إلى قلبها بأسرع ما يمكن. وفي آذار /مارس 2002م لجأت الولايات المتحدة إلى التلاعب بالأصوات لاستعادة مقعدها: كانت إيطاليا وإسبانيا تعتزمان الترشح، ومورس ضغط عليهما للخروج من المنافسة حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تترشح بلا منازع في انتخابات أيار/ مايو كانت رغبة واشنطن في استعادة مقعدها في لجنة حقوق الإنسان مثيرة للسخرية بالنظر إلى السجل الأمريكي الضعيف في مجال حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وكانت الأمم المتحدة ـ الحامي الرئيس الدولي

لحقوق الإنسان ـ قد أهينت مرات عديدة من الولايات المتحدة المستعدة دائماً لتجاهل مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان إذا كان ذلك يحقق مصلحة لميزة متصورة لأمريكا في الميادين الاستراتيجية والتجارية.

إن ثمة ذكراً لحقوق الإنسان في مواد كثيرة من ميثاق الأمم المتحدة، على سبيل المثال: إن أغراض الأمم المتحدة.. تطوير علاقات صداقة بين الأمم المبنية على احترام مبدأ الحقوق المتساوية.. (المادة 1 "2")؛ بهدف خلق ظروف استقرار ورفاهية ضرورية لعلاقات سلمية وودية بين الأمم مبنية على احترام مبدأ الحقوق المتساوية.. فإن الأمم المتحدة ستدعم الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ومراعاتها واحترام مراعاة الحريات الأساسية للجميع بغير تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين (المادة 55، الديباجة والفقرة (ج))؛ إن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية.. سوف تكون.. تشجيع احترام حقوق الإنسان.. (المادة 76 (ج)).

بالإضافة إلى هذا فإن ميثاق الأمم المتحدة تعززه مجموعة من الوثائق الأخرى المصممة لحماية حقوق الإنسان. وهنا نحتاج لأن نذكر فقط ما يلي:

مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية؛ والبروتوكولان الاختياريان للميثاق الأخير. وقد وضع الميثاق العالمي الأساسي لأكثر من ثمانين معاهدة وإعلان في نطاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

ومعظم هذه الآلة الشاملة لحقوق الإنسان يجري تجاهلها من الولايات المتحدة، في ممارساتها الداخلية وفي حمايتها لدول مهملة في أنحاء العالم. إن الإساءات المحلية لحقوق الإنسان في أمريكا تتضمن:

ـ تعذيباً واسع النطاق في السجون (إهانة، ضرب، إحراق، استخدام الصدمات الكهربائية، الحرمان من الرعاية الطبية، الخنق إلى ما يقرب الموت، إلخ).

ـ إطلاق الرصاص (المؤدي إلى الموت غالباً) على مشتبه فيهم عُزَّل من السلاح.

ـ الإفراط في استخدام الهراوات التي تحدث صدمات كهربائية.

- التمثيل القانوني غير الكافي أو غيابه تماماً للمتهمين (حتى أولئك الذين يواجهون احتمال الإعدام).
- تنفيذ حكم الإعدام في متهمين أبرياء.
- تنفيذ حكم الإعدام في أحداث.
- تنفيذ حكم الإعدام في متخلفين عقلياً (قيد المراجعة).
- وسائل إعدام قاسية (اشتعلت النيران في رجل وهو على الكرسي الكهربائي وكان واعياً؛ وآخر أطلقت عليه شحنة كهربائية لمدة 45 دقيقة قبل أن تعلن وفاته.
- تواطؤ أصحاب المهنة الطبية في التعذيب وعمليات الإعدام القاسية.
- إصدار أحكام تنطوي على تمييز على أساس العنصر والطبقة والدين.

مثل هذه الإساءات المحلية واسعة الانتشار، ليس في الولايات المتحدة وحدها وإنما في بلدان أخرى كثيرة، بعضها من أقرب الحلفاء لأمريكا في المنطقة العربية.

والولايات المتحدة - منتهكة الكثير من مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - تساعد بطريقة مباشرة القمع بالإمداد بالأسلحة لإحدى حليفاتها في المنطقة. والدعم بطرق المراقبة وتدريب الطواقم الأمنية. عندما عذب مواطن أمريكي أثناء احتجازه لمدة 39 يوماً حاول أن يطلب تعويضاً بإقامة دعوى على تلك الحكومة في المحاكم الأمريكية، ولكن جميع جهوده عرقلت بواسطة قانون حصانات السيادة الأجنبية.

وتركيا ـ وهي حليف آخر استراتيجي للولايات المتحدة ـ تمارس التعذيب بصورة مؤسسية وتقمع العمال المنظمين (في نقابات)، وكثيراً ما تلجأ للعدوان ضد دول ذات سيادة. هكذا كان إلهان كاراتيبي (ilhan Karatepe) ـ وهو صحفي يساري - مثالاً على الإساءة الخطيرة بين آلاف الأمثلة، حكم عليه بالسجن لمدة 18 عاماً بناء على تهمة ملفقة، وعذب في مقر قيادة الشرطة السرية التركية في أنقرة. عصبت عيناه وعلق على صليب وصعق بالكهرباء عن طريق قضيبه وأحد أصابع قدميه، بينما الماء يلقى على جسمه لزيادة ألمه. "يولا" (paula) ـ امرأة كردية في السادسة والعشرين ـ جردت من ثيابها، قيدت يداها خلف ظهرها وألقيت على الأرض وغمرت بالماء وصعقت بالكهرباء واعتدي عليها جنسياً. عذبت لمدة سبع

ساعات في الليلة الأولى وبصفة دورية لعدة أيام بعد ذلك. وبالروح نفسها أساءت "إسرائيل" معاملة كثير من ضحاياها بإخضاعهم للتعري والضرب والحبس في زنزانات ضيقة وتغطية رؤوسهم وحرمانهم من النوم وهزهم بعنف، وحرمانهم من الطعام والشراب لفترات طويلة. وقد اعترفت "إسرائيل" ـ على الرغم من إنكارها استخدام التعذيب المنظم ـ باستخدام أساليب الاستجواب الفظة.

أهانت الولايات المتحدة ـ الملتزمة سياسياً بدول مثل العربية السعودية وتركيا و"إسرائيل" ـ الأمم المتحدة عن طريق التشجيع على الانتهاكات الجسيمة لنصوصها المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا ارتكبت الولايات المتحدة كثيراً من جرائم الحرب ضد الإنسانية في أنحاء العالم، ليس أقلها ما ارتكبته ضد شعب العراق، وبالإضافة إلى هذا وذاك ـ وانتهاكاً لروح ونص كثير من قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها وبياناتها ـ ارتكبت الولايات المتحدة أعمالاً كثيرة مما تزعم واشنطن أن العراق مذنب بها. ويرتبط بعض هذه الأعمال على وجه التحديد بأسلحة الدمار الشامل.

الولايات المتحدة وأسلحة الدمار الشامل:

في أيلول/ سبتمبر 2001م أذيع أن البنتاغون بنى مصنعاً للجراثيم مزوداً بتجهيزات لصنع ما يكفي من الجراثيم الفتاكة لإبادة مدن بأكملها. وقد بنى هذا المصنع ـ الذي زعم أنه إجراء دفاعي ـ من دون أي معرفة من جانب الكونغرس ومن دون الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة للأسلحة البيولوجية، ومن ثم فإن المشروع برمته انتهاك للقانون الدولي. وقد أذيع أيضاً أن الولايات المتحدة تخطط لاختبار رؤوس حربية تحتوي على جراثيم حية في مركز إدجوود البيولوجي الكيميائي التابع للجيش الأمريكي في ولايات ميريلاند. وعلق خبراء بأن المدى الذي تأخذه هذه التجارب إنما يوحي بأن أسلحة بيولوجية جديدة هي قيد التطوير. بالإضافة إلى هذا رفضت الحكومة الأمريكية تدمير مخزوناتها من الجدري، وكانت مستمرة في تطوير أشكال جديدة أكثر فتكاً من الإنتراكس، لأغراض يزعم أنها دفاعية. وحذر اتحاد العلماء الأمريكيين من أن البحوث الجديدة هي من قبيل الاستخدام المزدوج، مناسبة تماماً للهجوم كما للدفاع.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001م خرب المفاوضون الأمريكيون فعلياً ميثاق الأمم المتحدة للأسلحة البيولوجية برفض "بروتوكول التحقق" الذي كان ضرورياً لحظر الأسلحة البيولوجية. وأعلن أحد المندوبين الأوروبيين ـ الذي أغاظته أساليب العرقلة الأمريكية ـ (متحدثاً عن المفاوضين الأمريكيين): "إنهم كذابون، طوال عقود من المفاوضات متعدّدة الأطراف لم يجرب أبداً هذا النوع من السلوك المهين". وفي ظل إدارة بوش، منع حتى التحقق الروتيني عن قدرة الأسلحة البيولوجية، إذ رفض المسؤولون الأمريكيون بعض المفتشين وما كانوا ليسمحوا بزيارات لأجزاء كان تم الاتفاق عليها لمواقع محددة ـ على وجه الدقة قيود التفتيش التي طالما اتهمت بها الولايات المتحدة لقدرات أسلحتها الخاصة الكيميائية والبيولوجية تظهر احتقاراً للرقابات والمحظورات المسؤولة التي جهد مسؤولو الأمم المتحدة لإرسائها.

ولم يكن الموقف الأمريكي أكثر وضوحاً أبداً، مما يراهن عليه تلاعب الولايات المتحدة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (opcw)، الهيئة المسؤولة عن فرض معاهدة الأسلحة الكيميائية. وفي نيسان/ أبريل 2002م اتخذت الولايات المتحدة ـ التي كانت بالفعل منتهكة لهذه المعاهدة (انظر الفصل الأول) -خطوات إضافية لتضمن أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستسلك طرقاً تلقى الموافقة الأمريكية.

وكان المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ـ خوزيه بستاني (jose Bustane) ـ قد عمل لسنوات عدة كرئيس ناجح للمنظمة، كان مفتشوه قد أشرفوا على تدمير مليوني سلاح كيميائي وثلثي منشآت الأسلحة الكيميائية في العالم، وكان قد رفع عدد الدول الموقعة على المعاهدة من 87 إلى 145. وفي أيار/ مايو 2000 كاعتراف بسجل بستاني الحافل أعيد انتخابه بالإجماع من الدول الأعضاء لفترة خمس سنوات أخرى، على الرغم من أنه لم يكن قد أكمل بعد فترته الأولى، وكتب إليه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول رسالة ليشكره على عمله "الرائع للغاية"، ولكن واشنطن بعد هذا قامت بحركة التفاف كاملة مذهلة. في كانون الثاني/ يناير 2002 طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من الحكومة البرازيلية استدعاء بستاني على أساس أنها لا تحب "أسلوبه في الإدارة"، وهو طلب يتناقض مباشرة مع معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية "لن يسعى المدير

العام إلى.. ولن يتلقى تعليمات من أي حكومة"، وقد رفضت البرازيل هذا الطلب وبناءً عليه ـ وفي آذار/ مارس ـ طلبت الولايات المتحدة استقالة بستاني.

كانت خطيئة بستاني القصوى محاولته جعل الولايات المتحدة تخضع شأنها شأن البلدان الأخرى، لبنود المعاهدة، لقد سعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ـ إخلاصاً لما فوضت له، لفحص منشآت في الولايات المتحدة باليقظة ذاتها التي تفحص بها منشآت في أي مكان آخر، ما تسبب في أن تستنكر واشنطن "المبادرات سيئة النظر" من جانب بستاني. كانت الولايات المتحدة، بإنكارها حق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تفتيش المنشآت الأمريكية، تسلك بالطريقة نفسها مثل النظام العراقي، وكان على بستاني أن يدفع الثمن عند كشف هذه الحقيقة.

في يوم 21 نيسان/ أبريل 2002م افتتح في لاهاي اجتماع طارئ للاستماع لمطلب أمريكي غير مسبوق في القانون الدولي ـ أن يعزل رئيس منظمة الأمم المتحدة ـ وأعلن بستاني، "إذا أمكن لدولة واحدة عضو، أو حتى لعدد قليل من الدول الأعضاء" أن تملي رحيل المدير العام اليوم، فمن الذي سيفعلها غداً، ولأي سبب؟ ظلت واشنطن على ازدرائها المرير لمحاولة بستاني جعل الولايات المتحدة تسلك في حدود القانون، وأنه كان يعمل من أجل إدخال العراق ضمن بنود معاهدة الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي كان من شأنه أن يزيد من صعوبة شن الولايات المتحدة حرباً جديدة مستخدمة مسألة التفتيش على الأسلحة كذريعة.

في ذلك الوقت أمنت الولايات المتحدة فصل بستاني يوم 22 نيسان/ أبريل، باستخدام الطريقة الأمريكية المعتادة، وهي إجبار عدد كاف من الدول على التصويت مؤيدة للسياسة الأمريكية: صوتت 48 دولة مع فصله، وامتنعت عن التصويت 43 دولة، وعارضت سبع دول فقط ـ مما جلب عليها إجراءات انتقامية أمريكية ـ كانت لديها شجاعة كافية لتأييد بستاني. وكجزء من حملة القسر دفعت واشنطن نصف المستحقات السنوية عليها للمنظمة التي كانت دُيوناً بالفعل، ما جعل الاختبار واضحاً أمام الدول أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقال عضو رفيع الشأن في المنظمة ـ مشيراً إلى عملية لَيِّ الأذرع التي قام بها الأمريكيون ـ "كان هذا بوضوح عملاً مريعاً. إننا نعيش الآن في عالم مختلف تماماً".

الحرب الأمريكية مع الأمم المتحدة:

في الوقت نفسه وبالطريقة ذاتها نجحت الولايات المتحدة بإبعاد د. روبرت واتسون من وظيفته كرئيس للمجموعة الحكومية بشأن تغير المناخ، التي تدعمها الأمم المتحدة، لأنه انتقد سياسة الطاقة الأمريكية. هنا ظهر أن شركة النفط الأمريكية "إكسون موبيل" (Exxon Mobil) ـ وهي مساهم كبير في حملة بوش الانتخابية ـ طلبت من البيت الأبيض خلع واتسون الذي قالت الشركة: إن لديه "جدول أعمال عدوانياً". وعلقت كيت هامبتون ـ عن منظمة "أصدقاء الأرض": إن إدارة بوش وأصدقاءها يفضلون إطلاق النار على حامل الرسالة وليس الإنصات إلى الرسالة".

تُظْهِر هذه الأمثلة أن الولايات المتحدة لا تنوي أن تراعي أياً من نص أو روح المنظمات والوثائق القانونية التي طورتها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ولحماية السلام، حينما تتصور أن هذه المنظمات أو الوثائق معرقلة للسياسات الأمريكية. وبوجه خاص فإن تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية يوحي بقوة أن واشنطن مذنبة بارتكاب جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية وفي حالة العراق (ودول أخرى) إبادة جماعية (61 مليون قتيل والعد مستمر).

هذه الجرائم مُعرَّفة على وجه التحديد في المواد من السادسة إلى الثامنة من دستور روما للمحكمة الجنائية الدولية الذي أقر في 17 تموز/ يوليو 1998. وفي هذه الظروف، على الرغم حتى من أن المحكمة لا تستطيع أن تسلك بأثر رجعي، فإن الولايات المتحدة قد أظهرت معارضة مريرة لإنشائها، حتى إلى درجة أنه في أيار/ مايو 2002، حينما كان من المقرر أن تصبح المحكمة نافذة المفعول ـ سحبت إدارة بوش التوقيع الأمريكي (قبل مصادقة الكونغرس) الذي كان قد قدمه الرئيس كلينتون. أنشئت المحكمة وقد أمنت مصادقات عدد كاف من الدول، وواشنطن تعهدت بتجاهلها.

علق د. أنتوني غرايلينك (A. Grayling) ــ وهو محاضر أقدم في كلية بيركبيك بجامعة لندن ـ على الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية قائلاً:

"إن معاهدة روما واحدة من أكثر الأشياء بعثاً على الأمل بين الأشياء التي حدثت في السنوات الأخيرة. ومحاولة أمريكا لهدمها أو على الأقل للوقوف بعيداً

عنها ليست فقط غير جديرة بل غير مقبولة. إن على بقية الجماعة العالمية أن تصر على ضرورة أن ترتفع الولايات المتحدة إلى مستوى القواعد المتمدنة ذاتها التي يرى أحكم مستشاريها هي نفسها أنها مرغوبة لكل شخص آخر".

وفي يوم 30 حزيران/ يونيو شرعت الولايات المتحدة في دعم حملتها لكسب حصانة قانونية لجميع الأفراد العسكريين الأمريكيين فيما وراء البحار. واستخدمت واشنطن حقها في الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع التجديد المعتاد لمدة 6 أشهر لعملية تدريب الشرطة في البوسنة التي تتولاها الأمم المتحدة. كانت هذه طريقة لفرض انسحاب أمريكي من عملية حفظ السلام في البلقان ولتقويض المحكمة الجنائية الدولية. وعلق كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بأن هذا التحرك الأمريكي "يمكن أن تكون له تأثيرات على جميع عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة". ومرة أخرى برهنت الولايات المتحدة على تصميمها على تجاهل القانون الدولي في سعيها لتنفيذ السياسة الأمريكية.

يصف هذا بصورة دقيقة الموقف الأمريكي ليس فقط من المحكمة الجنائية الدولية، إنما أيضاً من كثير من الإسهامات الأخرى للأمم المتحدة في الأخلاقيات والقانون. وطوال عام 2002 استمرت مظاهر القصور الأمريكية في التراكم. في يوم 22 تموز/ يوليو أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تدفع 24 مليون دولار كانت واشنطن مَدِيْنَةً بها للأمم المتحدة من أجل برامج تنظيم النسل التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة البلدان الأشد فقراً في مجال تنظيم الأسرة. وفي يوم 24 تموز/ يوليو أعلنت إدارة بوش أنها لن تؤيد بروتوكولاً للأمم المتحدة صمم لتقوية القوانين الدولية ضد التعذيب. وفي آب/ أغسطس أعلن أن الولايات المتحدة منحت نفسها سلطات الصعود على متن أيِّ سفن أجنبية في أعالي البحار ـ وهو سوء استخدام سافر لقانون الملاحة البحرية الدولي.

بهذا الأسلوب تتجاهل الولايات المتحدة بشدة ـ وتستغل أو تسيء استخدام آلة الأمم المتحدة وأدواتها القانونية ـ وبوجه خاص إخضاع مجلس الأمن عن طريق الرشوة والترهيب، لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية. إن نزعة السخرية والازدراء التي تبديها واشنطن فيما يتعلق بالأمم المتحدة لم تظهر في صورة أكثر فظاعة مما أظهره الدعم الأمريكي المستمر لعقود طويلة لانحرافات "إسرائيل" الأخلاقية والقانونية.

أهم المصادر:

1 ـ انظر على سبيل المثال: G. Edward Griffin the Fearful Master: a Second Look at the United Nations (Boston, MA: Western Islands Publishers, 1927).

2 ـ phyllis Bennis, Calling the Shots: How Washington Dominates Todays U.N, foreword by Erskine Childers (New york: Olive Branch press, 1996), حيث تشرح المؤلفة بالتفصيل كيف تحرك الولايات المتحدة الأمريكية هيئات الأمم المتحدة بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة.

3 ـ اتخذ القرار الأمريكي بغزو العراق قبل أسابيع من تبني الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 678 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990م.

4 ـ هذه سابقة لدعم أمريكي عسكري ودبلوماسي لتركيا في غزواتها المتكررة وغاراتها بالقنابل على شمال العراق.

5 ـ تمت مناقشة هذه القضية بالتفصيل في: Geoff Simons, "Lockerbie: Lessons for: International Law," Journal of Libyan Studies (Oxford, England), vol. 1, no. 1 (Summer 2000) pp. 33.47.

6 ـ روبرت دول وآلان سمبسون وهوارد متزنبوم وجيمس ماكاور وفرانك كوركووسكي.

7 ـ Betsy Pisik, "US Rejects Dialogue, Saddams Deputy Claims," Washington Times, 12/9/2000

8 ـ كان تخصيص المساعدة للمؤتمر الوطني العراقي تماشياً مع الجزء 575 من "قانون العمليات الخارجية"، وتمويل الصادرات، واعتمادات البرامج ذات العلاقة للسنة المالية 2001م (قانون عام 106 ـ 429). وتم التفويض لهذا التقرير بمقتضى هذا التشريع. وقد تشكل الجو السياسي العام لهذا الإجراء بفعل "قانون تحرير العراق" الصادر عام 1998.

9 ـ "Report on plans for Transfer of Humanitarian Assiatance for the Relief of the Iraqi people, and for Radio and Television Broadcasting by the Iraqi National Congress'.

10 ـ U.S Department of State, Office of International Information Programs, "Text: Clinton Sends Report on Iraq to Congress," 17 January 2001.

الإرهاب صناعة غربية صهيونية

زبير سلطان قدوري*

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والولايات المتحدة ومعها الدول الغربية تعلن حربها على الإرهاب الدولي، الذي اختزل في قوى وتنظيمات وميليشيات إسلامية، كانت المخابرات المركزية الأمريكية قد صنعتها بالتعاون مع المخابرات الغربية والصهيونية ودول خليجية وخاصة السعودية منذ سبعينيات القرن الماضي لمحاربة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، حين أنشأت المخابرات المركزية الأمريكية (الدائرة الإسلامية) ضمن دوائرها في واشنطن، وزوّدتها بالخبرات الثقافية والنفسية والتاريخية والإعلامية، من أجل صناعة قوى إرهابية تلبس لبوس الإسلام، لاستخدامها في تحقيق مصالحها في حربها ضد الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وأيضاً ضد الأنظمة العربية والإسلامية ذات النظم التقدمية والوطنية الرافضة للهيمنة الغربية، وتوجيهات الحكومة الأمريكية، والإذعان لمتطلباتها، وتسعى لامتلاك ثروتها الوطنية، وانتهاج الاقتصاد الوطني اللا رأسمالي. يضاف إلى ذلك هدف خبيث صهيوني غربي غايته تشويه صورة الإسلام كدين وثقافة، ثقافة تحملها شعوب العالمين العربي والإسلامي، فالإسلام ليس ديناً فقط، بل هو ثقافة عامة لتلك الشعوب من كان منتمياً إلى الديانة الإسلامية أو الديانة المسيحية، كما قال أنطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي: (كلنا مسلمون، منا المحمديون، ومنا العيسويون).

* كاتب سوري/ عضو جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

وأظهرت الوثائق التي نشرت في كثير من وسائل الإعلام والدراسات والبحوث أن الولايات المتحدة قدمت كل الدعم الاستخباراتي والعسكري والتنظيمي، وبمال سعودي خليجي في إنشاء تنظيمات إرهابية تلبس لبوس الجهاد الإسلامي، وخلال سنوات قليلة استقطبت إليها كل شذاذ الآفاق من أبناء العالم العربي والإسلامي، ممن غسلت أدمغتهم، وزرع فيها كل ثقافات التيارات المتطرفة والمغالية التي ظهرت في القرون الأربعة الأولى من ظهور الإسلام، وحُقنت بكتب ودعوات سيد قطب وعبد الله عزام وابن تيمية، وأطلق على هؤلاء لقب المجاهدين في سبيل الإسلام. وشهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي ما عرف بظاهرة ما يسمى (الأفغان العرب)، ولتأكيد الدعم الأمريكي لتلك التنظيمات الإرهابية، استقبل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان قادتهم في البيت الأبيض، ورحب بهم أجمل ترحيب، حتى إنه قال لهم: (أنتم الحواريون، وأنتم أفضل من الملائكة)!

وبعد انتهاء الحرب في أفغانستان وانهيار الاتحاد السوفييتي، تغير الخطاب الأمريكي تجاه العديد من تلك التنظيمات، لانتفاء الحاجة إليها في أفغانستان وباكستان وشرق آسيا، لهذا نجد أن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب يقول في عام 1991: (انتهت الحرب ضد الشيوعية، والحرب اليوم ضد الإسلام)، وأعلنت الولايات المتحدة الحرب على ما أطلق عليه (الإرهاب الإسلامي)، الذي صنعوه كما أسلفنا، فشنت الحرب على القاعدة وطالبان لانتفاء الحاجة إليهما بعد أن أدت واجبها في إسقاط النظام التقدمي في أفغانستان، والمساهمة في إضعاف الاتحاد السوفييتي. ولكن بعد سنوات تطلبت الحاجة لوجود تنظيمات تشابه القاعدة أو تتفرع عنها لإسقاط أنظمة عربية لا ترغب فيها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والسعودية ودول الخليج العربي، أو أنظمة انتهت صلاحيتها وشاخت وترهلت بالفساد، وتريد الولايات المتحدة إعادة إنتاجها من جديد، كما يخدم مؤامرة (الربيع العربي) التي هيأت لها كل سبل النجاح، وبعد الاتفاق والتحالف مع تنظيم الإخوان المسلمين الدولي ليكون الأداة لهذه المؤامرة، ويكون البديل للأنظمة العربية المراد تغييرها، والحليف الذي سيحقق كل المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية. فتم إعادة إنتاج تنظيمات تلبس لبوس الإسلام على صورة الأفغان العرب، وأبشع صورة وأسلوب وفكر وممارسة من تنظيم القاعدة،

فتمت صناعة تنظيمات إرهابية موغلة في ممارسة الرعب والخوف والقتل والحرق، فظهرت داعش والنصرة وخراسان وجيش الإسلام وفيلق الرحمن وأنصار بيت المقدس ونور الدين الزنكي وأحرار الشام وتنظيمات لا تُعدّ ولا تُحصى لها أسماء إسلامية، وأطلقتها بعد تنفيذ مؤامرة الربيع العربي ؛ لتعيث فساداً وقتلاً وتدميراً للبشر والحجر في سورية وليبيا واليمن والعراق. وكشفت وسائل الإعلام العالمية ودراسات وبحوث ومذكرات في الغرب والعالم العربي والإسلامي عن الدعم اللا محدود الذي قدمته الولايات المتحدة والدول الغربية والكيان الصهيوني ودول الخليج، عدا دولة عُمان، لتلك التنظيمات الإرهابية، منها ما أعلنته وزارة الدفاع الأمريكية رسمياً في تقديمها من دعم مالي وتدريبي وتسليحي لتلك التنظيمات، فقد خصصت مئات الملايين من الدولارات من موازنة البنتاغون لإنشاء مليشيات إرهابية تعمل في سورية، إضافة إلى منظمات إرهابية تعمل في العديد من البلدان العربية والإسلامية ، وقد نقلت وسائل الإعلام العالمية مؤخراً خلال الحرب الإرهابية على العراق وسورية صوراً عن إلقاء طائرات أمريكية مظلات تحمل الأسلحة لداعش في أرض المعركة وهي تقاتل الجيشين الوطنيين العراقي والسوري. وأوضح صورة للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة ما حدث في دير الزور عام 2015 حين شن الطيران الحربي للتحالف الدولي التي تقوده الولايات المتحدة هجوماً على الجيش السوري الذي كان يسيطر على جبل الثردة، ودام القصف أكثر من 40 دقيقة، رغم الاتصالات الروسية مع القيادة الأمريكية، وكان الهدف من هذا الهجوم مساندة هجوم داعش على القوات السورية النظامية من أجل احتلال جبل الثردة، فاستشهد نتيجة القصف الجوي الأمريكي أكثر من ثمانين جندياً سورياً وجرح العشرات من الجنود، وسيطرت داعش بمساندة التحالف على جزء من جبل الثردة.

ولا تزال أمريكا والدول الغربية تمطر العالم كذباً بأنها تحارب الإرهاب، وهي التي صنعته. وتعالوا نستعيد ذاكرتنا التاريخية، لنتعرف إلى أصل الإرهاب الدولي الحديث، ثم نتعرف على الكيفية التي تمت بها الصناعة الغربية الصهيونية لما يسمى (الإرهاب الإسلامي) الذي يكتوي بنار جرائمه البشعة العالمان الإسلامي والعربي بشراً وحجراً.

مصطلح الإرهاب:

لا يزال تعريف مصطلح الإرهاب غير متفق عليه دولياً، فكل دولة من الدول تَعرّف الإرهاب وفق مصالحها، ونذكر أن القائد الراحل حافظ الأسد دعا الأمم المتحدة طوال عقد من الزمان، لتضع تعريفاً محدداً للإرهاب والتفريق بينه وبين النضال الوطني، كما دعا إلى عقد مؤتمر دولي في ثمانينيات القرن الماضي من أجل تحديد مصطلح الإرهاب. إلا أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة خاصة رفضتا هذه الدعوة، واتهمتا القوى الوطنية المناضلة، من أجل حرية وطنها وحقوقها كمنظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالإرهاب، بل ذهبتا بعيداً في حقدهما عليه حين وضعتا تلك المنظمات المقاومة مع تنظيم القاعدة في سلة واحدة.

الإرهاب يعني في اللغة العربية: الترويع والتخويف. وتعريفه سياسياً كما يرى المفكر الأمريكي نعوم **تشومسكي**: (بأنه استعمال مدروس للعنف ضد المدنيين... أو الحكومات من خلال زرع الرعب) (1)

والإرهاب ليس بالأمر الجديد على العالم، بل هو عمل قديم قدم التاريخ استخدمته أمم سابقة ولاحقة، ولم تنجُ منه أمة من الأمم، ولا أي بلد من البلدان في العالم على مر الدهور والأزمان. ولكل حالة من حالات الإرهاب مسبباتها، وجذور لنشأتها، حيث تختلف كل حالة عن الأخرى، من حيث الأهداف والغايات والوسائل كما تختلف نوعية الإرهاب من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى، ومن بيئة إلى بيئة، ومن ظرف زمني إلى ظرف زمني آخر.

في العصور الحديثة نشأ الإرهاب الحالي من حاضن يكاد يكون وحيداً، أو رئيساً في نشأته، ألا وهو **الاستعمار الغربي** بأشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، الذي مارس عبر ثلاثة قرون النهب والقهر والاستعباد والترويع لشعوب العالم الثالث عامة والبلدان العربية والإسلامية خاصة، وخلق كياناً صهيونياً شكل النموذج الأمثل للإرهاب في الترويع والقتل والتدمير لكل أشكال الحياة، وفي سرقة الأرض وطرد أصحابها الأصليين عبر الممارسات الإرهابية في أبشع الأشكال والصور.

يُضاف إلى هذا السبب أيضاً في نشوء الإرهاب وتنظيماته أسبابٌ أخرى، نذكر منها التخلف والجوع والبطالة والفساد وتدني المستوى المعيشي، وتغييب وتهميش للطبقة الوسطى، وانتشار الأمية التعليمية والثقافية، وغياب الديمقراطية، وفرض أنظمة قمعية متخلفة مستبدة من القوى الغربية خدمة لمصالحها في دول العالم الثالث، تستمد شرعيتها من تحالف مستغِلٍّ من الداخل والخارج، المبنيّ من مصالح القوى الإمبريالية ومصالح الطبقات الطفيلية والعشائرية الفاسدة .

كما أدّى كلٌّ من الصراع والمنافسة على مصادر الطاقة والثروات والأسواق في العالم الثالث بين القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى نهب ثروات الشعوب، التي كانت الأمل لديها لإنقاذها من الفقر والتخلف، واستخدامها في تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، تؤدي إلى تغيرات جذرية في نمط المعيشة المتدنية، والارتقاء بها إلى مصاف الأمم المتطورة.

هذا النهب اللا عقلاني من القوى الإمبريالية للثروة بالتعاون مع قوى حاكمة مستبدة ومتخلفة، أدى إلى ظهور تنظيمات وجماعات إرهابية، إما رداً على ذلك النهب، أو خدمة لمصالح الناهبين، لتخويف وترويع أيّ معارضة، أو لقمع أيّ حركة احتجاج شعبي، وخدمة لمصالح أسر حاكمة كأنظمة الخليج التي تبتلع ما تبقى من الثروة المنهوبة من الغرب.

ومن يريد العودة إلى أصول الإرهاب وجذوره في العالم سيجد أن الإرهاب نشأ مع اليهودية الأصولية التي زوّرت التوراة، وحقنته بالفكر الإرهابي الذي يجتث ما على الأرض من روح وحجر. وجدد الإرهاب الغزو الأوروبي للقارة الأمريكية واستئصال سكانها الأصليين وإبادتهم، وجلب الملايين من الأفارقة واسترقاقهم وممارسة كل أشكال الإرهاب عليهم.

التوراة والجذر الديني للإرهاب:

استخدم اليهود الإرهاب الديني في سبيل تحقيق مصالحهم في احتلالهم الاستيطاني لفلسطين، وادّعوا أن ربهم الخاص بهم هو الذي أعطاهم أرض كنعان منذ آلاف السنين، وطلب منهم أن يبيدوا سكانها بالإرهاب والقوة من دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل وحيوان ومسكن وحجر، وعليهم أن يستخدموا الأرض

المحروقة قبل أن يسكنوا فيها. ونقرأ في التوراة أن رب "إسرائيل" منح الأرض لإبراهيم عليه السلام، الذي انتقل إليها من أور في جنوب العراق – وهو الغريب عنها، على الرغم من وجود العديد من الشعوب والقبائل التي تسكنها من آلاف السنين، وذلك ما جاء في التوراة (سفر التكوين): (في ذلك اليوم قطع الربّ مع أبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلِكَ أعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات. القينيين والقنزيين والقدمونيين والحثيين والفرزيين والرفائيين والأموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين) (2).

وجدد هذا الرب لموسى عليه السلام منح أرض كنعان لشعب "إسرائيل" كما جاء في التوراة: (وكلم الربّ موسى في عربات موآب على أردن أريحا قائلاً: "كلِّمْ بني "إسرائيل" وقل لهم: إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم، وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة، وتخربون جميع مرتفعاتهم. تملكون الأرض وتسكنون فيها، لأني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها، وتقسمون الأرض لكي تملكوها، وتقسمون الأرض بالقرعة حسب عشائركم.) (3) وطلب منهم طرد السكان جميعاً، ووصفهم بالشوك والنجس المطلوب اجتثاثه، كما جاء في النص التوراتي على لسان رب "إسرائيل": (.. وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم؛ يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم، ومناجس في جوانبكم، ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها. فيكون أني أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم) (4). ويعيد الربّ لموسى عليه السلام هذا المنح حين دخل مع قومه إلى أرض كنعان، فجاء في سفر العدد: (وكلم الربّ موسى قائلاً: "أوصِ بني "إسرائيل" وقل لهم: إنكم داخلون إلى أرض كنعان. هذه هي الأرض التي تقع لكم نصيباً. أرض كنعان بتخومها تكون لكم) (5).

إله اليهود خاص بهم، وهو غير الله عز وجل الذي وصف نفسه في القرآن الكريم بالرحمن الرحيم، والذي اتصف بالعدل المطلق حتى مع من يكفر به، الذي أمر عباده بالعدل حتى لو كان على أنفسهم قال عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تَلْوُوا أو تعرضوا فإن

الله كان بما تعملون خبيراً)(6). ورفض الله عز وجل كل أشكال الظلم مهما كان صغيراً. قال عز وجل: (إن الله لا يظلم مثقال ذرة)(7). إله "إسرائيل" في التوراة مجسم ومشخص – والعياذ بالله – كالبشر يأكل، ويشرب، ويتعب، ويستريح، ويضحك، ويبكي، ويحب، ويبغض، ويندم، ويشعر بوخز الضمير(8)، ويندهش، ويتعجب ويصارع، ويخسر في المصارعة، فقد تغلب عليه يعقوب بالمصارعة، وهو متقلب الأطوار، إله يتعطش للدماء، ويتلذذ بسفك الدماء، ويعذب الأبناء على ذنوب، كما ينسى ما عمل، ويحاول استعادة ذاكرته، وليس عالماً بكل شيء(9). وأنه لا يستطيع أن يفرق بين الناس، فهو يطلب من بني "إسرائيل" شعبه المختار أن يصبغوا أبواب بيوتهم الخارجية بالدم ؛ حتى لا يقع عليهم العذاب خطأ، عندما قرر معاقبة فرعون والمصريين(10). ويطلب من اليهود أن يبنوا له مسكناً في وسط مساكنهم(11). ويتقدمهم حين يخرجون من مصر متحولاً إلى عمود من الدخان في النهار، ثم إلى عمود من نار في الليل(12). ويتحول إلى وحش قاتل لا يملك الرحمة حين يأمر بقتل الذكور والنساء والأطفال(13). ومن الغريب أن إله بني "إسرائيل" يأمر بالسرقة، فيطلب من كل يهودية في مصر أن تستعير من جارتها المصرية أمتعة، أو ذهباً أو فضة أو ثياباً فاخرة، لتأخذها معها حين تخرج من مصر. (14).

ورب بني "إسرائيل" يتصف بالانتقام، ويحرض بني "إسرائيل" على الانتقام ممن يقف في وجههم من الشعوب التي ترفض الخروج من أرضها، ولا تعطيها لهم! في سفر العدد جاء التالي: (وكلم الربّ موسى قائلاً: " انتقم نقمة لبني إسرائيل من المديانيين)(15). ويشارك بني إسرائيل في غزوهم بلاد الآخرين من أجل اغتصاب أرضهم وممتلكاتهم، وإبادة كل حي فيها. فنجد في سفر التثنية الآتي: (إذا خرجت للحرب على عدوك، ورأيت خيلاً ومراكب، قوماً أكثر منك، فلا تخف منهم، لأن معك الربّ إلهك الذي أصعدك من أرض مصر)(16) ويشارك مباشرة في المعارك مع بني إسرائيل: (لأن الربّ إلهكم سائر معكم لكي يحارب عنكم أعداءكم ليخلصكم) (17). ورب "إسرائيل" يعطي الأرض لغير أصحابها، ويبيد سكانها الأصليين، ليسكنها الغرباء عنها: (أخبر عبيدك إخباراً بما أمر به الربّ إلهك موسى عبده أن يعطيكم كل الأرض. ويبيد جميع سكان الأرض من أمامكم.)(18). رب "إسرائيل" يوقف الشمس عن الحركة؛ لقتل وإبادة الأموريين

والانتقام منهم، لأنهم دافعوا عن أنفسهم وأرضهم وأموالهم، وقاتلوا بني "إسرائيل" فجاء في سفر يشوع: (فدامت الشمس ووقف القمر حتى انتقم الشعب من أعدائه. أليس هذا مكتوباً في سفر ياشر؟ فوقفت الشمس في كبد السماء، ولم تعجل للغروب نحو يوم كامل. ولم يكن مثل ذلك اليوم قبله ولا بعده سمع فيه الربّ صوت إنسان، لأن الرب حارب عن إسرائيل)(19).

شريعة المحرقة والقتل والإرهاب:

شريعة بني "إسرائيل" الإرهابية والمؤسسة لإرهاب كما جاء في التوراة هي (شريعة المُحْرَقَةِ) وليست شريعة الرحمة كما أرادها الله عز وجل في الشرائع التي أنزلها على رسله جميعاً عليهم، كما جاء في القران الكريم (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)، في حين رب بني "إسرائيل" يبلغ موسى أن شريعته هي الحرق، فقد جاء في سفر لاويين: (وكلّم الربّ موسى قائلاً: (أوصِ هارون وبنيه قائلاً: هذه شريعة المُحْرَقَةِ: هي المُحْرَقَة تكون على المَوقدة فوق المذبح كل الليل حتى الصباح، ونار المذبح تتقد عليه) (20).

وهي شريعة القتل والإرهاب، فكما قدمنا أن الجذر للإرهاب جاء في التوراة المزورة التي كتبها أحبار اليهود فكل ما تضمّنته إرهاب ما بعده إرهاب، والغريب أن هذا الإرهاب كان يأمر به ربّ بني "إسرائيل"، الذي نؤمن وعلى يقين، بأنه ليس الإله العظيم الذي نعتقد به ونؤمن به، الذي هو أرحم الراحمين، والذي بدأ قرآنه الكريم بفاتحته: (الحمد لله رب العالمين ❖ الرحمن الرحيم)، الله عز وجل رب البشرية والكون والسماء والأرض وصف نفسه بالرحمن الذي يشمل كل مخلوقاته، والرحيم بكل البشرية، والذي أرسل رسله لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وقال لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)(21)، وقال لموسى وهارون عليهما السلام حين أرسلهما إلى فرعون الذي ألّه نفسه (اذهبا إلى فرعون إنه طغى ❖ فقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى)(22). هذا هو الله عز وجل الذي عرفه البشر الذي غطتهم رحمته سواء المؤمن منهم أم الكافر. أما إله "إسرائيل"، فهو يقود بني "إسرائيل" كما جاء في التوراة لطرد الناس من أوطانهم وديارهم، ويقتلهم، ويحرق بيوتهم، ويبيد كل ما يملكون من أغنام وحيوانات ومزارع.

لا يقتصر إرهاب رب بني "إسرائيل" على ذلك، بل يرهب من يخالف أمره من بني "إسرائيل"، وينزل به عقاباً مخيفاً به وبأسرته ومسكنه وممتلكاته، فتتحدث التوراة عن أمر من ربّ "إسرائيل"، يطلب فيه من بني "إسرائيل" برجم رجل بالحجارة حتى الموت، بذنب بسيط، لأنه أحتطب في البرية لصالح موسى وهارون عليهما السلام، ولجماعة من اليهود، الذنب أنه عمل في يوم السبت الذي حرم رب بني "إسرائيل" العمل فيه. وهذا العقاب من أجل إرهاب كل يهودي يعمل يوم السبت، حتى لو كان هذا العمل لنبيين، هما اللذان أنزلت عليهما الشريعة اليهودية من الله عز وجل، جاء في التوراة في سفر العدد في عنوان (الموت لمن يكسر السبت): (ولما كان بنو "إسرائيل" في البريّة وجدوا رجلاً يحطب حطباً إلى موسى وهارون وكل الجماعة. فوضعوه في المحرس لأنه لم يعلموا ماذا يفعلون به. فقال الربّ لموسى: (قتلاً يُقتلُ الرجل. يرجمه بحجارة كل الجماعة خارج المحلة). فأخرجه كل الجماعة إلى خارج المحلة، ورجموه بحجارة، فمات كما أمر ربّ موسى)(23). وهل عملت داعش إلا ما أمر به رب اليهود؟ والله عز وجل بريء من هذا الرب الذي صنعه اليهود افتراء عليه، من أجل تسويغ إرهابهم منذ آلاف السنين. ولننظر فيما جاء في توراتهم عن أشكال الإرهاب التي مارسها بنو "إسرائيل" ضد الشعوب الذين دخلوا على بلادهم، فقد جاء في سفر العدد: (فتجندوا على مديان كما أمر الربّ، وقتلوا كل ذكر، وملوك مديان قتلوهم فوق قتلاهم، أوب وراقم وصور وجور ورابع خمسة ملوك مديان. وبلعام بن بعور قتلوه بالسيف. وسبى بنو "إسرائيل" نساء مديان وأطفالهم، ونهبوا جميع بهائمهم، وجميع مواشيهم وكل أملاكهم. وأحرقوا جميع مدنهم بمساكنها، وجميع حصونهم بالنار، وأخذوا كل الغنيمة، وكل النهب من الناس والبهائم. وأتوا إلى موسى وألعازر الكاهن وإلى جماعة بني "إسرائيل" بالسبي والنهب والغنيمة إلى المحلة إلى عربات موآب التي على أردن أريحا) (24). ومن خلال تفصيل السفر لهذه الغنائم جاء فيه: (ففعل موسى وألعازر الكاهن كما أمر الرّب موسى، وكان النهب فضلة الغنيمة التي اغتنمها رجال الجند: من الغنم ستمئة وخمسة وسبعين ألفاً، ومن البقر اثنين وسبعين ألفاً، ومن الحمير واحداً وستين ألفاً، ومن نفوس الناس من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر، جميع النفوس اثنين وثلاثين ألفاً) (25).

ومن أشكال الرعب والترويع التوراتي يأمر رب "إسرائيل" في سفر التيه كما يزعم كتاب التوراة المزور، والغريب أن هذا الإرهاب كما تدعي التوراة بأنه تم وموسى عليه السلام كان حياً، ونحن نؤمن بأنه رسول الرحمة، وما جاء تزويرٌ وافتراء عليه، فجاء في سفر التيه: (فخرج سيحون - ملك الأموريين - للقائنا هو وجميع قومه، فدفعه الرب إلهنا أمامنا، فضربناه، وبنيه وجميع قومه. وأخذنا كل مدنه في ذلك الوقت، وحرمنا من كل مدينة: الرجال والنساء والأطفال، لم نبق شارداً. لكن البهائم نهبناها لأنفسنا، وغنيمة المدن التي أخذنا) (26).

إرهاب داعش وأخواتها مستمد من إرهاب يشوع:

شرعية الإرهاب التي يستند إليها إرهابيو داعش والنصرة وغيرهم مستمدة مما شرعته التوراة، والدلائل على ذلك، أنّ ربّ بني "إسرائيل" يطلب من يشوع بن نون الذي قاد اليهود بعد وفاة موسى عليه السلام؛ حين كلفه بالقيادة والنبوة والزعامة لبني "إسرائيل" بأن تكون كل أرض بلاد الشام له، من نهر النيل إلى نهر الفرات! جاء في بداية سفر يشوع: (وكان بعد موت موسى عبد الربّ أن الربّ كلم يشوع بن نون خادم موسى: (موسى عبدي قد مات. فالآن قم اعبر هذا الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم، أي لبني "إسرائيل". كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته ،كما كلمت موسى عن البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير إلى نهر الفرات، جميع أرض الحثيين، وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تُخمُكم. لا يقف إنسان في وجهك كل أيام حياتك) (27)

ولننظر ما جاء في التوراة عن ممارسات يشوع بن نون ضد سكان المدن الفلسطينية، ثم نقارنها مع جرائم داعش، سترى أن داعش استمدت جرائمها من عقيدة الإرهاب التوراتي التي مثلها يشوع بن نون أبشع تمثيل، وأحياناً تجد ما قامت به داعش من جرائم بشعة أقل بشاعة من جرائم الإبادة التي مارسها جيش يشوع، الذي لم يُبقِ على روح إنسان وحيوان في المدن التي يجتاحها. فنقرأ في هذا السفر: (..وصعد الشعب إلى المدينة كل رجل مع وجهه، وأخذوا المدينة. وحرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف.)(28).

والإرهاب بالحرق وإفناء البشر والحجر التي يمارسها داعش على أساس ديني عقائدي، هو متجذر في نصوص التوراة الإرهابية، ونجد ذلك حين نأخذ من نصوص سفر يشوع، ومنها الدمار والخراب الإرهابي لمدينة (عاي) الفلسطينية، الذي قام به يشوع وجنوده، وبدعم من رب "إسرائيل"، والذي جاء في سفر يشوع: (فقال الربّ ليشوع: "مدّ المِزراق الذي بيدك نحو عاي لأني بيدك أدفعها ". فمدّ يشوع المزراق الذي بيده نحو المدينة. فقام الكمين بسرعة من مكانه، وركضوا عندما مدّ يده، ودخلوا المدينة وأخذوها، وأسرعوا وأحرقوا المدينة بالنار ... وضربوهم حتى لم يبق منهم شارد ولا منفلت. وأما ملك عاي فأمسكوه حيّاً، وتقدموا به إلى يشوع. وكان لما انتهى "إسرائيل" من قتل جميع سكان عاي في الحقل في البرية حيث لحقوهم، وسقطوا جميعاً بحدّ السيف حتى فنوا، إن جميع "إسرائيل" رجع إلى عاي وضربوها بحدّ السيف. فكان جميع الذين سقطوا في ذلك اليوم من رجال ونساء اثني عشر ألفاً، جميع أهل عاي. ويشوع لم يرد يده التي مدّها بالمزراق حتى حرم جميع سكان عاي. ولكن البهائم وغنيمة تلك المدينة نهبها "إسرائيل" لأنفسهم حسب قول الربّ الذي أمر به يشوع. وأحرق يشوع عاي وجعلها تلاً أبدياً خراباً إلى هذا اليوم). (29).

وما فعلته داعش حين حرقت الطيار الأردني نرى له جذوراً عقائدية في التوراة في سفر يشوع الذي تحدث عن عقاب عخان بن زارح اليهودي من جنود يشوع، حين سرق الفضة، فكان العقاب الحرق، والرجم له، ولبنيه، وبناته، وبقره، وحميره، وأغنامه، وخيمته، وكل ما يملك، فجاء في النص التوراتي: (فأخذ يشوع عخان بن زارح والفضة والرداء ولسان الذهب وبنيه وبناته وبقره وحميره وغنمه وخيمته وكل ما له، وجميع "إسرائيل" معه، وصعدوا بهم إلى وادي عخور. فقال يشوع: (كيف كدرتنا؟ يكدرك الربّ في هذا اليوم!). فرجمه جميع "إسرائيل" بالحجارة وأحرقوهم بالنار ورموهم بالحجارة. وأقاموا فوقه رجمة حجارة عظيمة إلى هذا اليوم. فرجع الربّ عن حمو غضبه. ولذلك دعي اسم ذلك المكان (وادي عخور) إلى هذا اليوم) (30).

أبعد هذا الإرهاب إرهاب، يُحرَق يهودي من رعايا يشوع، لأنه سرق مع أولاده وبناته وأغنامه وحميره وبقره وخيمته، إذا هو سرق فما ذنب أولاده وبناته حتى يقتلوا رجماً وحرقاً ؟، وكذلك ما هو الذنب الذي ارتكبته البقر والغنم والحمير حتى

تحرق وترجم وهي حية ؟. وهذا يؤكد أن من هذه الشريعة كما قلنا استمد داعش والنصرة وبقية التنظيمات الإرهابية إرهابهم في حق البشرية أينما حلوا، وآثار الحضارات القديمة التي دمرها هؤلاء الإرهابيون الوحوش لأنهم ضد الحضارة والإنسانية شاهدٌ على ذلك.

الإرهاب الصهيوني الحديث:

منذ عشرينيات القرن الماضي والإرهاب الصهيوني، وقبل ظهور الإرهاب في العالمين العربي والإسلامي، يزرع القتل والترويع في فلسطين، من أجل تهجير أصحابها من أرضهم ومساكنهم من قراهم ومدنهم وبياراتهم، من أجل جلب اليهود من كل أنحاء العالم؛ لاستيطانها بدلاً من سكانها الأصليين. والإرهاب الصهيوني هو أصولي سلفي ديني، استند في تسويغ جرائمه إلى النصوص التوراتية المزورة التي سوّغت إرهاب أجدادهم منذ قرون طويلة، التي تدّعي بأن ربّ "إسرائيل" أعطى أرض فلسطين لبني "إسرائيل"؛ لأنهم شعبه المختار، وأن هذا الإرهاب مقدس بأمر ربهم الذي أمرهم بأن يعيدوا دولتهم التي كانت في عهد داود وسليمان، والتي دمرها الملك نبوخذ نصر في عام 582 ق.م، وساق أجدادهم سبايا إلى بابل أذلاء. على الرغم من أن كل المصادر التاريخية تؤكد بأن هذه الدولة لم تدم سوى عشرات السنين، ثم زالت منذ (2500 سنة)، في حين تؤكد تلك المصادر التاريخية بأن العرب في فلسطين أقاموا الممالك والدول قبلهم بآلاف السنين، ومن بعد زوال دولتهم بآلاف السنين.

كان الإرهاب الصهيوني في القرن الماضي، وما زال اليوم، يُمارس إرهاباً منظماً مستمداً مما جاء في التوراة المزورة، والصهاينة يطبقون، ويمارسون جرائم أجدادهم التي وثقتها وباركتها التوراة، وأيدها ربّهم الخاص بهم، إرهاب تجلى في إبادتهم لكل حيّ من بشر وحيوان، وتفننهم بأشكال الإرهاب، ظهر بالتهجير القسري للسكان من خلال الترويع والخوف والقتل والحصار والجوع، وإتلاف الزرع، وحرق الأشجار والبيوت والمتاع وحتى الأنعام.

كان الإرهاب المنظم للعصابات الصهيونية يتم وفق برامج ومخططات مسبوقة لتحقيق إخلاء فلسطين من سكانها العرب، وإحلال يهود قدموا من كل شتات

العالم، ففي مؤتمر فندق بيلتمور – نيويورك للمجموعات الصهيونية، الذي انعقد ما بين 9 - 11 أيلول عام 1942، أكد الصهاينة المجتمعون فيه على ضرورة طرد السكان العرب الفلسطينيين من بلادهم بالقوة، وبكل الأساليب، وإجبارهم على الرحيل إلى العراق، من أجل إسكان اليهود في فلسطين ، وإقامة الدولة اليهودية النقية من كل الأعراق والأديان. (31)

والتاريخ يتحدث عن الإرهاب الصهيوني الذي مارسته منظمات صهيونية كشتيرن والباماخ والهاغانا، وذهب نتيجة جرائمها آلاف الضحايا، ونذكر من تلك الجرائم الإرهابية ما أقدمت عليه تلك المنظمات في القدس من تفجيرات في كانون الأول عام 1937، وفي تموز وآب 1938 وكانون الأول عام 1947 ذهب ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، وارتكابها المذبحة الكبرى التي جرت في بلدة الشيخ في 1947/12/31 بهدف طرد أهلها، كما قامت عصابات الهاغانا في 1948/1/5 بعملية إرهابية في القدس حين نسفت فندق سمير أميس في حي القطمون. وأقدمت على عملية إرهابية أخرى في القدس في 1948/1/7 ذهب ضحيتها 18 عربياً وجرح 41 آخر. وقامت عصابة شتيرن بتفجير سيارة مفخخة أمام بناية السلام في القدس يوم 1948/2/30 ذهب ضحية هذه الجريمة الإرهابية 14 عربياً وجرح 26 آخر (32). والجريمة الإرهابية التي أقدمت عليها عصابة شتيرن في نسف فندق داود عام 1948 وقتل فيه عدد من الأجانب والضباط البريطانيين، كما قتلت تلك العصابات الإرهابية الممثل الدولي برنادوت، وإبادة وقتل سكان قرية دير ياسين، يضاف إليها إزالة مئات القرى والتجمعات السكنية في فلسطين عام 1948، فضلاً عن التمدد السرطاني للمستوطنات في القدس والضفة الغربية بقوة الإرهاب.

ولا تزال وثائق حرب حزيران عام 1967 تتحدث عن الإرهاب البشع الذي مارسته العصابات الصهيونية في سيناء، حين يدفعون الأسرى من الجنود المصريين بحفر قبورهم، ثم يصفونهم على الأرض، ويدفعون بدباباتهم تدوسهم وتقتلهم، كما مارسوا أشد العذاب بحق هؤلاء الأسرى مخالفين أبسط القوانين الدولية، ومنها اتفاقيات جنيف في حق الأسرى، كما تم قتل العديد من الأسرى السوريين، وألقوا من الطائرات وهي تحلق في السماء. ونذكر من الإرهاب الصهيوني مذبحة مدرسة بحر البقر في مصر عام 1970، وحرق المسجد الأقصى على يد الإرهابي

مايكل دينيس في 21آب 1969، ومجزرة الحرم الإبراهمي، ومذبحة قانا عام 1996، وجريمة جنين 2002 والجرائم المتتابعة في القدس والضفة الغربية عام 2017 خلال انتفاضة إغلاق المسجد الأقصى.

ومن إرهاب الدولة المنظم للكيان الصهيوني وضع آلاف الأسرى من الفلسطينيين والسوريين في زنزانات الصهاينة، من المناضلين الفلسطينيين ومن بينهم النساء والأطفال، وجريمتهم الدفاع عن أنفسهم وأرضهم وبلادهم، ورفضهم للعبودية، ولأوامر الكيان الصهيوني، ومن بين هؤلاء الأسرى أبناء الجولان الأبرار الذين رفضوا الهوية الصهيونية، وتمسكوا بهوية وطنهم العربي السوري، والتمسك بأرضهم بأنه جزء من هذا الوطن.

لقد اعترف شيمون بيريز رئيس الكيان الصهيوني الأسبق بالإرهاب الصهيوني الذي طرد مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين، وأحل بدلاً منهم مئات الآلاف من اليهود، فقال: (لقد فر نحو ستمئة ألف فلسطيني من "إسرائيل" في خلال حرب الاستقلال في عام 1948، بينما استوعبنا عدداً مساوياً من اللاجئين اليهود الذين فروا من البلاد العربية، حوالي ستمئة ألف يهودي من مجموع عدد السكان البالغ حوالى 940 ألف شخص، واللاجئون اليهود من البلاد العربية جرى استيعابهم على الفور في "إسرائيل" كاملين يتمتعون بحقوق متساوية) (33).

أمريكا مؤسسة الإرهاب في العصر الحديث

الإرهاب ضد الهنود الحمر والأفارقة

لا نريد البحث عن تاريخ الإرهاب منذ أن تشكلت الدول في بداية التاريخ الإنساني، فهذا يتطلب إعداد كتاب له أو مجلدات، بل نريد فقط دراسة موجزة لتاريخ الممارسات الإرهابية التي مارستها الولايات المتحدة في العالم كدولة راعية له ضد كل مناوئيها من الدول أو التنظيمات أو الأشخاص المدافعين عن مصالح بلادهم، فسنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤسس الحديث والرئيس للإرهاب في العالم.

لقد مارس الأوروبيون الإرهاب المرعب منذ اكتشافهم للقارة الأمريكية ضد دول وقبائل الهنود الحمر السكان الأصليين لها في نهاية القرن الخامس عشر،

واستمر الإرهاب المنظم ضد الهنود الحمر في الولايات المتحدة حتى بعد استقلالها، كما مارست كل أشكال الإرهاب المنظم ضد دول وشعوب العالم شرقاً وغرباً، من خلال جيوشها العسكرية إما بالاحتلال أو بالتدخل من خلال الفرض والتهديد لحكومات العالم، ومن خلال جهازها، سيِّئ الصيت، المخابرات المركزية (C I A) في حياكة المؤامرات والانقلابات، وفي تخريب الذمم لكبار أجهزة الدولة، ونشر الجواسيس والفساد، وصناعة الاضطرابات ضد الأنظمة الوطنية والمتحررة، كما عملت على تشكيل وتدريب وتمويل وتسليح مجموعات إرهابية على مستوى العالم خدمة لمصالحها ومصالح الشركات الإمبريالية المستغلة.

من يستطلع تاريخ الإرهاب في العصر الحديث سيجد أن أقسى أشكال ممارسات الإرهاب قد ظهرت بعد اكتشاف القارة الأمريكية مباشرة، حين بدأ الغزو الجماعي الاستيطاني البربري لأرض القارة الجديدة، حيث بدأت عمليات مسح الشعب الأصلي للبلاد المكتشفة عن خارطة الوجود الكوني، فجرت على أرضهم، وأرض أجدادهم عمليات التطهير العرقي بأبشع صوره، عبر عمليات إرهابية لا تزال تُسوِّدُ صفحات تاريخ القارة الأمريكية من شدة مآسيها الرهيبة.

لقد كان القسم الأعظم من المهاجرين الأوائل من الأوروبيين من عتاة المجرمين وأصحاب السوابق، الذين أخرج أغلبهم من السجون التي كانوا يقضون فيها أحكاماً قضائية جنائية، بسبب ما ارتكبوه من جرائم بشعة، كان من بين تلك الأحكام ما يصل إلى حكم الإعدام والمؤبد، وأُرسلوا من حكوماتهم إلى استعمار القارة الجديدة، وتطهير أرضها من سكانها بممارسة الإرهاب الدموي، وارتكاب أبشع الجرائم ضدهم. ومن عجائب الدنيا أن يدّعي هؤلاء كما تم إفهامهم من الذين أرسلوهم، بأنهم شعب الله المختار على تلك الأرض الجديدة، فمن واجبهم تطهيرها من أصحابها الحقيقيين. وهذا الزعم الكاذب نراه الآن في ادعاءات الصهاينة في فلسطين بأنهم شعب الله المختار، وعليهم تطهيرها من سكانها الأصليين .

هذا الشعب الأوروبي المختار من الله زيفاً قام بمجازر تقشعر لها الأبدان بحق شعب آمن ومسالم، لم يعتدِ يوماً على أي بلد أوروبي حتى يمكن خلق المسوِّغات

الأخلاقية لتلك الإبادة، بل تمت إبادتهم واستعبادهم واسترقاقهم دون أي ذنب ارتكبوه. فكانت تباد قراهم وتجمعاتهم السكنية، وتحرق بيوتهم ومزارعهم من دون أي سبب ارتكبوه. لقد مورست تلك الأعمال الإرهابية ليس لحاجة المهاجر الأمريكي لأرض ومزارع تلك القرى والتجمعات فقط، بل لإشباع رغبات السادية والوحشية في داخل نفس هذا المستوطن، وإرضاء لشهواته الذاتية التواقة للتلذذ بممارسة القتل من أجل القتل، والترويع لخلق حالة من الرعب والإرهاب ضد الآخر.

ووضع المستوطن الأمريكي الجديد الذي يتشدق اليوم أحفاده بالديمقراطية وحقوق الإنسان قانوناً من أبشع القوانين الإرهابية الظالمة في التاريخ البشري، حيث سنت السلطات الأمريكية مكافآت مالية، لمن يقتل هندياً، ويسلخ فروته، ويقدمها للسلطات الأمريكية، وكانت المكافآت تتوزع على المجرمين وفق التعريفة الآتية:

المستوطن الذي يأتي بفروة الرأس له (50) جنيهاً. والجندي (10) جنيهات، ورجل الحرس (20) جنيهاً. ثم ارتفعت فاتورة الشراء عام 1704 إلى (100) جنيه لكل فروة رأس هندية.

وكان الأمريكيون الأجداد الأوائل يتباهون بين بعضهم بعضاً بالملابس والأحذية المصنوعة من جلود الهنود، بل كانت المباهاة الأكثر بين الطبقة النبيلة هي في أكياس التبغ المصنوعة من عظام الهنود (34).

لقد دمر الأوروبيون المؤسسون لأمريكا كل حضارات الهنود، التي كانت سائدة آنذاك في القارة الأمريكية. لقد أشاد الهنود (الأزتيك) حضارة كبيرة لا تزال معالمها إلى يومنا هذا شاهدة على عظمة تلك الحضارة الراقية، ودللت من خلال أهراماتها ومعابدها وقبورها ومنحوتاتها وأبنيتها الضخمة، واستخدام الصناعة الفنية، وأدوات البناء مثل السيراميك وغيرها على مدى التقدم الهندسي الراقي، يضاف إليها القنوات الراقية للري، والمزروعات التي انتشرت في قارات العالم القديم كالذرة الصفراء والبندورة والبطاطا.

كانت نتيجة الإرهاب الإبادة الكاملة لشعب الأزتيك من المؤسسين الأمريكيين، سواء أكان قتلاً أم سلخاً أم ذبحاً أم تدميراً عن وجه الأرض، نتيجة

هذه الجرائم التي تقشعر لها الأبدان، وما تم تدميره لشعب الأزتيك وحضارته، قد تم تكراره أيضاً من خلال تدمير حضارات هندية أخرى، كما جرى في تدمير حضارة دولة الأنكا في البيرو. كانت تلك هي أولى ممارسات الإرهاب الأمريكي في العصر الحديث، التي نفذت بأبشع صوره وأشكاله، والتي تمثلت كما أسلفنا بالإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وطرد الناس سكان الأرض الأصليين من بيوتهم ومزارعهم، وإحلال أناس غرباء جدد بدلاً عنهم لم تكن لهم أي علاقة بالأرض.

واليوم وقد شعر بعض الكتاب الأمريكيين، ممن استيقظت ضمائرهم بالعار من الممارسات الإرهابية البشعة التي مارسها أجدادهم الغزاة بحق أناس مسالمين متحضرين، فكتبت هيلين جاكسون كتاباً عن تلك الممارسات الرهيبة أسمته (عصر العار)، وكتب مقدمة الكتاب أسقف مينيسوتا ه0 ب0 وايبل قال فيها: (إن الكشف الحزين عن الوعود التي نكث بها، والعقود المنتهكة وأعمال العنف اللا إنسانية تسبب حمرة الخجل لدى الذين يحبون بلدهم). (35)

ولكن الإرهاب الأمريكي لم يتوقف عند حدود تطهير الهنود الحمر، بل استمر الإرهاب الذي يبدو أنه يجري في دماء الكثير منهم ؛ حين عملت عصابات التجارة البشرية الأمريكية على استرقاق عشرات الآلاف من الأفارقة بوسائل إرهابية شنيعة، حيث كانوا يصطادون الأفارقة كالحيوانات، وهم في مزارعهم وبيوتهم، أو في بحثهم عن القوت في الغابات، أو يشترونهم من تجار الرقيق البريطانيين والفرنسيين بأبخس الأثمان، وكانوا يُعبّؤون في سفن بريطانية وأمريكية، تنقلهم من سواحل أفريقيا الغربية، حيث يكدسونهم "كالساردين" في تلك السفن، وهم مكبلون بقيود وسلاسل من الحديد وبالحبال القاسية، يبقون على هذا الحال لعدة أشهر في البحر، حتى يصلوا إلى الشواطئ الأمريكية، ومع الأسف لا يصل منهم إلا أقل من النصف، لأن الآخرين لاقوا حتفهم قبل أن يصلوا إلى الشاطئ، وما إن يصل ما بقي منهم حياً يتم استعباده، واستخدامه في مزارع القطن الأمريكية.

الإرهاب الأمريكي المنظم ضد دول العالم

كان إرهاب الولايات المتحدة الأمريكية العالمي ولا يزال يمارس ضد شعوب العالم إلى يومنا. فبعد استقلالها مباشرة نشرت إرهابها في كل إنحاء العالم حين غزت البحر المتوسط وليبيا، وما أطلق عليه حروب السنوات الخمس، وقصف بواخرها الحربية للمدن الليبية الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، ولا يزال نشيد البحرية الأمريكية يذكر هذا الغزو الإرهابي، ويسمي طرابلس في هذا النشيد. ولا يزال العالم وتاريخه يؤرخ بأن الولايات المتحدة هي أنها أول دولة في العالم استخدمت القنابل النووية ضد مجموعات بشرية، فكانت قنبلتاها ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين قبل نهاية الحرب العالمية الأولى من أقسى أشكال الإرهاب في تاريخ العالم، حيث حصدت أرواح مئات الآلاف من الناس المدنيين الأبرياء من دون تفريق بين رضيع وشيخ وشاب، على الرغم من معرفتها أن اليابان كانت قبل القصف النووي على وشك القبول بوقف إطلاق النار. ولكن الولايات المتحدة أرادت أن تستخدم إرهابها النووي من أجل إرهاب دول العالم. وأن كل الادعاءات الأمريكية بأن استخدامها تلك القنابل ،كان للضرورة لتتوقف اليابان عن الحرب كانت كذباً كما كشفت الوثائق التاريخية للحرب العالمية الثانية، وبينت الوثائق أن حقيقة الهدف من إلقاء القنابل النووية، هي إشعار العالم بقدرات الولايات المتحدة التسليحية، وأنها لا تُضاهى، وخلق حالة من الرهبة والخوف عند دول العالم إذا فكرت في التصدي لأطماعها المستقبلية، ولزرع شعور آخر من الخوف في قلوب البشرية جمعاء، بأنها لا تتورع باستخدام كل ما لديها من أسلحة تدميرية بحق من يقف أمام مصالحها وأهدافها في المستقبل، وأنها تدوس على كل شعاراتها التي تطلقها في السلام وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير وغيرها أمام أطماعها ورغباتها.

ونذكر بعضاً من العمليات الإرهابية التي مارستها الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، ومنها محاولة غزو كوبا، حين شكلت المخابرات المركزية الأمريكية عصابات من المرتزقة الكوبيين، ودربتها على الأسلحة، وقدمت لها كل الدعم، لتقوم بغزو كوبا، وإسقاط نظام كاسترو فيها، وفي 17 نيسان 1961 قامت تلك العصابات بغزو الجزيرة الكوبية، وخاضت مع القوات

الكوبية المسلحة معركة كبيرة، سميت يومها معركة خليج الخنازير، واستطاع الشعب والجيش الكوبي إلحاق الهزيمة بالغزوة الإرهابية، وأسر فيها ما يقارب 1500 أسير.

وفي عام 1983قامت القوات الأمريكية بغزو جزيرة غرينادا، تحت ذريعة قيام حكومة موالية للسوفييت وكوبا فيها، بعد أن أفشلت الجماهير في الجزيرة الانقلاب العسكري الذي أعدته المخابرات المركزية الأمريكية ضد رئيس حكومتها (موريس بيشوب) في 1983/10/12، ونجحت الجماهير بإطلاق رئيسها من قبضة الانقلابيين. وبعد فشل الانقلاب تدخلت القوات الأمريكية المسلحة في الجزيرة؛ لتغير حكومة منتخبة من الشعب بقوة الرعب والإرهاب، ثم أقدمت على إعدام زعماء السلطة التشريعية في عام 1985، لتنهي أي أمل للشعب بالحرية، ولتحكم قبضتها الإرهابية على هذه الدولة الصغيرة.

كما عملت الولايات المتحدة بكل الوسائل التآمرية والتخريبية من أجل إسقاط الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الاشتراكية في العالم عامة ؛ وأمريكا اللاتينية خاصة، من خلال تدبير ومساندة ودعم الانقلابات العسكرية، لإيصال حكام ديكتاتوريين إلى سدة الحكم في تلك البلدان، ممن عاثوا في بلادهم فساداً وإرهاباً وقتلاً، ومن الأمثلة على ذلك تدخلها العسكري في الدومينيكان في 28 نيسان عام 1965 لمنع القوى الاشتراكية من استلام السلطة، وساهمت بشكل فعال في إسقاط الحكومة الشعبية في تشيلي، وكانت وراء مقتل مئات المناضلين من التشيليين، ومصرع الرئيس التشيلي المنتخب سلفادور اللندي، ودعمت بقوة النظام العسكري الاستبدادي في ذلك البلد، وساندت ودرّبت وسلحت عصابات إرهابية في أمريكا الوسطى، مثل عصابات الكونترا لإسقاط الحكومة الثورية في نيكاراغوا، وغزت بنما، وألقت القبض على رئيسها نوريغا، وأودعته في سجونها.

وفي حربها البشعة في فيتنام، التي امتدت من أواسط الستينيات في القرن العشرين وحتى نهايات السبعينيات منه، مارست فيها كل أشكال العنف والإرهاب بحق الشعب الفيتنامي الذي قاتل من أجل الحرية، وتوحيد بلاده، وتحرير جنوب البلاد من الغزاة الأمريكيين، فاستخدمت الولايات المتحدة كل ما تملك من

أسلحة ضد هذا الشعب العظيم المكافح، لمنعه من تحقيق أهدافه المشروعة، وألقت قنابلها بمختلف أنواعها على كل جزء من فيتنام الشمالية، وقدرت كمية ما ألقي عليها بحوالي طن من القنابل على كل دونم من أرض فيتنام.

ولم تتورع في استخدام القنابل الكيماوية والجرثومية والنابالم، وكل الأسلحة المحظورة في العالم في حربها ضد بلد صغير كفيتنام، محدود الموارد، حرقت فيها مئات الآلاف من الهكتارات المزروعة بالأرز والمواد الغذائية، وهوجمت قرى صغيرة وآمنة، وأبيدت عن بكرة أبيها من دون ذنب يذكر، وتم ذلك من أجل خلق حالة من الإرهاب والرعب والخوف في قلوب الفيتناميين المناضلين لتحرير بلادهم من سيطرتها.

وخلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1979 - 1988 أسقطت قواتها البحرية طائرة إيرانية مدنية عام 1988 في مياه الخليج، من دون أي سبب يُسوِّغ تلك الجريمة، فقتلت العشرات من ركابها، وقصفت طائراتها الحربية القصر الرئاسي الليبي في بنغازي، وساندت حركة التمرد في السودان حتى قسمت السودان إلى دولتين، والأمثلة كثيرة على جرائم وإرهاب الولايات المتحدة في العالم.

وردّت الولايات المتحدة على أحداث 11 أيلول عام 2001 في نيويورك وواشنطن بحملة ضد العرب والمسلمين، أسمتها في البداية /الحملة الصليبية على الإرهاب/، كما ورد على لسان جورج بوش الابن، ثم غيرت اسمها إلى /العدالة المطلقة/ ثم أطلقت عليها التسميات الأخرى، من أجل زراعة الرعب والخوف والترويع في البلدان العربية والإسلامية، فأعلنت الحرب بلسان أبرز قادتها على تسعين دولة بدايتها في أفغانستان والعراق، ومن ثم بقية دول المنطقة العربية والإسلامية، ولم يُخفِ كولن باول وزير الخارجية الأسبق إعلان مخطط استعماري جديد للمنطقة، حين أعلن يوم الجمعة 2003/2/7 أمام الكونغرس قائلاً: (.. بعد الحرب على العراق، سنعيد ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحنا) (36).

ووضعت إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن نظرية محاربة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وما هي إلا الإرهاب بعينه، فماهي هذه النظرية.

نظرية بوش على ما يسمى بالإرهاب:

أطلق الرئيس الأسبق جورج بوش الابن في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 نظرية محاربة الإرهاب الذي حصره في العراق وسورية وليبيا والسودان وأفغانستان وإيران وكوريا الشمالية، وتضمنت النظرية:

- أن تشن أمريكا حرباً على تلك البلدان التي تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، فهي تأوي، وتدعم ما أسماه بالإرهابيين، أو تقوم بتطوير أسلحة ذرية أو كيماوية أو بيولوجية تهدد بها الولايات المتحد أو أنها سوف تقدمها لإرهابيين قد يستخدمونها ضدها كحالة العراق، وأفغانستان أيام حكم طالبان.

- ويرى أن تستبق الولايات المتحدة وقوع الحدث سواء أكان سيحدث أم لن يحدث، من خلال حرب تسيطر فيها على هذا البلد الإرهابي وفق منطق بوش، وتقوم بتدمير أسلحته، ومنعه من التهديد، ثم تقوم الولايات المتحدة من خلال جنودها بإعادة ترتيب هيكل البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يوافق المزاج والنمط الأمريكي، ليكون التابع المخلص لها.

يقول الرئيس بوش الابن: (لوقت طويل في الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدأ الردع والاحتواء في الحرب الباردة وفي بعض الحالات ستطبق هذه الاستراتيجيات لكن أخطاراً جديدة ستتطلب تفكيراً جديداً، فالردع – أي الوعد بانتقام شامل ضد دول – لا يعني شيئاً ضد شبكات إرهابية مبهمة، حيث لا دول أو مواطنين للدفاع عنهم، والاحتواء غير ممكن. حينما يمتلك طغاة غير متوازنين عقلياً أسلحة للتدمير الشامل، يمكنهم إطلاقها بواساطة صواريخ، أو أن يزودوا بها سراً حلفاء إرهابيين لهم، فإذا ما انتظرنا حتى تتحقق هذه الأخطار مادياً، فإننا سنكون قد أطلنا انتظارنا أكثر مما يلزم) (37)

ولقد كانت من ضرورات مصالح الإرهاب الأمريكي في أفغانستان بعد احتلاله إزهاق أرواح مئات الأفغان الأبرياء، لترويع الشعب الأفغاني، ومنعه من القيام بأيٍّ مقاومة ضد الاحتلال الأمريكي، فأقدمت قوات الاحتلال على جريمة إرهابية بعد أشهر قليلة على الاحتلال في سجن قلعة (جانجي) قرب مدينة مزار شريف الأفغانية، فذبحت أكثر من خمسمائة أفغاني خلال أيام 26 و27 و28

تشرين الثاني 2001، حين قصفت السجن بالطائرات الحربية، وبقصف مدفعي أرضي، ثم تم إدخال مجموعات من جيش الشمال الأفغاني المتحالف مع الاحتلال بقيادة الإرهابي الجنرال الأمي/ دوستم / إلى السجن، لقتل السجناء الذين كان معظمهم مكبّلاً بالسلاسل، وفق الصور الفضائية التي بثتها وسائل الإعلام في العالم.

وحين ضجت المؤسسات الإنسانية في العالم بالاحتجاج والاستنكار لهذه الجريمة التي تخالف القوانين الدولية، ودعت إلى تحقيق دولي لمحاسبة المسؤولين عنها؛ رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تسمحا للجنة العفو الدولية، أو للجنة حقوق الإنسان، من القيام بأي إجراء أو تحقيق حول المذبحة بحق السجناء.

هذه الحادثة تذكرنا بما حدث في مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان بعد الغزو الصهيوني للبنان في عام 1983، حين دفع الإرهابيون الصهاينة عصابات عميلة لهم من جيش لحد العميل والقوات اللبنانية على ارتكاب مذبحة بشعة مروّعة بحق الفلسطينيين واللبنانيين المدنيين الذين كانوا نياماً آمنين في بيوتهم داخل المخيم، أسفرت عن قتل عشرات النساء والأطفال والشيوخ والرجال بدم بارد بيد إرهابيين عملاء للكيان الصهيوني الذي كانت قواته تقف خلف هؤلاء الإرهابيين تحميهم ممن قد يتصدى لهم.

وفي 20 آذار 2003 مارست الولايات المتحدة إرهاب دولة ضد دولة مستقلة ذات سيادة هي جمهورية العراق، حين غزتها مع حلفائها من أبطال نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كبريطانيا وإسبانيا وأستراليا وبعض الدول الغربية، ضاربة بالشرعية الدولية عرض الحائط، ومن دون موافقة الأمم المتحدة احتلت جمهورية العراق، ودمرت بناها التحتية، وحلت جيشها، ومزقت نسيجها الاجتماعي إلى طوائف وقوميات وعشائر متناحرة، وحولت الدولة الواحدة إلى أقاليم ومقاطعات، بهدف تقسيم العراق في المستقبل، وما الاستفتاء الذي أجرته حكومة كردستان، المستقلة عملياً، إلاّ دعوة إلى الانفصال عن العراق؛ تؤكد طموح القوى الكردية المتطرفة بدعم غربي/صهيوني إلى اقتطاع أراض غير كردية وضمها إلى الدولة الكردية القادمة، مثل محافظة كركوك وقسم كبير من أراضي محافظة الموصل كتلعفر وجبل سنجار، كما تكشف عن حلمها المستقبلي باقتطاع أراض

من سورية وتركيا وإيران، لتحقيق دولة كردستان الكبرى التي ستكون "إسرائيل" الثانية في شرق الوطن العربي.

وكان من نتائج الغزو الأمريكي إضعاف العراق، وانتشار عشرات الآلاف من المرتزقة التابعين للشركات الأمنية الخاصة، التي تزرع الإرهاب في كل مكان تحل به، مما سمح لتنظيم إرهابي (داعش) أن يشكل دولة اقتطعت نصف العراق، ونصف الشرق السوري، ليشكل هذه الدولة التي لاقت دعماً من الغزاة ،ولم يستطع داعش أن يفعل ذلك إلا بعد تنفيذ المؤامرة الأمريكية الغربية الخليجية التركية، وإرسال عشرات الآلاف من الإرهابيين الذين جلبوا من أكثر من ثمانين دولة إلى سورية بغية تحقيق أهداف امبريالية وصهيونية ضد الدولة السورية التي انتهجت سياسة مستقلة وطنية.

وقد بلغت أعداد الشهداء من أبناء العراق الذين قتلوا منذ الغزو الإرهابي الأمريكي الغربي في آذار عام 2003 حتى شهر تشرين الثاني عام 2006 مليون وثلاثة آلاف قتيل، وكان يقتل يومياً على أيدي القوات الأمريكية ومرتزقتها في بغداد وما حولها 300 مواطن عراقي، وفي باقي المحافظات العراقية نحو 800 مواطن.

الإرهاب الأمريكي على سورية

كما مارست الولايات المتحدة إرهابًا منظماً ضد القطر العربي السوري، ما قبل نشوء الأزمة، حيث مهدت لها منذ عام 2004، عندما أصدر الكونغرس قانوناً لمعاقبة سورية ومحاسبتها، سمي /قانون محاسبة سورية/، كما مارست الضغط السياسي والإعلامي لإخراج القوات السورية من لبنان، ومن ثم اتهمت زوراً الحكومة السورية باغتيال الحريري، وصاغت لها الاتهامات الباطلة، وصنعت لها شهود زور، وأرسلت اللجان الدولية تضم عملاء مخابراتها، من أجل إدانتها بهذه الجريمة، ومضت سنوات وشهور مورست خلالها كل أنواع الكذب والافتراء والتزوير لإلصاق التهمة بالدولة السورية، وأخفقت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في تحقيق أهدافها بإلصاق الجريمة بسورية، فتمت تبرئتها من الجريمة، وجاء ابن رفيق الحريري سعد الحريري رئيس وزراء لبنان إلى دمشق ليبرئ سورية

من دم أبيه، ثم بعد أشهر اتهم حزب الله حليف سورية بارتكاب الجريمة من لجان منخورة بالعملاء الصهاينة والغربيين، وهم يعرفون حقيقة أن الذي قتل الحريري الكيان الصهيوني وعملاء أمريكا من أجل خلق الفتنة بين سورية ولبنان، وداخل الطوائف اللبنانية .

دفعت الولايات المتحدة الكيان الصهيوني في تموز عام 2006 إلى شن حرب إرهابية شاملة على حزب الله، لإضعافه وسحب أسلحته التي كانت تقلق الكيان الصهيوني ودول الخليج، ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، ولكن الحرب انتهت بهزيمة للكيان الصهيوني بإخفاقه في تحقيق أهدافها، وخروج حزب الله أكثر قوة وعزة وشعبية، بانتصاره وصموده في هذه الحرب التي أطلقت خلالها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس مشروعاً أسمته (الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية)، والذي يدعو إلى نشر الفوضى والحروب الأهلية داخل الدول العربية، وتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يدعو إلى تقسيم وتجزئة تلك الدول خدمة للكيان الصهيوني ومشاريع الهيمنة الأمريكية التي تضمنها مشروع القرن الأمريكي القادم الذي رسم في العقد الأخير من القرن الماضي، ونُفِّذ مع بداية القرن الحالي في العقدين الأول والثاني منه، ودمرت فيها البنى التحتية لدول وطنية كبرى كسورية وليبيا واليمن، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من مواطني تلك الدول، وتشرد عشرات الملايين إلى مناطق اللجوء في الداخل والخارج، وخسائر هائلة تقدر بمئات مليارات الدولارات لاقتصاد تلك البلدان.

لقد ظهر الدور الإرهابي الأمريكي في صناعة الأزمة السورية من الأيام الأولى من تفجيرها في منتصف آذار عام 2011، حين جرت اللقاءات العلنية ما بين السفير الأمريكي روبرت فورد مع معارضين في السفارة، ثم زيارته إلى حماة من دون إخطار وزارة الخارجية السورية كما تنص القوانين والأعراف الدولية، وإعلان دعمه للميليشيات الإرهابية لإسقاط الدولة السورية الوطنية، واستمرت خلال الأزمة دعوات قادة الولايات المتحدة بمن فيهم الرئيس أوباما لرحيل الرئيس الشرعي، يضاف إلى ذلك الدعم السياسي المالي والتسليحي والتدريبي والرعاية الكاملة للتنظيمات الإرهابية في المؤتمرات والمحافل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة.

وشكّل الإرهاب الأمريكي قمة الخطر الإرهابي حين هدد الرئيس الأمريكي في عام 2014 بضرب سورية عسكرياً، بحجة استخدام الدولة للسلاح الكيماوي، ثم تراجع بعد سحب المخزون الكيماوي السوري من مستودعات الجيش، والذي كان وجوده يمثل توازن الرعب مع المخزون النووي الصهيوني. وكشفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن تقديمها للدعم المالي والعسكري والتدريبي للمنظمات المسلحة الإرهابية التي تحارب الشعب والجيش العربي السوري، وكشفت وسائل الإعلام الغربية أن الأسلحة التي قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية والمخابرات المركزية كانت تذهب إلى داعش والنصرة وتفرعات القاعدة في سورية، وسلّمتها إلى العناصر الإرهابية التي دربتها في الأراضي التركية، وكشفت تلك الوسائل الإعلامية أن هذه العناصر سرعان ما تذوب داخل المنظمات الإرهابية، النصرة وداعش، ولا يتبقى منها لما يسمى "الجيش الحر" أقل من أصابع اليدين.

كما استخدمت الولايات المتحدة إرهاب الدولة المنظم عندما قصفت مطار الشعيرات السوري بثلاثة وخمسين صاروخاً من البوارج الحربية الأمريكية في البحر المتوسط، بذريعة استخدام السلاح الكيماوي من الجيش السوري في خان شيخون التي تسيطر عليها جبهة النصرة المصنفة دولياً بالإرهاب، وجاء القصف الذي أمر به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من دون أي تحقيق دولي يثبت أن الجيش السوري قد استخدم السلاح الكيماوي.

كما قامت الطائرات الأمريكية بقصف القوات السورية وحلفائها في البادية وهي تطارد داعش على الحدود السورية – الأردنية، وأنشأت قاعدة عسكرية في التنف، وهي أرض سورية، من دون أي مسوغ قانوني، ويُعدُّ هذا الأمر إرهاباً واعتداءً صريحاً على أراضي دولة ذات سيادة لا يزال ممثلوها في مقر الأمم المتحدة، ومعترفاً بها دولياً. يضاف إلى ذلك إقامة عدة قواعد عسكرية أمريكية على أرض الجزيرة السورية، وقد نشرت الصحف التركية خرائط لعشر قواعد غير شرعية لأمريكا في سورية، يضاف إليها دعم المنظمات الكردية الانفصالية من أجل اقتطاع أرض سورية لإقامة كيان كردي عليها.

ويومياً تمارس الولايات المتحدة إرهاب الدولة المنظم فترسل طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لتقتل مئات السوريين المدنيين عبر قصف جوي يومي على المدن السورية من دون سبب، وترفع بطاقات التهديد المستمر باستخدام القوة والإرهاب ضد الجيش السوري إذا استخدم السلاح الكيماوي، وهي تعلم علم اليقين أن الجيش لم ولن يستخدم هذا السلاح، لأنه لا يملكه، وتعلم أن التنظيمات الإرهابية المسلحة التي ترعاها هي التي تستخدم هذا السلاح. ولا تزال إلى يومنا الأفعال والممارسات الإرهابية الأمريكية مستمرة ضد سورية دولةً وقيادةً وشعباً وحتى كتابة هذه السطور .

لم تُخفِ الولايات المتحدة أهدافها في دعمها للإرهاب وممارسته عملياً ضد القطر العربي السوري بأنها تريد تمزيق الدولة السورية أرضاً وشعباً إلى دويلات طائفية وقومية متناحرة خدمة لمصالحها، ولمصالح الكيان الصهيوني، وقد صرح بذلك في 29 تموز 2016 رئيس المخابرات الأمريكية على قناة تلفزيونية أمريكية بأنه لا يعلم إذا كانت سورية ستعود موحدة، أو أن يكون لكل طائفة سورية حكمها الذاتي، وادّعى أن جهاز مخابراته قد قام باستطلاع كامل المحافظات السورية ووجد تلك الرغبة في الطوائف السورية.

ولا يزال الإرهاب الأكبر هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من دعم مطلق مادياً وعسكرياً وسياسياً للكيان الصهيوني الذي يقود إرهاباً منظماً تحت أبصار العالم وأسماعه ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة، وهذا الدعم كان منذ أن وجدت عصابات الصهاينة على أرض فلسطين، إذْ إنّ صناعة ودعم الإرهاب الصهيوني بدعم الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، وحده يحتاج إلى كتاب ذي مجلدات ضخمة.

والعالم كله يعلم بأن الولايات المتحدة هي دولة الإرهاب الأولى على الأرض، منذ أن حلت أقدام المستوطنين على أرضها في القارة الأمريكية وحتى تشكلها واستقلالها، ولا تزال منذ بداية القرن التاسع عشر تنشر الخوف والتسلط في العالم، وتنهب وتسرق ثروات الشعوب، وتغتصب أراضيهم، وتصادر حرياتهم، وإرادتهم في تقرير مصيرهم، وتوجيه قدراتهم، فهل هناك إرهاب أشد من إرهاب أمريكا وأبشع!؟ كتب ستيفان فاخوفياك الكاتب البولوني في مجلة (بجاسك)

البولونية: (الولايات المتحدة مافيا كبيرة تنفذ منذ قيامها، أي أكثر من قرنين، خططها المتزايدة العدوانية والناجمة عن مذاهب مصممة بهدف غزو العالم: إمبراطورية عالمية يحكمها مختارون عمليون من (بناة العالم) (38).

من الممارسات الإرهابية الأمريكية ضد عدد من دول العالم:

لقد سعت الولايات المتحدة من خلال شعورها بأنها القوة الدولية العظمى الوحيدة في العالم، بأن هذا يعطيها الحق بإدارة شؤون العالم، وفرض نفسها عليه كشرطي العالم، وأن تفرض عليه قوانينها وإرادتها كيف تشاء، وكيفما تريد، ومن خلال التفوق والإقصاء والهيمنة، كما تفرض هيمنتها على دول العالم الثالث، وتنهب ثرواتها من خلال الإرهاب المسلح، والتدخل في شؤونها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتغير الأنظمة التي لا تطيعها أو انتهت صلاحيتها بالقوة المسلحة، وتنشر الفوضى والنزاعات القبلية والطائفية، وتُقْصِي الحكام، وتضع زعماء آخرين، وقوى سياسية عميلة لها.

والتاريخ الحديث يخبرنا أن الولايات المتحدة خلال القرن العشرين مارست (136) عملية تدخل مسلح وغير مسلح وإرهابي في الشؤون الداخلية لبلدان أمريكا اللاتينية، ومنها تدخل عسكري في هاييتي والدومنيك وهندوراس ونيكاراغوا والمكسيك وكوبا، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كما حاولت الإطاحة بأكثر من خمسين حكومة وطنية في العالم، واستخدمت جيوشها في قمع أكثر من عشرين انتفاضة شعبية ضد حكومات ديكتاتورية عميلة لها. وتدخلت في العمليات الانتخابية لثلاثين بلداً من أجل تحويلها لعملائها والموالين لها. (39)

تفسر الولايات المتحدة القانون الدولي وفق مصالحها ومنظورها، وتشن حرباً إعلامية وسياسية ضد الدول بذريعة الحفاظ على الديمقراطية، وفرضها كما تريدها بالغزو المسلح، وقتل الشعوب، واستباحة سيادة الدول واستقلالها. كما اتخذت من شعار (الدفاع عن حقوق الإنسان) لقتل وسحق الإنسان في عديد من دول العالم الثالث، والشواهد على ذلك كثيرة، والشواهد اليوم في أفغانستان والعراق والصومال وسورية وليبيا واليمن والعديد من الدول الأمريكية.

الصناعة والتدريب والتمويل للإرهاب:

لعبت المخابرات المركزية دوراً هاماً في تصنيع التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تلبس لبوس الإسلام، مستغلة فتاوى المتطرفين من التكفيريين في بعض تاريخ الإسلام المتأخر، ووجدت لهم قادة من أمراء الحرب في أفغانستان في الحقبة السوفييتية، الذين أطلقوا لمحاربة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، من أجل إسقاط النظام الشيوعي فيها الذي كان برئاسة الرئيس نجيب الله الذي كانت القوات السوفييتية تسانده وتدعم حكمه.

واستمرت رعاية المخابرات الأمريكية لتلك التنظيمات حتى بعد سقوط الحكم الشيوعي، في البنيان التنظيمي لها، وتوفير القادة، وتدريبها وتسليحها، بما فيها ما يسمى بتنظيم القاعدة قال **نعوم تشومسكي** عن التنظيمات التي تشكلت أثناء التدخل السوفييتي لأفغانستان، والتي أطلق عليها اسم المجاهدين المسلمين: (إنني لم أشك لحظة في أن هذه المجموعات نُظمت بوساطة المخابرات المركزية والمخابرات الباكستانية والمصرية وحلفاء آخرين للولايات المتحدة، وهم منظمون ومجتهدون ومدربون ومسلحون لخوض معركة مقدسة ضد الروس، والتي خاضوها بالفعل، ولكنهم بدؤوا مباشرة بأعمال إرهابية منذ 20 سنة، قاموا باغتيال الرئيس المصري ومنذ ذلك الحين يقومون بأعمال إرهابية. والمجموعة التي نظمتها المخابرات المركزية تم تشكيلها من المجموعات الإسلامية المتطرفة الراديكالية، وكان لديهم أعمال خاصة بهم قاموا بما طلبته منهم وكالة المخابرات المركزية) (40)

وذكر الصحفي الفرنسي **تيري ميسان** بأن ضابطاً مصرياً يدعى (علي محمد) انضم إلى الجيش الأمريكي، كلف من المخابرات الأمريكية بتدريب تنظيم القاعدة ما بين أعوام 1988 و1998، وكان يأتي إلى الولايات المتحدة، ويقوم بتدريب الأعضاء الأكثر سرية في شبكات الظل، وضباط القوات الأمريكية الخاصة ويقول: إن أسامة بن لادن كان مستمراً في العمل لحساب السي آي أي حتى العام 1998 (41)

وذكر ما يكل واينز أن المخابرات المركزية الأمريكية بقيت على علاقات مع ابن لادن وتنظيمه تنظيم القاعدة حتى بعد أحداث 11 أيلول 2001، وقد استخدم

هذا التنظيم في مواجهة وتدمير الروح المعنوية للجيش الروسي من خلال إلحاق الخسائر به، وإهانته، حتى تشرين الثاني 2001، كما أن تنظيم ابن لادن (تنظيم القاعدة) استخدم من المخابرات المركزية في عام 1999 في مساندة ثوار كوسوفو ضد دكتاتور الصرب (42).

وفي مراجعة لجذور ظاهرة الإرهاب الإسلامي وما يطلق عليه اليوم في الغرب الأوروبي (إسلام فوبيا)، وما تفرع منها من مسميات كالقاعدة والنصرة وفيلق الرحمن وأكناف القدس وتنظيم خراسان وبوكو حرام وشباب الصومال ...إلخ من المسميات، ما هي إلا صناعة الموساد الصهيوني والمخابرات المركزية الأمريكية والأجهزة الأمنية الغربية الأخرى، وتم إلباسها بلبوس الإسلام المتشدد والمتطرف، لتنفيذ مخططات أعداء العروبة والإسلام، وتشويه صورة الدين الحنيف من خلال الجرائم البشعة التي تمارسها تلك التنظيمات باسم الإسلام في سورية والعراق وليبيا وأفغانستان والصومال والباكستان وبعض الدول الأفريقية وحتى في دول أوروبية وفي العديد من بلدان العالم.. جرائم ترفضها حتى الوحوش الكاسرة من شدة بشاعتها، حين يؤخذ الطفل من ثدي أمه، ويذبح أمامها، ثم يقطع ثدياها، أو يشق صدر جندي، ويخرج كبده ويلوكه وحش إرهابي، أو يحرق طيار بقفص حديدي، أو يقتل إرهابي أمه، وجرائم أخرى لم يعرف التاريخ مثيلاً لها، وإمعاناً في الإرهاب تصور تلك الجرائم أمام عدسات التلفاز، لتنقل تلك الصور البشعة إلى كل أنحاء العالم، لتقول هذا هو الإسلام.

والدليل على أن هذه التنظيمات هي صناعة صهيونية غربية ما حدث في مؤتمر الحركات الإسلامية في لندن في آب 1994، عندما حضر اثنا عشر ضابطاً من الموساد الصهيوني، وهم يرتدون الثياب البيضاء القصيرة، ويطلقون اللحى، ثم يجتمعون في غرفة واحدة مع قادة تلك الحركات المجتمعة على هامش المؤتمر. وقد كشفت وسائل إعلام غربية في بداية القرن الحالي عن وجود ما يزيد على مئة عائلة لبعض قادة تنظيمات إسلامية إرهابية تعيش في الكيان الصهيوني وتحت حماية الموساد. يضاف إليهم تزويد بعضهم بجوازات سفر صهيونية. (43).

ولا أدل على الرعاية الصهيونية الغربية لتلك التنظيمات من الرعاية العلنية للكيان الصهيوني لتنظيم النصرة وفروع القاعدة على حدود الجولان والدعم المادي

والعسكري واللُّوجستي، والمشاركة في ضرب مواقع الجيش العربي السوري، ومعالجة أكثر من 2500 إرهابي منهم في مستشفيات الكيان، واللقاءات العلنية بين قادة تلك التنظيمات مع القادة الصهاينة بمن فيهم نتنياهو. وهذا ما ينطبق على التنظيمات الإرهابية التي ترعاها الولايات المتحدة كما أشرنا أعلاه علانية من دون مواربة، وتقدم لها الرعاية والدعم السياسي والعسكري والمالي.

الخاتمة

مما عرضنا سابقاً إن الإرهاب الدولي بأشكاله المختلفة، الذي تعاني منه العديد من الدول وخاصة الدول العربية والإسلامية، هو صناعة صهيونية غربية أمريكية في سبيل تحقيق مشاريعها في الهيمنة على الدول وثرواتها وأراضيها واستعباد وإذلال شعوبها. في الوقت نفسه ترى بكل نضال ومقاومة عربية وإسلامية كحزب الله مثلاً ضد الاحتلال الصهيوني عملاً إرهابياً، وتحارب كل دولة عربية وإسلامية تساند المقاومة، فترى ما تقوم به سورية العربية الحاملة للهم القومي والمتصدية للمخططات الصهيونية والغربية المضادة للمشروع القومي الوحدوي النهضوي، والتي رعت المقاومة الفلسطينية لاستعادة الحق العربي الفلسطيني المشروع في الدولة والاستقلال، ودعم المقاومة اللبنانية تراه عملاً مسانداً للإرهاب، وتصورها دولة تهدد السلم العالمي.

ولقد سعى القائد الراحل حافظ الأسد طوال عقد من الزمان، كي تضعَ الأمم المتحدة تعريفا يفرّق بين النضال الوطني والإرهاب، فالنضال الوطني لتحرير الأرض عمل مشروع، تقره كل الشرائع والقوانين الدولية والسماوية، في حين الإرهاب ضد الأبرياء عمل ترفضه سورية وتحاربه، إلا أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة حاربت هذه الدعوة للتعريف، ومنعت أن يعرف إلا كما تريد القوى الغربية والصهيونية بما يخدم أهدافها، ولكن الشعوب في العالم تعرف وتعلم علم اليقين أن الإرهاب صنع من أجل خدمة تلك القوى.

المصادر

1 – نعوم تشومسكي - أحاديث وحوارات – دار الرضا للنشر – تشرين الأول 2002 – ص 89.
2 - العهد القديم - سفر التكوين – 15.
3 - العهد القديم - سفر العدد – 33 – 50 .
4 – العهد القديم - سفر العدد – 34 – 55 .
5 - العهد القديم - سفر العدد – 34 – 1.
6 – سورة النساء - 135
7 - سورة النساء – 40.
8 – العهد القديم - سفر الخروج 32/ 10 -14.
9 - العهد القديم - سفر الخروج 2/ 23 - 24 .
10 – العهد القديم - سفر الخروج 12/ 13 -14.
11 – العهد القديم - سفر الخروج 25/ 8 .
12 – العهد القديم - سفر الخروج 13/21/ 22 .
13 – العهد القديم - سفر العدد 31/ 1 - 12 .+ سفر التثنية 20 / 10 – 18 .
14 - عبد الوهاب المسيري – موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية – دار الشروق المصرية - ج5 – ص 65 -68 + سفر الخروج 22/3 .
15 – العهد القديم - سفر العدد – 31 - 1.
16 – العهد القديم - سفر التثنية – 20 – 1.
17 – العهد القديم - سفر التثنية – 20 – 2.
18 – العهد القديم - سفر يشوع – 9 – 24 .
19 – العهد القديم - سفر يشوع – 10 – 13 -14.
20 – العهد القديم - سفر لاويين – 6.
21 - سورة الأنبياء – 107.
22 – سورة طه – 43 -44.
23 – العهد القديم – سفر العدد – 15 – من 32 إلى 36.
24 – العهد القديم - سفر العدد – 31.
25 – العهد القديم – سفر العدد – 31.

26 – العهد القديم – سفر التثنية – 2 .
27 – العهد القديم - يشوع – 1
28 – العهد القديم – سفر يشوع – 6.
29 – العهد القديم – سفر يشوع – 18 إلى 28.
30 – العهد القديم – سفر يشوع – 7.
31 - سامي الهداوي – الحصاد المر: فلسطين بين عامي 1914 -1979 - ترجمة فخري يعمور - عمان – 1982 - ص 362 .
32 – حسين جمعة – من القدس على غزة – اتحاد الكتاب العرب – دمشق – 2010 – ص 27
33 - شيمون بيريز - النظام الإقليمي – والشرق الأوسط الجديد – ص 205.
34 - ديب علي حسن – الإرهاب الأمريكي من حصاد الرؤوس إلى نهب الشعوب – جريدة الثورة – العدد 11984 – 2002/12/28
35 - إمبراطورية الشر - ستيفان فاخوفياك – ترجمة ميشيل منير – البعث – العدد 11989 – 2003/2/2 – ص10 - نقلاً عن مجلة بجاسك البولونية .
36 – وكالات الأنباء 2003/2/7
37 – خطبة ألقاها الرئيس جورج بوش في أكاديمية "وست بوينت" 2002/6/1 37 –
38 - صحيفة البعث السورية – العدد – 11989 – 2003/2/2 – ص10
39– Global Research .US Empire Reaches Breaking Point. Greatest Threat to Humanity. Time to End it. – 2014,10 July.
40 – نعوم تشومسكي – المصدر السابق – ص57
41 - تيري ميسان – التضليل الشيطاني – الدار الوطنية الجديدة – دمشق – 2002 – ص 99.
42 - مايكل واينز – الحرب ضد الإرهاب تسليط أضواء جديدة على النزاع في الشيشان – نيويورك تايمز – 2001/12/9
43 – زبير سلطان قدوري – السلام في المشروع الصهيوني ..مصر نموذجاً – اتحاد الكتاب العرب – دمشق – 2002 – ص 153.

قرار ترامب واستهداف القدس في الماضي والحاضر؟

د. صياح عزام*

تقديم:

فلسطين قلب الوطن العربي وقبلة أنظاره ومهد الديانات في التاريخ، وملتقى الحضارات، ولكنها جرح نازف ومازال ينزف في جسد الأمة العربية، وثلم كبير في كبريائها، ومأساة العرب والإنسانية، إلا أنها تعيش في أعماق ووجدان كل عربي، وكل الشرفاء في العالم.

نعم، القدس هي ريحانة الضمير العربي، وعروس العروبة، هي في الوجدان والعيون والنفوس، في الوعي والإدراك، في الحلم واليقظة، إنها مدينة السلام وزهرة المدائن، احتوت على الأماكن المقدسة للديانات، وهي مركز إشعاع روحي وحضاري وعلمي وفكري.

القدس تهفو إليها قلوب المسلمين، فهي قبلتهم الأولى، وإليها أُسري بالرسول الكريم محمد ﷺ وفي مسجدها الأقصى صلى بالأنبياء والرسل، ومنها عرج إلى السماء، والمسيحيون في شتى أنحاء الدنيا يتجهون في صلاتهم إلى الأراضي المقدسة، إلى القدس وقبر السيد المسيح، ويطلبون أن تدار رؤوسهم في لحودهم نحو الشرق، لترتاح عظامهم الهامدة بتوجيهها إلى منبع إيمانهم.

---

* كاتب سوري.

القدس اليوم تتعرض لمحنة كبرى وجريمة نكراء من خلال القرار الجائر الذي أصدره الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" قبل نهاية العام المنصرم، والمتضمن اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، وعزمه على نقل السفارة الأمريكية إليها، ولكن مثل هذا القرار، لا يلغي عروبة القدس، ولا أنها عاصمة لفلسطين، ذلك أن كل المحاولات التي جرت لتهويدها منذ احتلالها عام 1967، هي محاولات فاشلة، من مصادرة الأراضي إلى تهجير المقدسيين، وهدم منازلهم، ومنعهم من البناء أو ترميم المنازل وغير ذلك من الأساليب القذرة، علاوة على الاستيطان في المدينة وحولها بوتيرة عالية.

لقد أثار هذا القرار بركاناً من الغضب في الشارع العربي، تجلى بالتظاهرات والمسيرات والاحتجاجات التي عمت معظم الدول العربية والإسلامية، حيث أحرقت فيها الأعلام الإسرائيلية والأمريكية. وفي القدس نفسها والضفة الغربية، كان الرد لافتاً؛ ما أدى إلى صدامات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي راح ضحيتها العشرات من الشهداء وآلاف من الجرحى، ومازال هذا البركان يغلي ولن يهدأ أبداً.

ومما يلفت النظر هو الإجماع الدولي على إدانة هذا القرار وعدُّهُ باطلاً ومخالفاً لكل قرارات الشرعية الدولية، هذا الإجماع الذي تجسد في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي صوتت إلى جانبه 128 دولة مقابل /35/دولة امتنعت عن التصويت، و /9/ دول عارضته، بينها الولايات المتحدة و"إسرائيل" ودول صغيرة يكاد لا يعرف اسمها دولياً. وكانت واشنطن قبل اجتماع الجمعية العامة هذا، قد أسقطت بالفيتو مشروع قرار تقدمت به مجموعة من الدول لإبطال قرار /ترامب/ بشأن القدس.

لقد وجدت الولايات المتحدة بعد هذا الإجماع الدولي؛ وجدت نفسها معزولة، مقابل ما صدر عن القارات الخمس من شجب لسياساتها وقرارها الأشبه بانتحار أخلاقي وسياسي.

ويمكن القول: إنَّ هذا الإجماع الدولي، إلى جانب القدس وقضية فلسطين، أعاد القضية الفلسطينية إلى المسرح الدولي، بعد أن كانت مُسجّاة في غرفة الإنعاش، وإنه كان أشبه بالصدمة الكهربائية التي أعادت النبض إلى القلب، وبذلك يكون ترامب قد أعاد إلى الذاكرة الأمريكية /فوبيا/الحرب الفيتنامية

التي عولمت كراهية أمريكا، وكان أشبه بـ"الدب" الذي رمى حجراً على رأس تابعه أو صاحبه فقتله، وأشبه أيضاً بمن فتح كيس الأفاعي في البيت الأبيض وحتى في غرفة نومه، استرضاء لـ "إسرائيل" واللوبي اليهودي.

وهنا يحضر إلى الذهن قول الزعيم السوفياتي "**جوزيف ستالين**": "إن إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين سيؤدي إلى حروب دائمة، وإلى عدم استقرار في الشرق الأوسط بأسره". وبالفعل تعيش المنطقة حروباً دائمة، وسيعيشها جيل وراء جيل إلى أن يقضي الله الأمر في هذا الكيان المصطنع في فلسطين العربية.

ومن المؤسف أن ثمة من يجادل بأن قرار ترامب لم يحسم الجدل حول مستقبل القدس، وهؤلاء أي /بعض الحكام العرب وبعض مسؤولي كيان الاحتلال/، يقترحون التريث بانتظار ما يسمى "صفقة القرن" قبل الانجراف إلى مواقف قطعية وقاطعة ضد أمريكا، بطبيعة الحال لا يمكن قبول مثل هذا الاقتراح، ولا الاطمئنان إلى صحته، لأنه يهدف إلى تخدير الفلسطينيين والعرب وكسب الوقت لتمرير قرار ترامب.

والآن، وبعد هذا التقديم، نعود إلى التاريخ قليلاً للوقوف على نقطتين أساسيتين:

الأولى: العلاقة الخاصة بين دمشق والقدس، والثانية: استهداف كيان الاحتلال للقدس منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967.

العلاقة السورية الفلسطينية:

إن بين دمشق والقدس حكاية تاريخ، فهما مدينتان تفاعلتا معاً منذ فجر التاريخ كأقدم مدينتين مأهولتين، ولم تتخل واحدة منهما عن الأخرى، بل كانتا معاً في السراء والضراء، وعلاقتهما كانت علاقة نضال مشترك ومصير واحد. وكما قال القائد المؤسس **حافظ الأسد**: "إن سورية هي لفلسطين بقدر ماهي فلسطين لفلسطين".

بداية نذكر بأن الحروب الصليبية هي حروب مصالح وأطماع ومغامرين، فلم يكن الذين شنوها رهباناً، ولا دعاة سلام، ولا مجاهدين من أجل الدين كما

زعموا، بل كانوا أمراء وتجار حروب لا أكثر، لهم أطماعهم المادية والتوسعية في بلاد العرب.

لقد تمكن الصليبيون في المرحلة الأولى (1097 ــ 1144م) أن يؤسسوا إمارة الرها وأنطاكية ومملكة القدس اللاتينية، لكن هذه الإمارات سقطت تباعاً، عندما توحد أبناء مصر والعراق والشام في جيش صلاح الدين، فحرروا الأرض العربية، وقضوا على مملكة القدس اللاتينية، وأعادوا للقدس هويتها العربية بعد أن انطلق هذا الجيش إلى القدس من دمشق، وكان أكثر جنود الجيش المذكور من أهل الشام. وهكذا فإن الأهمية التاريخية لمعركة حطين تعود إلى أنها حسمت الصراع بين المسلمين والفرنجة، وأثبتت حق المسلمين في أرضهم، وأنهت أحلام التوطين والتأقلم مع الشرق لدى الآخرين، وأكدت لفرنجة الغرب أن الدولة المصطنعة التي زرعت في أرض ليست أرضها، والتي تقوم على استقدام الغرباء، وتلقي المال والسلاح من الخارج لا يمكنها أن تستمر، ولا بد من سقوطها في نهاية المطاف.

أ - مرحلة الانتداب البريطاني:

عند إعلان الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 ــ 1939) كانت الجماهير العربية من مختلف أقطارها تتجاوب مع تلك الثورة بحماسة شديدة، من خلال تطوع الكثير من الشباب في صفوفها، وجمع التبرعات لدعمها. ومعروف لدى الجميع أن ثورة عز الدين القسام شكلت منعطفاً حاسماً في تاريخ النضال الفلسطيني، وكانت الثورة المسلحة والمنظمة الأولى التي اعتمدت أسلوب الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من الاستعمار البريطاني. وللعلم فإن القسام هو من أبناء سورية، وكان لاستشهاده أثر عميق في نفوس كل الفلسطينيين، حيث استشهد في معركة غير متكافئة في 1935/2/17.

ب - حرب عام 1948

في مطلع عام 1948 بدئ بتنفيذ أفظع وأبشع مؤامرة عرفها التاريخ العربي الحديث، وذلك عندما أعلنت بريطانيا عزمها على إلغاء الانتداب، وحددت يوم 15

أيار 1948 لإجلاء قواتها عن فلسطين، تمهيداً لتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين، واختارت الحكومة السورية آنذاك "فوزت القاوقجي" قائداً لجيش الإنقاذ، وكانت مهمة هذا الجيش المحافظة على المنطقة العربية في وسط فلسطين، بحيث لا يحتلها اليهود بعد انسحاب الجيش البريطاني منها، وبدأ هذا الجيش (جيش الإنقاذ) بتنفيذ مهمته، وكانت ترسل له الأسلحة من دمشق واستطاع هذا الجيش إرباك القوات اليهودية، حتى إن "مناحيم بيغن" علق على ذلك بأن الأنباء التي تتوارد من جميع المدن والمستعمرات اليهودية تشير إلى أن اليهود أصابهم الخوف وجعلهم يقومون بمظاهرات تدعو إلى إنهاء الحرب بأي ثمن.. وقد صرح القنصل الأمريكي في القدس /بأن قرار مجلس الأمن هو وحده خلّص اليهود، وحال دون سحقهم على أيدي الجيوش العربية، وأن موافقة الدول العربية على الهدنة أكبر خطيئة في تاريخ الحروب في الشرق العربي/. وقد شهدت محاولة إنقاذ فلسطين مهازل كبيرة ومخزية، منها: الأسلحة الفاسدة التي سربت لجيش الإنقاذ، وخيانة الملك /عبد الله/من خلال مساهمته بجيش الإنقاذ، بقوات الجنرال البريطاني "غلوب باشا" ، ثم نداء الملك عبد العزيز آل سعود من نجد بضرورة قبول الهدنة!!

جدير بالذكر أن الجيش السوري سجل في الأيام التي سبقت الهدنة انتصارات عديدة عندما سيطر على مستعمرة "مشمارها يردن" على الهضبة التي تشرف على جسر بنات يعقوب، وانتزع تل العزيزيات في سهل الحولة من اليهود، إلا أن الخيانات التي أشرنا إليها، والقبول بالهدنة أودت بتلك الانتصارات...

حتى إن احتلال الفرنسيين لدمشق بعد معركة ميسلون غير المتكافئة، جاء في سياق المخطط الاستعماري ومؤامرة /سايكس بيكو/ لتقسيم بلاد الشام، تمهيداً لقيام الكيان الصهيوني، وبالتالي يتضح أن هذا الكيان ولد ولادة غير شرعية كما الممالك والإمارات الصليبية التي أشرنا إليها قبل قليل، ليكون هذا الكيان بمثابة رأس حربة للدول الاستعمارية الكبرى في الوطن العربي، بحيث يفصل مشرقه عن مغربه، ويمنع قيام أيِّ وحدة عربية، ومن ثم يتمدد شيئاً فشيئاً ليحتل أراضي عربية جديدة من دول عربية أخرى.

استهداف القدس:

وبعد احتلال القدس عام1967 بدأت سلطات الاحتلال الصهيوني بتوسيع الحدود الإدارية للمدينة، لتصبح مساحتها تقارب مساحة الضفة الغربية، وبات المشهد المقدسي يحتل موقعاً رئيساً في الأهمية والأبعاد الاستراتيجية والدينية والسياسية في ظل التغييرات التي مازالت تجريها سلطات الاحتلال على أراضي المدينة المقدسة.

هذا، ومع استهداف القدس، لم تكن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بعيدة عن الاستهداف التوسعي الإجلائي الصهيوني، وعن اعتداءات المستوطنين، مثل الاعتداءات على المزارع والمنازل، والمساجد والممتلكات العامة والخاصة، وخاصة على العديد من المنازل في قلب مدينتي القدس والخليل.

حفريات ومشروعات تهويد:

لقد تمادت سلطات الاحتلال في القيام بما تسميه أعمال الحفريات الهيكلية في قلب مدينة القدس المحتلة، فقد أعلن رئيس بلدية القدس بعد احتلالها عن إقامة /عشرة آلاف/ وحدة سكنية استيطانية في منطقة /قلنديا/ أو /عطاروت/ وتوسيع مستعمرة /عيناتا/، وموقع /التلة الفرنسية/، وأيد بناء المزيد من المنازل لليهود القادمين إلى الأراضي الفلسطينية من الخارج في القدس الشرقية المحتلة وحولها، كما كشف عن عمليات جارية على قدم وساق حول المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه، ومنها: نفقان كبيران أسفل المسجد وفي محيطه، أحدهما في سلوان والآخر في منطقة /الواد/ في البلدة القديمة.

بعد ذلك، حصلت عصابات جمعية "العاد" الاستيطانية على تراخيص من سلطات الاحتلال لبناء موقف سيارات على بعد ثلاثين متراً من أسوار الحرم القدسي الشريف، حيث المسجد الأقصى، ولإقامة مبنى ضخم بمساحة /115/ ألف مربع، يشمل قاعة محاضرات ومؤتمرات، ومركزاً تجارياً، وغرف ضيافة، ومواقف سيارات تحت الأرض، وبعد ذلك تمَّتْ إقامة بناء ما يسمى بـ"متحف التسامح" على أراضي مقبرة "مأمن الله" التي تضم رفات الآلاف، وبين جنباتها أضرحة العديد من الصحابة منهم "عبادة بن الصامت"، وذلك بكلفة ربع مليار

دولار. وقد اختارت هذا الموقع منظمة يهودية أمريكية صهيونية مركزها مدينة "لوس أنجلوس" الأمريكية. كذلك استولت جمعيات يهودية متطرفة على عقارات تابعة للكنيسة الأرثوذوكسية في القدس الشريف، وخاصة في ساحة/عمر بن الخطاب/ في باب الخليل، وهي منطقة تمثل واجهة المدينة المقدسة.

هذا، وفي إطار عملية التهويد المتواصلة، باتت رموز التهويد تطوق المسجد الأقصى المبارك من جهاته الأربع، بأكثر من مئة (كنيس) يهودي داخل البلدة القديمة وبالقرب من أسوارها، إضافة إلى عشرات الكنس امتدت وازدادت في غرب المسجد الأقصى، بحيث أصبحت جميع هذه الكنس تشكل سلسلة على شكل دائري حول المسجد الأقصى من كل الجهات، وتشكل أيضاً أجواء استيطانية يهودية خانقة حوله. وكلها بنيت على عقارات وأوقاف إسلامية ومسيحية استولت عليها سلطات الاحتلال بعد عدوان الخامس من حزيران 1967/، وتم بعد ذلك بناء أكبر كنيس يهودي في العالم فوق المدرسة التنكرية الإسلامية التاريخية التي هي جزء من المسجد الأقصى، وذلك بتكلفة 60 مليون دولار في زمن الإرهابي "شارون".

وتزايدت الأصوات باستمرار، مطالبةً بالتخلص من المقدسيين بعد ازدياد عمليات المقاومة من خلال حوادث الدهس بالجرافات والسيارات، أو الطعن بالسكاكين، وذلك من خلال تفعيل الأساليب الإجرامية المعهودة بحقهم، مثل سحب الهويات الخاصة بسكان القدس من أي مواطن يغيب عن المدينة ولو لفترة قصيرة خارج حدود المدينة، للعمل المؤقت أو حتى لزيارة خارجية ، أو لطلب العلم وما شابه ذلك.

وفي هذا المجال بلغ عدد الهويات المقدسية المصادرة أكثر من عشرين ألف هوية، ووصلت أعداد العائلات التي تم تهجيرها من محافظة القدس إلى آلاف العائلات، وذلك بسبب بناء جدار الفصل العنصري والتوسع في إقامة المستوطنات، وبلغت مساحات الأراضي المصادرة بالقوة في المحافظة، وتحت ذرائع واهية، أكثر من خمسة عشر ألف دونم حتى عام 2005 فقط.

حملات حصار وخنق:

إلى ذلك وضعت سلطات الاحتلال، وما زالت تضع الكثير من العراقيل والعوائق في وجه سكان القدس من العرب وخاصة تجاه الأبناء الأصليين، أثناء تقدمهم بتراخيص قانونية ضرورية لبناء بيوت جديدة، أو ترميم بيوت قديمة، أو إعادة بنائها، وذلك في ظل تدني الدخل والغلاء الفاحش وندرة الأراضي المسموح بالبناء عليها، إضافة للضرائب الباهظة التي تقصم ظهور الفلسطينيين، وسط غياب أو قلة المساعدات المالية التي تقدم لهم من جهات فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية.

وفي هذا الإطار تزايدت أزمة السكن التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون، وخاصة منهم الأزواج الشابة الجديدة، حيث تتفاقم هذه الأزمة يوماً بعد يوم، فمتوسط عدد الغرف في المسكن الفلسطيني في محافظة القدس بلغ 3.3 غرفة عام/2007/، وبمتوسط كثافة للسكن 1.6 لكل غرفة، حيث تعيش 14.9٪ من العائلات في مساكن ذات كثافة أقل من فرد واحد للغرفة و46.6٪ من العائلات تعيش في مساكن ذات كثافة تتراوح من فرد واحد إلى حوالى فردين و38.5٪ من العائلات تعيش في مساكن ذات كثافة سكانية /فردين فأكثر لكل غرفة/، بينما نجد أن هذه المشكلة لا وجود لها بين اليهود القادمين للاستيطان داخل المدينة وفي مناطقها التي جرت عملية ضمها للحدود الإدارية للمدينة، بل توجد آلاف الشقق الفارغة داخل المستوطنات المحيطة بالقدس، تنتظر المستوطنين اليهود.

ومن جانب آخر، وبحسب المعطيات المقدمة من المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك ضمن كتاب /القدس الإحصائي السنوي/ الذي يعد من المصادر الهامة التي تلخص البيانات والإحصائيات عن محافظة القدس، فإن عدد سكان محافظة القدس بلغ نهاية العام 2007م مجموعاً قدره 363 ألفاً، من بينهم 221 ألفاً يقيمون في القدس الشرقية، ويتوزعون بين المنطقتين (ج1ج2). ويشكل سكان المحافظة نسبة 10.6٪ من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد ذكرت معطيات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في الأراضي الفلسطينية أن عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة القدس لعام 2008 بلغ حوالى /7000/ منشأة، أما القوى العاملة فبلغت نسبتها بحسب معايير منظمة العمل الدولية، للأفراد 15سنة فأكثر /في محافظة القدس لعام 2008 حوالى 39.4٪، وبلغت نسبة البطالة في محافظة القدس 65.8٪ للذكور، و13.4 للإناث من القوى العاملة.

أما في قطاع الخدمات والتربية والتعليم فقد بلغ عدد المدارس في العام الدراسي (2007 ـ2008) في محافظة القدس /194/ مدرسة عدد طلابها 62275 طالباً وطالبة باستثناء رياض الأطفال، ومدارس البلدية ووزارة المعارف الإسرائيليين...

بالنتيجة تشير الوقائع اليومية والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمستقبل القدس تحت عناوين أن /القدس مدينة يهودية كبيرة وقوية وموحدة/ إلى أنّ ذلك كله يندرج ضمن مخططات سكانية صهيونية خطيرة، تعمل باتجاه تخطيط مدينة القدس من جديد، واقتطاع مساحات إضافية من مناطق الضفة الغربية المحتلة وريفها المحيط بالجوار المباشر للمدينة، من أراضٍ يعيش فيها الآلاف من الفلسطينيين، مثل أحياء /الشيخ جراح، ووادي الجوز، ورأس العامود، ويلوان والعيسوية، والصوانة، والبلدة القديمة وما حولها/، مع ضم كتلة مستعمرات /معاليه أدوميم، وميشار أدوميم، ومنطقة هيشوف أدام شمال شرق نفية يعقوب ومستوطنة جيلو جنوب القدس، وكل منطقة غوش عتصيون وبيتار عيليت، وجعفات زئيف وجعفون الجديدة، وجبل أدار وبيت حورون شمال شرق القدس/.

وبالتالي، وعلى ضوء ما جرى ويجري في القدس من تواصل عمليات القضم المتتالي لأراضيها لمصلحة التوسع الاستيطاني التهويدي الجائر، فإن القدس تصرخ وتستغيث، وتنتظر نجدة عاجلة فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية، وتحركاً فعالاً، من أجل إنقاذ المدينة المقدسة من براثن الصهاينة الأشرار.

كذلك تقع على عاتق المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية الفاعلة والصليب الأحمر مسؤولية ضرورة التدخل الفوري لوضع حد لمأساة التهام القدس وتهويدها،

جراء تواصل الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليها، خاصة مع تواصل واستمرار عمليات الحفر والهدم، وذلك لوقف هذا الجنون الإسرائيلي بحق الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، فالأقصى المبارك والقدس برمتها في خطر حقيقي، لأن هناك نيات مبيتة للنيل منهما على أيدي الجماعات اليهودية المتطرفة وقطعان المستوطنين، بدعم واضح من سلطات الاحتلال، وبضوء أخضر منها، هذا فضلاً عن ضرورة تكثيف حملات توعية فلسطينية وعربية مدروسة وفعالة للمواطنين حول أهمية التمسك بأرضهم، حيث إن تركها بسبب الضغوط سيكون له أثر خطير جداً على وضع ومستقبل مدينة القدس.

ومن أجل رد الاعتبار لمأساة القدس ونكبة مقدساتها الإسلامية والمسيحية المستهدفة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى والكنائس المسيحية، يترتب على كل القيادات السياسية العربية والروحية الإسلامية والمسيحية في العالم، أن تبادر لقرع الأجراس، أجراس الخطر من أجل أن تتوالد المزيد من التحركات الجدية والعملية الملموسة لإنقاذ القدس، وخاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي /ترامب/ الأخير والجائر بشأن الاعتراف بها رسمياً كعاصمة موحدة لكيان الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، والدعوة إلى اعتبار حائط البراق من حق "إسرائيل"، ذلك أن على كل من يتغنَّى بعروبة القدس أن يفعل شيئاً عملياً ملموساً من أجل المحافظة على هذه العروبة، وعدم الاكتفاء بالبيانات اللفظية، والاحتجاجات الآنية، فالحفاظ على عروبة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية معاً، لا يحتاج إلى خطابات وبيانات شجب واستنكار واحتجاج فقط، بل يحتاج إلى عمل ميداني مقاوم على الأرض لدعم صمود وبقاء سكان القدس وغيرها من المدن الفلسطينية فوق أراضيهم، وإسناد مؤسساتهم بالدعم المادي المباشر، وكذلك يجب عدم المراهنة على الوعود الأمريكية المعسولة التي تتكرر وتتردّد، لأنها وعود تخدم استراتيجية الكيان الصهيوني في استمرار قضم الأراضي الفلسطينية بأساليب متعددة وتهويد القدس وغيرها، تمهيداً لإعلان يهودية الكيان الإسرائيلي الغاصب.

الدوافع الخفية لدعم أمريكا لِـ "إسرائيل":

السؤال هنا هو: ما هي دوافع الانحياز الأمريكي غير المحدود لإسرائيل؟ ليس في الأمر ما يدعو إلى الدهشة أو العجب من هذا الدعم، ولكن ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذا الدعم لا تمليه المصالح فقط، ولا يشعل جذوته نفوذ اللوبي اليهودي في أمريكا فحسب، ولكن له أسباب أعمق من هذا بكثير، إذ لهذا الموقف الأمريكي جذور فكرية ودينية ضاربة في أعماق الهوية الأمريكية، وهو بهذا المعنى ليس موقفاً سياسياً أو حزبياً، ولكنه جزء لا يتجزأ من العقيدة المسيحية البروتستانتية المتصهينة، فالانحياز الأمريكي لـ "إسرائيل"، والإيمان بها على نحو أدق، هو التزام ديني أخلاقي قبل أي شيء آخر، إذ يعتقد الملتزمون بذلك أن "إسرائيل" هي تجسيد لنبوءة الرب عن أرض الميعاد لليهود. لهذا السبب، فإن دعم "إسرائيل" يختلف عن دعم أي دولة أخرى وفقاً لمعتقدات اليمين الأمريكي أو المحافظين الجدد.

وهناك كتاب مهم صدر منذ سنوات للكاتبة "روجينا الشريف" ترجمة "أحمد عبد الله"، بعنوان /اليهودية غير الصهيونية/ يتحدث بالتفصيل عن مسألة الدعم الأمريكي لـ "إسرائيل" كالتزام ديني في المقام الأول. وعنوان الكتاب يشير إلى نوعين من الصهيونية، الأول: هو الصهيونية المرتبطة باليهود، والثاني: الصهيونية التي يؤمن بها المسيحيون أو ما يعرف بالصهيونية المسيحية. وقد يندهش الكثير من العرب عندما يعرفون أن غير اليهود هم أول من بشر بنشر الفكرة الصهيونية بخصوص ما يسمى الوطن القومي لليهود في فلسطين.

هذا حدث قبل ثلاثة قرون من المؤتمر الصهيوني الأول في /بازل/ بسويسرا عام 1897، بعد عام من صدور كتاب /هيرتزل/ الشهير باسم "الدولة اليهودية". ويوضح الكتاب أن الصهيونية غير اليهودية. وهي مجموعة من المعتقدات المنتشرة بين غير اليهود، والهادفة إلى تأييد قيام دولة قومية لليهود، بزعم أنها حق لهم بموجب "صك إلهي" مسجل في العهد القديم أو التوراة! وانطلاقاً من هذا الإيمان المزيف، يمكن فهم الدوافع الحقيقية للدعم الأمريكي المطلق لـ "إسرائيل" من جانب الرئيس الأمريكي الحالي "ترامب"، شأنه في ذلك شأن غيره من المسيحيين المتصهينين،

وجماعة اليمين الأمريكي المحافظين الجدد. ويبدد الكتاب الوهم بافتراض أن اللوبي اليهودي القومي في أمريكا، هو السبب الرئيس للدعم الأمريكي لـ "إسرائيل"، وبالتالي تؤكد الكاتبة أن هذا الدعم يرتبط قبل كل شيء بمعتقدات دينية وليس هو مجرد تعاطف سياسي أو مصالح متبادلة فقط. كذلك من الخطأ الاعتقاد أن قيام "إسرائيل" يعود لمواهب الصهاينة الأوائل مثل "وايزمن" أو "لويس براندیس" أو غيرهما كما يتصور بعضهم.

مسألة التفاوض العبثي:

وإذا تطرقنا إلى مسألة التفاوض بين الفلسطينيين و"إسرائيل" التي ترعاها واشنطن منذ عقود، من دون أن تتوصل إلى أيٍّ نتائج عملية للفلسطينيين، يبرز أمامنا السؤال الآتي: في حال الاعتراف الأمريكي الأخير بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" من الرئيس ترامب، ما الذي سيبقى للفلسطينيين للتفاوض حوله برعاية أمريكية؟؟ حتى إن قرار التقسيم الجائر الذي قامت على أساسه "إسرائيل"، نص على تقسيم القدس إلى شطرين اثنين، غربي يكون تحت سيطرة "إسرائيل"، وشرقي وهو الأهم لاعتبارات تاريخية ودينية وثقافية عدّة، يكون تحت إدارة عربية تمثلت آنذاك بالأردن، لتعذر قيام الدولة الفلسطينية في ذلك الوقت.

وعندما احتلت القدس الشرقية في حرب حزيران 1967 أعلنت ضمها إليها، وهو ما رفضته كل الإدارات التي تعاقبت على البيت الأبيض في واشنطن، رغم أن كل إدارة منها كانت تزايد على سابقتها في /ممالأة/ ودعم "إسرائيل". وحين أقر الكنيست الصهيوني عام 1980 قانوناً بإعلان القدس عاصمة للدولة العبرية، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارين برقم /476.478/ سنة 1980 أكد فيهما أن هذا الضم مخالف للقانون الدولي، وليس من شأنه أن يمنع استمرار شريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948 على الجزء الشرقي من القدس، لأنه من المفترض أن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة لدولة فلسطين المنتظرة.

وهكذا يتضح أن النهج المغامر الذي اتبعه ترامب بالإقدام على هذه الخطوة المتهورة بشأن القدس لن يعود إلى أي حل، ويبطل مضمون أيٍّ مفاوضات مقبلة، وسيدفع بالمنطقة بأسرها إلى انفجارات جديدة ومدمرة.

وبناء على ذلك فإن من يتصور من السلطة الفلسطينية في رام الله أو من بعض الحكام العرب في الخليج العربي أن قرار ترامب لم يحسم الجدل حول مستقبل القدس ومصيرها النهائي، وأن الباب ما زال مفتوحاً لعاصمة فلسطينية في القدس الشرقية /باستثناء حائط البراق أو ما تسميه "إسرائيل" حائط المبكى وربما غيره/ وانتظار /صفقة القرن/؛ مثل هذا التصور الذي تروج له "إسرائيل" أيضاً، هو تصور خاطئ مئة بالمئة، ولا يمكن الاطمئنان له بحال من الأحوال، والسبب أولاً: لأن "صفقة القرن" لا يعرف أحد من العرب أو الفلسطينيين شيئاً مؤكداً عن مضمونها، وقد يكون قرار الاعتراف يهدف إلى إخراج المدينة المقدسة من جدول أعمال المفاوضات المقبلة.

ثانياً: لأن هذا الإعلان بالاعتراف هو محاولة للتعرف على الحدود النهائية للموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي من هذه المسألة شديدة الحساسية والتعقيد. ومن هنا فإن ما رد به الفلسطينيون من تظاهرات صاخبة، واحتجاجات عنيفة راح ضحيتها العديد من الشهداء والآلاف من الجرحى، وهو أقل المطلوب أو "أضعف الإيمان" كما يقال في مواجهة القرار الأمريكي، ومن ثم جاء الموقف الدولي الإجماعي المتمثل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي برفض القرار الأمريكي جملة وتفصيلاً، بإجماع 128، دولة وامتناع 35 دولة عن التصويت؛ جاء ليدعم هذا الرفض الفلسطيني الشامل للقرار الأمريكي وللفيتو الأمريكي الذي استخدم في جلسة مجلس الأمن الدولي قبل ذلك ضد قرار تقدمت به مجموعة من الدول العربية والإسلامية لإبطال قرار ترامب، وبالتالي فإن هذا الرد الفلسطيني الذي أشرنا إليه قبل قليل ليس من المستبعد أن يتحول إلى انتفاضة ثالثة، بعدَ أن ملَّ الشعب الفلسطيني من مفاوضات عبثية قامت بها السلطة مع "إسرائيل" منذ ثلاثين عاماً برعاية أمريكية، لأنها لم تجلب للفلسطينيين إلا البؤس وضياع ما تبقى من أراضي الضفة الغربية عن طريق الاستيطان التوسعي الإجلائي، وعبر نظرية السلام الاقتصادي الإسرائيلية التي ترجمها على أرض الواقع منظرو بناء الدولة تحت جلد الاحتلال أو "الفياضية"، نسبة إلى /سلام فياض/، وفقاً لتعبير "فريدمان"، والتي أشرف على هندستها وتنفيذها كل من "**طوني بلير**" والجنرال "**كيت دايتون**". وقد بدا حتى الآن أن الشعب الفلسطيني مصمم أكثر من أي وقت مضى ومهما كانت

الظروف، على المضي في انتفاضته هذه المتمثلة برفض قرار ترامب والنزول إلى الشوارع والساحات، وتقديم التضحيات حماية للقدس وللحق الفلسطيني في العودة إلى أرض الآباء والأجداد، وأنه يعتبر أن زمن السكينة والهدوء قد انتهى إلى غير رجعة، وأن عصر الاحتلال "غير المكلف" قد ولى، مع ترحيبه بأي دعم عربي أو أجنبي، صديقاً كان أم شقيقاً، وغير منتظر للترياق أن يأتيه من أي جهة أخرى، ومؤمن بأن المقاومة المسلحة وحدها وليس غيرها هي الطريق لاستعادة الحقوق كاملة غير منقوصة.

قرار ترامب والحريق العربي:

من جهة أخرى كشف القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس أنه ليس قراراً شخصياً اتخذه ترامب، بل هو "قرار مؤسسي". صحيح أن الرئيس ترامب معروف بموالاته وانحيازه الكامل لـ "إسرائيل" منذ إعلان ترشحه للرئاسة، إلا أن الولايات المتحدة ــ وكما يعرف الجميع ــ هي دولة مؤسسات، ولا يصدر عنها قرار من دون أن يمر في المؤسسات التشريعية وفي مقدمتها الكونغرس، ثم في وزارة الخارجية والمؤسسات الأمنية والعسكرية الرئيسة، ويدرس من قبلها دراسة معمقة، لمعرفة مدى فاعليته وتأثيره وردود الأفعال حوله، خاصة قرار من هذا النوع، يمس هوية مدينة لها مكانتها لدى أكثر من مليار ونصف المليار مسلم ومئات الملايين من المسيحيين. لذلك لا يمكن للولايات المتحدة أن تخطو مثل هذه الخطوة خبط عشواء وتغامر بمصالحها، من دون أن تكون هناك دراسة عميقة وترتيبات داخل المنطقة تسمح بتمرير مثل هذا القرار الخطير..

والأهم أيضاً أن هذا القرار لا يمكن بحال من الأحوال عزله عن الأهداف المرسومة من وراء تفجير "الحريق العربي" الذي أطلق عليه زوراً اسم "الربيع العربي"، وفي مقدمة هذه الأهداف إعادة رسم خريطة المنطقة، وصياغة نظام جديد فيها يحافظ على أمن "إسرائيل"، ويجعلها سيدة على المنطقة بأسرها، وما يتبع ذلك من تصفية للقضية الفلسطينية، إيجاد وطن بديل للشعب الفلسطيني، ولهذا جاء مخطط استهداف سورية وليبيا والعراق، وخاصة سورية، بوصفها أكبر داعم لقضية فلسطين قولاً وعملاً، فجرى استهدافها بهذه الحرب الإرهابية الشرسة على

مدى حوالى سبع سنوات، عن طريق مجموعات إرهابية مسلحة دُرِّبت وسُلِّحت ومُوِّلت من قبل أمريكا ودول غربية أخرى بالتنسيق مع السعودية وقطر وتركيا والأردن، انطلاقاً من أن إضعاف سورية وتدميرها يزيل العقبة الصعبة من أمام المشروع الأمريكي الإسرائيلي للهيمنة على كامل المنطقة العربية. ولكن ما أثار السخرية والأسى والألم هو اجتماع الجامعة العربية الأخير على مستوى وزراء الخارجية، والتي اكتفت ببيان هزيل، إلا أن الطرح اللبناني في الاجتماع المذكور كان لافتاً، ولاقى تقدير الجماهير العربية كلها، لأنه وضع النقاط على الحروف من دون أي مجاملة أو مخادعة كما فعل وزراء آخرون في الاجتماع المذكور.

والجدير بالذكر هنا أن هذه الجامعة بعد أن سيطرت عليها قطر والسعودية، تحولت إلى جثة هامدة، لا سيما بعد تعليق عضوية سورية فيها، بل هي التي طلبت من مجلس الأمن وحلف الناتو ضرب ليبيا وتحويلها إلى دولة فاشلة تتقاذفها مجموعات مسلحة مارقة، وهي التي طلبت من مجلس الأمن أكثر من مرة ضرب سورية وإسقاط الدولة الشرعية، إلا أنّ الفيتو الروسي ـ الصيني هو الذي حال دون ذلك.

ومن هنا نقول: إن الذهاب باتجاه تحميل الولايات المتحدة وحدها المسؤولية عن قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي هو محاولة من الرجعية العربية، للهروب إلى الأمام والتلطي وراء هذا القرار، وإخفاء الأدوار الحقيقية لهذه الرجعية في التواطؤ مع قرار ترامب، فالولايات المتحدة هي دولة لا تعترف إلا بلغة المصالح ولا تهمها إلا مصالحها في المنطقة، ثم إنها لم تكن في يوم من الأيام، ولن تكون مع قضايا الشعوب، ولن تعمل من أجل السلام ونشر الديمقراطية كما تزعم في وسائل إعلامها وتصريحات مسؤوليها.

إذاً قرار ترامب ليس معزولاً عن "الخريف العربي" الذي استهدف وما يزال دولاً عربية عدَّة في مقدمتها سورية، كما استهدف ليبيا ومصر والعراق ولبنان واليمن.

ثم إن اجتماع الجامعة العربية الذي أعقب القرار في القاهرة، كان من المفروض أن يأتي قبل إعلان الرئيس الأمريكي عن قراره، خاصة من الدول التي دعت إليه، كونها عرفت مسبقاً بالقرار، عندما اتصل ترامب مع الرئيس المصري

والفلسطيني والملك السعودي والملك الأردني، وأعلمهم بعزمه عن إعلان القرار، حيث كان بالإمكان الحيلولة دون ا تخاذه أو إرجاؤه، بعد أن توضع الإدارة الأمريكية أمام "جردة حساب" بما يمكن اتخاذه من إجراءات عملية ضدها، دبلوماسية وسياسية واقتصادية، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية أو تجميدها، بمعنى أن الأمر لم يتركه الأمريكيون ليكون مفاجئاً، أو أن الدول التي تم الاتصال بها والتي دعت لاجتماع الجامعة، تؤخذ على حين غرة بالقرار، بل صمتت صَمْتَ القبور، رغم أن ترامب أبلغهم بالفم الملآن بأنه سيعترف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وسينقل السفارة إليها، المهم أنه كان يمكن لموقف موحد وصلب يقترن ببعض التهديد الجدي والتلويح بخطوات وإجراءات ستتخذ أن يلغي القرار أو يؤجله على أقل تقدير.

وبعد إعلان القرار انتقلت دول الجامعة العربية إلى مرحلة احتواء تداعياته والتقليل من آثاره السامة والمدمرة، والسبب أن معظم هذه الدول تراوح بين العجز أمام واشنطن أو التواطؤ معها والتبعية لها، فالبعض منها ممسوك أمريكياً بالمساعدات، والبعض الآخر ممسوك بنقاط ضعفه الداخلية وحروبه ضد أشقائه وجيرانه للحفاظ على عروشه وأنظمته القمعية حتى إنه بعد قرار ترامب لم تخجل وفود عربية من زيارة "إسرائيل" والوقوف بخشوع واحترام أمام ما يسمى /حائط المبكى/، تحت ستار "حوار الأديان" الذي أصبح بوابة جديدة للتطبيع. وكانت صورة الوفد البحريني في باحات الحائط مخجلة، ومستفزة لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين، وهؤلاء بالتأكيد لم يرف لهم جفن، ولو كانت تجري في عروقهم دماء عربية نقية لما أقدموا على فعلتهم الشنيعة، ولكن كما يقال: "إن لم تستح فافعل ما شئت".. هذا ما ينطبق عليهم تماماً. والسؤال: أي تسامح هذا؟! بئس التسامح عندما يكون غرقاً في مستنقع الذل. كذلك خرج ملك البحرين ليصرح بعد القرار الأمريكي بأنه لا داعيَ لاستعداء أمريكا، بل يجب الانتظار قبل أي إجراء يتخذ ضدها، وهو تصريح مخز أيضاً، وكأن شيئاً لم يكن من وجهة نظره!!

الغضب تمهيداً لانتفاضة جديدة:

لا شك بأن الردود الفلسطينية والدولية التي جرت حتى الآن وخاصة الردود الشعبية الفلسطينية على أهميتها، غير كافية، بعد أن غيرت واشنطن قواعد اللعبة بجرة قلم، حيث إن المنتظر والقادم، ربما يكون أكثر خطورة، إذ بات معروفاً أن القرار الأمريكي الجائر ليس معزولاً عما سبقه وما سيلحقه، وأصبحت المخاوف تتركز على قرارات أخرى صادمة قبل أن يستفيق الجميع من هول الصدمة الأولى.

والمقصود هنا إفصاح إدارة ترامب بأنها ستقدم ما يرضي الفلسطينيين عبر ما تسميتها /صفقة القرن أو صفقة العصر/ القادمة في الطريق، من خلال القول: إن الوضع النهائي للقدس يتقرر على طاولة المفاوضات، ولكن السؤال: أيُّ مفاوضات هذه بعد أن أخرجت الولايات المتحدة نفسها من رعاية عملية التسوية التي تاجرت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى ثلاثين عاماً تقريباً، وبعد ما فقدت دور الوسيط المحايد، علماً بأنها لم تكن محايدة ولا نزيهة طوال هذه العملية، بل كانت منحازة بقوة لـ "إسرائيل"!!

وبالتالي فإن أي حديث عن صفقات أو تسويات لم يعد له مكان قبل التراجع عن هذا القرار. وما قاله "تيلرسون" وزير خارجية الولايات المتحدة بأن عملية نقل السفارة إلى القدس سيستغرق وقتاً لا يقل عن العامين، وما قالته المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن "نيكي هالي" بأن قرار الرئيس لم يقترح حدوداً معينة للقدس، وأن أمر ترسيم هذه الحدود والاتفاق عليها متروك للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هي أقوال وتصريحات خادعة، تهدف إلى امتصاص ردود الفعل على القرار الجائر، وتذكر بوعد بلفور المشؤوم. إلى جانب ذلك، وبناء على ما تقدم ذكره، فإن أي دعوات مغرضة تذكر بما تسميه/ لغة العقل والواقعية والحنكة وغير ذلك من ادعاءات ودعوات مماثلة مثل الشعار القائل: "ما لا يدرك لا يترك جله"؛ كل ذلك يشكل خيارات بائسة واستسلامية، لأن الولايات المتحدة بعد أن قدمت القدس الموحدة على طبق من فضة لـ "إسرائيل"، تستعد من دون أدنى شك، لتقديم رأس اللاجئ الفلسطيني على الطبق التالي وشطب حق العودة، والبحث عن موطن جديد للفلسطينيين... هذا هو الإطار الإقليمي للحل من وجهة

نظر الرئيس ترامب، كما أكدت ذلك تسريبات "نيويورك تايمز" و"فوكس نيوز" عن صفقة القرن وأدوار أطراف عربية متعددة فيها.

خطط خطيرة:

هذا ولا بد من التنويه إلى التصور الإسرائيلي الاستيطاني والخطط تجاه القدس الشرقية وهي بالمئات، حيث هناك خطط كبرى لا يعرفها الكثيرون، والأشهر منها هي خطة القدس 2000 الكبرى أو خطة 2020 الكبرى، وقد أعدتها لجنة خاصة. ولكن على الرغم من عدم اعتمادها بعد، فإن السلطات الإسرائيلية بدأت بوضع التصورات لتطبيقها، وتشمل التخطيط المدني والسياحة والاقتصاد والآثار والتعليم والبيئة والثقافة والفن. والخطة الثانية هي "خطة ماروم"، ويتولى معهد القدس للدراسات الاستراتيجية إجراء البحوث حولها.

أما الخطة الثالثة: فهي "خطة القدس 5800" والمعروفة باسم القدس 2050، وهي مبادرة أسسها مبتكر استرالي في مجال التكنولوجيا ومستثمر عقاري، ويقال عنها: إنها خطة بعيدة المدى للقدس، وتعرض تحت مسمى /خطة تحولية كبرى للقدس، وتنقسم إلى مشاريع عدة.

وبالطبع هذه الخطط متكاملة، كل منها يعزز الأخرى، عبر خيط مشترك واحد هو تهويد القدس وتوسيعها. وبشكل عام تشمل هذه الخطط قطاعات أربعة رئيسة هي: السياحة، التكنولوجيا، التعليم العالي، التخطيط المدني.

خاتمة:

على أي حال يبقى أن نقول، أو نذكر بالأحرى، بأن الوضع العربي الراهن الذي تبدو صورته مهترئة بوضوح بل مخزية، خصوصاً في ظل الحروب الإرهابية التي تعرضت لها دول عربية عدَّة، وبالأخص منها سورية، وقبلها ليبيا والعراق ثم مصر، وحتى لبنان واليمن، والتي كانت دول شقيقة عدة ضالعة فيها، تسليحاً وتمويلاً ودعماً إعلامياً، هو الذي شكل الأرضية المواتية لقرار ترامب، وهذا الوضع المهترئ والمتردي أصاب في الصميم قضية فلسطين، حيث وضعتها معظم الأنظمة العربية الحاكمة على الرف، بل راحت تُطبِّع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي بأساليب مختلفة، بذريعة مواجهة ما سمته تلك الأنظمة ولا تزال تسميه،

بالخطر الإيراني المزعوم، هذا إلى جانب أن السلطة الفلسطينية في رام الله، بقيت لعشرات السنوات تراهن على مفاوضات عبثية، ووعود أمريكية زائفة لم تحقق للفلسطينيين شيئاً إيجابياً، بل استغلتها "إسرائيل" لمواصلة أعمال القتل والقمع وبناء المستوطنات في القدس والضفة الغربية.

أيضاً، أمر آخر مهم، وهو أن بعض المغرضين البائسين يحاولون التقليل من الرفض الفلسطيني /الشعبي/ لقرار ترامب وشجبه، وهم بذلك يخدمون بشكل أو بآخر المخطط الصهيوني، ذلك لأن مثل هذا التضليل، يشكل أيضاً نوعاً من التواطؤ، فإذا لم يكن هناك من إمكانية عربية، في ظل هذه الحقبة الرمادية، لتغيير الواقع باليد، وحتى باللسان، فعلى الأقل، يجب الحيلولة دون غسل ذاكرة الأجيال بحيث تنسى القضية الفلسطينية، وهذا النسيان تراهن عليه "إسرائيل" وداعموها في أمريكا والغرب. وعلى سبيل المثال إذا كان كل ما كتب عن وعد بلفور في مئويته الأولى وقبلها، لم يسهم في إلغائه، فهو (أي ما كتب)، أتاح للجيل العربي الراهن فرصة التعرف إلى الوعد وفهم خلفياته وتداعياته الكارثية كما هو، وليس كما يحاول بعضهم إعادة إنتاجه على قواعد من التضليل والتعمية وخلط الأوراق، كما يسهم في دفع هذا الجيل إلى عدم اليأس وإلى مقاومة حملات هادفة إلى نسيان قضية فلسطين أو تجاهلها.

هذا وقد أكد الرفض الفلسطيني لقرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الصهيوني أن الشعب الفلسطيني المكافح لن يقبل بمشروع /صفقة القرن/ التي بشر بها ترامب، وأن هذا الشعب لا يقبل بدولة فلسطينية من دون القدس عاصمة لها، وأنه يفضل أن يخوض حرب المئة عام المقبلة، على التفريط بفلسطين وحقوق شعبها.

سيدرك ترامب، وإن بعد حين، أن من وعدوه بحصار على الفلسطينيين وإجبارهم على الرضوخ، سيجدون أنفسهم محاصرين، وأن فلسطين ستحاصرهم، وأن دماء أبنائها الأبطال التي لم تتوقف عن الجريان منذ مئة عام وحتى الآن ستطاردهم.. ففلسطين أسقطت الكثير من الأنظمة المتآمرة والعميلة من قبل، ودروس الأيام الفائتة التي مرت بعد القرار الجائر تقول: إن فلسطين ما زالت قادرة على إسقاط المزيد من الأنظمة التي تآمرت عليها.

المراجع

- الموسوعة الفلسطينية ــ مجلد د. شاكر مصطفى، ص 364.
- المرجع نفسه ــ مجلد رقم /2/، ص 409.
- المرجع نفسه، ص 617 ــ ص 619 ــ ص 622.
- كتاب "حملات الفرنجة و"إسرائيل" تشابه في المسار" صادر عن وزارة الثقافة السورية ــ د.سليم عمارة، ص 85 وص 86.
- ملفات عربية ــ سلسلة رقم /4/ شتاء 2010 صادرة عن القيادة القومية (هيئة الأبحاث القومية)، ص 315 ــ ص 324.
- د. صياح عزام ــ دراسة في مجلة الطلائع الصادرة عن منظمة الصاعقة، العدد /1710/ تاريخ 2017/12/20 بعنوان: "وأخيراً حصل ما كان متوقعاً: اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.
- مجلة الدراسات الفلسطينية ــ العدد 112 ــ خريف عام 2017 ــ دراسة تحت باب وقائع القدس.

القضيّة الفلسطينيّة .. إلى أين ..؟

د. عيسى الشمّاس*

مقدّمة

تشير المصادر إلى أنّ فلسطين لم تكن عبر التاريخ، يهودية أو "إسرائيلية"، وإنّما كانت على مرّ العصور، القديمة والحديثة، عربية الهوية والانتماء، وجزءاً لا يتجزّأ من إقليم "بلاد الشام" جغرافياً وبشرياً، وإن كانت ثمّة أقليات يهودية تسكن إلى جانب العرب، من دون أن يكون لها كيان خاص.

كانت فلسطين تسمى "أرض كنعان" حيث هاجر الكنعانيون أبناء (سام) من الجزيرة العربية إلى فلسطين ما بين (3000–2500) ق.م، وحكموها حتى (1250) ق. م، حيث دخل "يشوع بن نون" إلى أريحا وانتصر على الكنعانيين ودخل فلسطين. وانضمّ الكنعانيون على قبائل عدّة وحّدهم "داوود" بمملكة عاصمتها القدس، ومن ثمّ خلفه ابنه "سليمان" حتى وفاته. وبعده قسمت الدولة إلى مملكتين، استولى الآشوريون على مملكة (إسرائيل) سنة 721 ق.م، واستولى البابليون على مملكة (يهوذا) سنة 586 ق. م بعدما سبى /نبوخذ نصر/ اليهود وطردهم من فلسطين.

* باحث أكاديمي ـ أستاذ في كلية التربية /جامعة دمشق.

وفي سنة 332 ق.م، انتقلت فلسطين إلى مُلك الإسكندر المقدوني، وبعد سنة 323 ق.م تناوب البطالسة والسلجوقيون السوريون على حكم فلسطين، وأصبح اليهود قلّة في أرض كنعان. وبقيت فلسطين عربية الهوية والانتماء، في العصر الروماني، ومن ثمّ العصر الأموي والعباسي، وعصر المماليك والاحتلال العثماني، حتى الانتداب البريطاني سنة 1920، وبعد مؤتمر (سان ريمو) الذي وزّع الانتداب على بلاد الشام، فكانت سورية ولبنان للانتداب الفرنسي، والأردن وفلسطين للانتداب البريطاني الذي تعهّد بتنفيذ وعد بلفور الذي قدمته بريطانيا إلى الصهاينة سنة 1917 .

1 -فلسطين قبل النكبة

لم يكن التفكير بكيان يهودي حتى "المؤتمر الصهيوني الأول" الذي عقد في سويسرا (بازل 1879) برئاسة /تيودور هرتزل/ مؤسّس الحركة الصهيونية العالمية، إذ استقر في هذا المؤتمر اتجاه هذه الحركة العنصرية إلى العمل من أجل قيام كيان (إسرائيلي/صهيوني) على أرض فلسطين، استناداً إلى المقولة الأسطورية "أرض الميعاد" وتحت شعار عنصري وهمي "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"، والذي رسم العلم الإسرائيلي بموجبه. وتنبأ /هرتزل/ آنذاك أنّ دولة (إسرائيل) ستقام بعد خمسين سنة، من انعقاد هذا المؤتمر، وهذا ما تمّ فعلاً في عام 1948.

لقد عملت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر "بال" على ترجمة الفكرة الصهيونية إلى واقع ملموس، حيث أجرت اتصالات مع رجالات السلطة العثمانية التي كانت تحتلّ المنطقة العربية، وآخرهم السلطان/عبد الحميد .. لكنّ المحاولات الصهيونية لم تفلح في إقناع هؤلاء السلاطين بالتنازل عن فلسطين لأنّهم يعدّونها جزءاً من سلطنتهم، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى، واستغلّ الصهاينة وضع الحلفاء ضد الدولة العثمانية، فتآمروا معهم وحصلوا على ذلك الوعد المشؤوم "وعد بلفور" عام 1917، الذي يتعهد صراحة بإقامة دولة يهودية (إسرائيلية) استيطانية على الأراضي الفلسطينية، وعلى حساب سكانها العرب الأصليين. ولم يكن عدد اليهود في فلسطين آنذاك يتجاوز (مئتي ألف) مقابل ملايين العرب الفلسطينيين.

وعندما قامت "عصبة الأمم، 1920" في أعقاب الحرب العالمية الأولى، دعمت الفكرة الصهيونية في إقامة كيان إسرائيلي في فلسطين، حين أقرّت بوعد بلفور وضمّنته في نصّ (صكّ) الانتداب البريطاني على فلسطين، والتزمت بريطانيا بتنفيذه من دون سند قانوني أو أخلاقي، سوى إيجاد كيان جديد في المنطقة يخدم المصالح الاستعمارية. وهكذا بدأت العصابات الصهيونية/الإرهابية المسلّحة تدخل إلى فلسطين، مترافقة مع الهجرات اليهودية التي راحت تتدفّق إلى فلسطين بأعداد كبيرة من جميع إنحاء العالم، وبتسهيل من الحكومة البريطانية المنتدَبة.

وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن السكاني بين العرب غير المهجرين واليهود المستوطنين، فكان ذلك كلّه لإعلان قيام الكيان الصهيوني/الإسرائيلي في (15 أيار، 1948)على الأرض الفلسطينية المستباحة بدعم بريطاني، وباعتراف دولي في سابقة خطيرة وغير شرعية أقرتها الأمم المتحدة.. حيث كرّست هذا الواقع الاستيطاني، ودخل هذا الكيان المصطنع (الوليد غير الشرعي) إلى خانة المجتمع الدولي، مقابل إلغاء الكيان العربي/الأصلي في فلسطين..!! فكان ذلك غلطة كبيرة، بل خطأ جسيماً ارتكبته الأسرة الدولية، سواء عن قصد أو من دون قصد، لم تستطع تصحيحه حتى الآن، وبعد مرور سبعة عقود، وهذا الكيان يشنّ الحروب العدوانية/التوسعية ضد العرب، مخالفاً الأهداف الأساسية للمنظمة الدولية، وغير عابئ بقراراتها المدينة والمستنكرة.

ومع تزايد الهجرة اليهودية تضاعفت أعداد اليهود المستوطنين في فلسطين مرات عدّة، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كان التوازن السكاني قد اختل في فلسطين. وجاء قرار تقسيم فلسطين بعد تأسيس "هيئة الأمم المتحدة" بضغط من القوى الغربية الكبرى، والجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية الإرهابية، فكان ذلك كلّه تمهيداً لإعلان الصهاينة عن قيام الكيان (الإسرائيلي) على الأرض الفلسطينية، مقابل نكبة الشعب الفلسطيني التي ما زالت قائمة حتى الآن.

2 -فلسطين بعد النكبة

منذ سبعين عاماً زُرِعت "إسرائيل" في فلسطين، قلب الأرض العربية كمشروع استعماري/استيطاني، فرضه المجتمع الدولي ممثّلاً بمنظّمة "الأمم المتحدة" التي أقرّت، وفي سابقة خطيرة، قيام الكيان الصهيوني فيما سمي دولة (إسرائيل)،

كان من نتيجتها إحداث نكبة مريرة لشعب فلسطين بكامله، ما بين لاجىء ومهجّر ومذبوح، ما زال يعيشها حتى الآن، وأمام مرأى العالم الذي أوجد ذلك الكيان المصطنع الذي يتنكّر لصنيع المجتمع الدولي، ويرفض كل القرارات الدولية التي تدين أعماله العدوانية، وتطالبه بتسوية عادلة تعيد الحقوق إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيّما تطبيق القرار(194) الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11، الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها بفعل الإرهاب الصهيوني.

لقد بدأت المقاومة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني من قبل النكبة، فكانت الثورة الكبرى عام (1936) ومن ثمّ في عام 1939، ولكنها اتخذت شكلاً تنظيمياً جديداً في عام 1965 بدعم من الدولة السورية ، حيث انطوت الفصائل المقاومة تحت لواء "منظمة التحرير الفلسطينية" التي أصبحت في عام 1975، ممثّلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف عربي ودولي؛ وشهدت المقاومة الفلسطينية انتفاضة أطفال الحجارة عام 1987، وانتفاضة الأقصى عام 2000 .

وبعد مرحلة من الكفاح العسكري والنضال السياسي، اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعيتها، وأصبح لها ممثلون في المنظمات العربية والإقليمية والدولية، تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة. وعلى الرغم من ذلك فإنّ (إسرائيل) ما تزال تراوغ في مواقفها للتنصل من التزاماتها تجاه السلطة الفلسطينية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، متنكّرة لكل الاتفاقات التي عقدتها مع هذه السلطة، ولا سيّما اتفاقية (أوسلو، 1993) التي نصّت على مبادئ ترتيب الحكم الذاتي للفلسطينيين، واتفاقية (شرم الشيخ 1999) التي نصّت على إجراء مفاوضات الوضع النهائي خلال سنة، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين. ولم تكتفِ دويلة الكيان الصهيوني في التنكّر لهذه الاتفاقات، بل تتمادى في التوسّع الاستيطاني وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني على أرضه وفي وطنه.

وقد شهد الصراع العربي – الإسرائيلي، ثلاث حروب عامة (1948، 1967، 1973)، إضافة إلى مشاركة الكيان الصهيوني في العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر عام 1956، واجتياح لبنان عام 1982، وحرب تموز على لبنان عام 2006، وما يجري في فلسطين من اجتياح الضفة الغربية، وحصار

غزّة، من حين إلى آخر، وما في ذلك من تدمير وتهجير، وقتل جماعي، أشبه بمحرقة، إلى درجة أصبح فيها الشعب الفلسطيني يعيش نكبة جديدة، أقسى وأشدّ من النكبة الأولى، أمام أعين العالم المتحضر الذي يقف متفرّجاً بدلاً من اتخاذ موقف حاسم وحازم تجاه ممارسات "إسرائيل" الوحشية، التي لم يشهد تاريخ الاحتلالات لها مثيلاً.

وخلال فترة الصراع الطويلة، والممارسات العدوانية الإسرائيلية على العرب، واحتلالها أراض عربية بالقوة العسكرية، صدرت عشرات القرارات الدولية عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، وتجاوزت الأربعين قراراً، منها المستنكرة للجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين، ومنها المدينة الشاجبة للممارسات الإسرائيلية لإبعاد الفلسطينيين عن وطنهم وأرضهم، ومنها المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلة وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام في المنطقة، وأبرزها القرار (242) الذي صدر بعد عدوان حزيران 1967، والقرار(338) الذي صدر بعد حرب تشرين التحريرية 1973، ومن ثمّ مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أقره مؤتمر مدريد عام 1991. ولكن (إسرائيل) وليدة المجتمع الدولي بعملية استثنائية غريبة، تمرّدت على هذا المجتمع ولم تستجب إلى أي من قراراته سواء بإنهاء حالة الصراع، أم بحلّ المشكلة الفلسطينية، وذلك لأنّها تلقى الدعم المطلق من الإدارات الأمريكية، داخل المؤسسة الدولية وخارجها.

وفي الجانب الآخر، طرحت مبادرة عربية في مؤتمر القمة العربية (بيروت 2002)، لحلّ أزمة الصراع العربي – الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة، بعد انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلّة من سورية وفلسطين ولبنان، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلّة بعاصمتها القدس الشريف؛ ومنذ ذلك الوقت مازالت (إسرائيل) ماضية في تعنتها ورفضها، كما هي حالها في التعامل مع كل القرارات الدولية والمشاريع الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة، وذلك كلّه نتيجة تقاعس المواقف العربية، وعجز الأمم المتحدة عن إلزام (إسرائيل) بقرارات الشرعية الدولية، مقابل دعم لا محدود من الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تقف إلى جانب (إسرائيل) في المحافل الدولية، وتزيد من صلفها وعدوانها، متجاهلة وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقّه في العودة إلى وطنه، والعيش في دولة مستقلّة اغتصبت وطرد منها ظلماً وعدواناً.

إنّ المعطيات السابقة تشير إلى أنّ (إسرائيل) ليست مستعدّة للسلام، وإنّما للتوسّع الاستيطاني والعمل العسكري التدميري، وأنّ الإدارة الأمريكية الداعمة لها غير جادة في تأدية الدور الحاسم في عملية السلام، لأنّ كل مواقفها وتصرفاتها منحازة إلى الجانب الإسرائيلي، وكلّ ما يصدر عنها من تصريحات لا قيمة لها، لأنّها استهلاكية جوفاء لا معنى لها على الصعيد الواقعي.

وإذا كان الوضع هكذا، والشعب العربي في فلسطين ما زال محتلاّ منذ ما قبل النكبة، ويعيش في نكبة مستمرّة تتصاعد وتيرتها بدلاً من أن تخفّ حدّتها، وهو يعاني من أبشع أنواع القهر والتجويع والتدمير، في عالم متحضّر يدّعي الحرية والعدالة والديمقراطية، فهل تبقى القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، ويستيقظ العرب من سباتهم ويتخذون مواقف استراتيجية جديدة تتّفق مع الوضع القائم، يقدّمون من خلالها الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وحقوقه المشروعة دولياً وإنسانياً؟ ويقفون بحزم في وجه المخطّط الإسرائيلي/الأمريكي لتهويد فلسطين وطمس هويتها العربية؟

إنّه امتحان صعب، بلا شك، وعلى المعنيين أن يجتازوه، ويتحمّلوا نتائجه بمسؤولية وشجاعة، قبل فوات الأوان ..ألا تكفي سبعة عقود لتصحيح خطأ أدّى إلى جريمة إنسانية اسمها "نكبة فلسطين؟!"

3 -طبيعة (إسرائيل) العدوانية

من يدّقق في هوية الكيان الصهيوني وطبيعته العدوانية، يجد أنّ كلّ شيء متاح ومباح في شريعة الصهيونية، انطلاقاً من مبادئها العنصرية وطبيعتها المعادية للبشر والأرض والحجر، بسبب عقدة الذنب والاضطهاد التاريخيّة التي تتذرّع بها، وتحلم بوطن مزعوم يجمع شتات اليهود.

ولذلك، فليس غريباً ولا مستغرباً ما يفعله الصهاينة في فلسطين المحتلّة، بشعبها وأرضها منذ سبعين سنة، في إطار ما اصطلح على تسميته بسياسة (الأرض المحروقة) التي تقضي على أي معلم من معالم فلسطين العربية، المسيحية والإسلامية، وتنفيذاً لكراهيتهم المشبعة بالحقد الذي يصبونه على كلّ ما هو على الأرض الفلسطينية، وتحت ذرائع أسطورية واهية، لاستعادة أرض الميعاد.

فلم تكفّ (إسرائيل -الصهيونية) عن ممارستها العنصرية الوحشية منذ ظهور الأطماع الصهيونية في فلسطين وحتى الوقت الحاضر، ومن قبل وعد بلفور المشؤوم قبل تسعين سنة، ذلك الوعد غير الشرعي الذي أعطاها الحقّ في إقامة (دولة يهودية) استيطانية على الأرض الفلسطينية، مخالفاً بذلك كلّ الشرائع الإنسانية.

نفّذت أبشع جرائم القتل الجماعي والمذابح التي يندى لها جبين الإنسانية، وعلى مرأى من العالم، من دير ياسين وقبية في فلسطين، إلى قانا ومروحين في جنوب لبنان؛ وحاصرت العديد من المدن والمناطق الفلسطينية، بقصد تجويع الناس والتسبّب في موت الأطفال والشيوخ؛ وبنت الجدران الإسمنتية لفصل المناطق الفلسطينية وتقطيع أوصالها، ومنع السكان من التواصل الاجتماعي والوطني؛ وذلك كلّه لترهيب الشعب العربي الفلسطيني وإجباره على الهجرة أو الرضوخ لهمجيّة الصهاينة والتسليم بالأمر الواقع الذي يفرضه الاحتلال.

وبعد أن فشلت (إسرائيل) في تحقيق أهدافها من تلك الممارسات، عمدت إلى رفع وتيرة عدوانيتها وحقدها وكراهيتها؛ فحرّضت المستوطنين، وبحماية الجنود الصهاينة، على مهاجمة المواطنين الفلسطينيين، وهم يجنون محاصيلهم من الزيتون، لا بل لجأت إلى اقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون، لترويع المواطنين الفلسطينيين وحرمانهم من مصدر عيشهم الوحيد، وربّما لطردهم وتهجيرهم من تلك المناطق، لتحلّ مكانها عصابات المستوطنين من الصهاينة الجدد الأكثر تطرفاً وحقداً تجاه العرب عامة، والفلسطينيين خاصة.

ولكنّ ذلك الإجراء العدواني لم يفلح أيضاً في تحقيق الأهداف الصهيونية الجديدة، لأنّ شجرة الزيتون مباركة ومقدّسة عند الفلسطينيين، من مسيحيين ومسلمين، وهي عنوان العطاء ورمز السلام؛ أليس من يسعى إلى السلام عليه أن يحمل بيده غصناً من الزيتون؟! وهذا طبعاً مخالف لطبيعة الصهيونية المعادية للسلام.

وتخرج (إسرائيل) ببدعة جديدة في مخطّط التهويد، فتلجأ إلى الأموات في قبورهم بعدما أخفقت في مواجهة الأحياء، وذلك في محاولة لا أخلاقية ولا إنسانية، لإزالة القبور في مقبرة تابعة إلى القدس الشرقية، منتهكة بذلك كلّ الحرمات الإنسانية والروحية تجاه المقابر والأموات، بحجة بناء (متحف التسامح). هذا المتحف

المزيّف الذي لا يمكن أن يقام، في نظر (إسرائيل)، إلاّ على أنقاض المقابر، وعلى بقايا أجساد الأموات الذين التحفوا تراب وطنهم.

والسؤال: ماذا ستعرض هذه الدولة العنصرية في هذا المتحف؟ وليس في تاريخها سَيِّئِ السمعة، إلاّ الحرب والقتل والذبح والتدمير؟!

فهل ستعرض صوراً أو مجسّمات عن مذابح دير ياسين وقبية في فلسطين؟ أم عن مجازر صبرا وشاتيلا وقانا في لبنان؟ أم لمحمّد الدرة وضحايا الغارات الوحشية والحصار على غزّة ؟ أم لضحايا القصف الهمجي في الحرب التموزية على لبنان 2006؟ أم .. وأم .. وأم .. لا تنتهي.

فأيّ متحف هذا؟ وأي تسامح ذاك الذي تتذرّع به (إسرائيل)؟ وهي العنصرية/الحاقدة بطبيعتها وأهدافها، والعدوانية بسلوكها وممارساتها؟! تشرّع القتل والتدمير، وتبيح طرد السكان الأصليين وإقامة المستوطنات على أراضيهم بالقوّة؛ تخالف الأعراف والشرائع السماوية والأرضية، وتدعّي أنها تسعى إلى السلام ؛ السلام الذي تقيمه كما تريد، وعلى حساب استلاب حقوق الآخرين واغتصاب أراضيهم وإلغاء هويتهم ووجودهم .. وبعد ذلك كلّه توهم نفسها والعالم، بأنّها تريد بناء متحف للتسامح .."يا للبجاحة"!!

لقد مارست (إسرائيل) أقسى وأشدّ أنواع التدمير للبيوت والمؤسسات ودور العبادة، فوق رؤوس أصحابها الآمنين بقصد طردهم وتهجيرهم؛ ومارست الإرهاب المنظّم (الفردي والجماعي) وهي تقتحم البيوت والمناطق، وتعتقل الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، وتذيقهم أنواعاً شتى من التعذيب. وأخيراً اقتحمت حرم المسجد الأقصى ومنعت جموع الفلسطينيين من الصلاة فيه، غير أنّ هذه الممارسات كلّها لم تمنع الشعب الفلسطيني من التمسّك بأرضه وبالمقاومة من أجل تحرير وطنه، بل زادته قوّة وصلابة.

4 -الموقف الأمريكي

يعتقد المحللون السياسيون، ولا سيّما المهتمون بأوضاع المنطقة العربية، أنّ الموقف الأمريكي من عملية السلام أصبح منكفئاً أو غائماً وغير واضح المعالم، وبشكل لا ينسجم مع وضع الولايات المتحدة ومكانتها كدولة عظمى في عالم اليوم من جهة، وبوصفها راعياً أساسياً لعملية السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991،

من جهة أخرى. إذ إنّ الموقف الأمريكي يتّسم باللامبالاة حيناً، وبالانحياز الكامل إلى جانب الكيان الصهيوني أحياناً أخرى.

لقد حدّد الرئيس الأمريكي الأسبق /ريتشارد نيكسون/ الاستراتيجية الأمريكية في منطقتنا العربية، باتجاهين/النفط وإسرائيل، حيث قال: "ما يهمّنا في الشرق الأوسط هو البترول وإسرائيل، ولو أنّهما لا يسيران دائماً في اتجاه واحد.."، وهذا يعني أنّ التزام الإدارة الأمريكية بـ "إسرائيل"، وبتفوقها العسكري، هو ما يدفع الولايات المتحدة إلى إنجاز التسوية التي تحقّق هذا الالتزام، ولا سيّما أنّها تدرك تماماً أن تصفية الصراع العربي - الإسرائيلي تتيح لها أن تحقّق الجانب الآخر من استراتيجيتها، ألا وهو السيطرة على منابع النفط .. وهذا ما يظهر في سياستها تجاه العراق ودول الخليج وإيران أولاً، وما فعلته في أفغانستان بذريعة مقاومة الإرهاب ثانياً.

وعندما طرح شمعون بيريز مشروعه في كتاب "الشرق الأوسط الجديد"، كان يرى أنّ المشكلات التي تعاني منها المنطقة، لا يمكن أن تحلّ بشكل فردي، لأنّ السوق المشتركة التي تضمّ (إسرائيل)، بحسب اعتقاده، هي مفتاح السلام والأمن في المنطقة. ولذلك يجب السعي لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية، وهكذا يحقّق هذا المشروع استراتيجية (إسرائيل) في التفوّق الاقتصادي والتكنولوجي.

ومن هنا كانت خطورة المشروع الشرق أوسطي المتمثّل ليس في الهيمنة الإسرائيلية فحسب، بل في سعيها لكي تصبح نقطة الاستقطاب المركزية في المنطقة، اقتصادياً ومالياً؛ حيث تتوقّع(إسرائيل) أن تصبح في ظلّ هذا المشروع، مركز الثقل في جميع الأنشطة الاقتصادية، ونقطة العبور إلى معظم مشروعات البنية التحتية في المنطقة. وقد عملت الإدارة الأمريكية (البوشية) ممثلة بوزيرة خارجيتها /كونداليزا رايس/ على الترويج لهذا المشروع ودعمه تحت ما سمّي بـ (الفوضى الخلاقة) التي نتج عنها من منظمات إرهابية وتكفيرية مثل (داعش والنصرة)، ولا سيّما في سورية والعراق.

ولكن، على الرغم من كلّ ما كان يمكن أن يحققه مثل هذا التصور لـ"سرائيل" بحسب شمعون بيريز، الذي يعبّر عن آراء حزب "العمل" الذي كان يتزعمه، فإنّ حزب "الليكود" عارض هذا المشروع وقاومه بشدّة، لأنّه لا يناسب

طروحاته العنصرية التي ترى ضرورة انفراد (إسرائيل) بالتقدّم والقوة، بما يمكّنها من فرض النظام الإقليمي الذي تراه ملائماً لها. ويبدو أنّ ممارسة الحكومات الليكودية كانت تطبّق هذا المبدأ، من خلال تدمير مقاومة الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني لنيل الحرية والاستقلال.

فالموقف الأمريكي يسير دائماً باتجاه تأييد العدوان الإسرائيلي/الصهيوني، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع البيت الأبيض إقناع (إسرائيل) بتنفيذ ما يتمّ الاتفاق عليه، وبرعاية من أمريكا ذاتها، بل بشروط إسرائيلية تتبنّاها الإدارة الأمريكية كاملة، كما حدث في اتفاقية "أوسلو وكامب ديفيد الأولى والثانية" بشأن التسوية مع الفلسطينيين.

وعندما تفشل واشنطن في الضغط على (إسرائيل)، تلجأ إلى التسويف والمناورة، إمّا بالدعوة إلى لقاءات جديدة مع الفلسطينيين، أو بتحميل الجانب العربي مسؤولية فشل المفاوضات، أو عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات، متجاهلة تماماً مواقف (إسرائيل) وتنصّلها من مسؤولياتها تجاه هذه الاتفاقيات، وهذا أمر يثير الاستغراب من دولة عظمى تدّعي بأنها تعمل من أجل الأمن والسلام في العالم، وضمان حقوق الإنسان.

وحتى عندما اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية التي كان سببها محاولة الاقتحام الوقح الذي قام به مجرم الحرب "شارون" برفقة أكثر من ألفي جندي إسرائيلي، إلى الحرم القدسي الشريف، والذي أصبح رئيساً لحكومة (إسرائيل)، حمّلت الإدارة الأمريكية (الكلينتونية) آنذاك، و(البوشية) فيما بعد، المسؤولية كاملة للشعب العربي الفلسطيني لأنّه يستخدم العنف – كما تسميه واشنطن - متناسية همجية / شارون، وعدم احترام (إسرائيل) للحقوق الإنسانية، وتدنيسها المتعمّد للمقدّسات المسيحية والإسلامية، دون رادع أخلاقي أو إنساني، أو قانوني..!

وعلى الرغم من كلّ ما يحدث في الأرض العربية الفلسطينية، وما يعاني منه الشعب الفلسطيني على أرضه، من قتل جماعي وتدمير، وإحراق للبيوت والمزارع، وحصار خانق للمدن والقرى، ما تزال الإدارات الأمريكية الجديدة (من بوش وأوباما إلى ترامب) تتفرّج على ما يجري في فلسطين.. وإذا ما أثار انتباهها موقف ما، وصرّحت بشيء عمّا يحدث، فإنّها تعلّل ذلك –غالباً -بما تسميه "العنف

الفلسطيني"، مطالبة بوقف المقاومة وتصفية المقاومين، من دون أن تذكر شيئاً عمّا تفعله آلة الحرب الإسرائيلية ضدّ شعب أعزل، لا يملك إلاّ الحجارة وقلوبه المؤمنة بحبّ وطنه، وحقّه في العيش الحرّ الكريم.. وتطالب الطرفين بضبط النفس، بمنطق يساوي بين الجلاّد والضحية، جاهدة لإطفاء نار المقاومة دون أن تطلب من (إسرائيل) حتى رفع حصارها عن الشعب العربي الفلسطيني.. ولتأكيد مواقفها هذه، تعمد الإدارة الأمريكية إلى التسويف والمناورة تجاه التقارير التي يقدّمها مبعوثوها إلى فلسطين المحتلّة، ولا سيّما وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، تمهيداً لخلق أجواء من الثقة المتبادلة، ربّما تفسح المجال لعودة الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) إلى طاولة المفاوضات.

ولكنّ الموقف اللافت للنظر هو أن الإدارة الأمريكية تركّز جهدها في الواقع العملي، على جانب واحد فحسب، وهو وقف المقاومة، وتهمل ما يجب أن يلازمه من وقف بناء المستوطنات، وفكّ الحصار الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني.

فالفلسطينيون لا يملكون المدافع والدبابات، وإنّما يتصدون لنيران الأسلحة الإسرائيلية المدمّرة، بحجارتهم وصدورهم العارية.. وهذا يعني أنّ على الجانب الإسرائيلي أن يوقف نار اعتداءاته الوحشية على الشعب الفلسطيني الأعزل، وينسحب من الأراضي الفلسطينية، ويعترف بالحقوق التاريخية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في أرضه ومقدّساته، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

لكنّ الإدارة الأمريكية غضت بصرها عن ذلك كلّه، وقزّمت الأمور إلى درجة رأت فيها أنّ وقف رشق الحجارة الفلسطينية على دبابات العدو، التي تمطر السكان والبيوت بالقنابل المدمّرة، هو الذي سينهي حالة الصراع المزمنة والمتأزّمة، ويحقّق بالتالي التسوية التي تريدها أمريكا على الطريقة الإسرائيلية، التي تعني استسلام الفلسطينيين والعرب للشروط الصهيونية.

لا شكّ أنّ هذه المواقف وغيرها، تعطي انطباعاً بأنّ الإدارة الأمريكية أمام موقفين متناقضين ظاهرياً، ولكنّهما متطابقانِ ضمنياً؛ فهي إمّا غير مهتّمة كما يجب، بعملية السلام في المنطقة، وإمّا أنها تتبنّى المواقف الإسرائيلية .. و(إسرائيل)

كما هو ثابت، لا تريد السلام لأنّه يتناقض من منطلقاتها وأهدافها في العدوان والاحتلال، والتوسّع غير المحدود..!

لكنّ الإدارة الأمريكية التي تصرّ على الانفراد بالقضية الفلسطينية، وإبعاد القوى الدولية الأخرى، وتنحية المنظمة الدولية جانباً، تريد، كما أثبتت وقائع المراحل المتعاقبة، حلّ قضية الصراع العربي - الصهيوني على حساب العرب وحقوقهم، وهو أمر مؤكّد أنّ العرب الشرفاء لن يقبلوا به أبداً..؟!

5 -**الموقف العربي**

لقد خلّفت المتغيرات التي حدثت في العقدين الأخيرين وضعاً جديداً في العالم أجمع، وفرضت على المنطقة العربية مرحلة جديدة من التعامل مع الأحداث، ولا سيّما الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث كانت (إسرائيل) خلال المرحلة الماضية، تعطّل أي تقدّم في عملية السلام، الأمر الذي أدّى إلى تراجع هذه العملية، بل إلى دفنها، كما يظهر من خلال تصريحات الحكومة الصهيونية، وممارساتها ضد الشعب العربي الفلسطيني، وعدم الاستجابة للجهود التي تبذل لوقف العمليات الوحشية الإسرائيلية، حتى إنّها تضع شروطاً تعجيزية لوقف المقاومة الفلسطينية، والعودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا لا يدع مجالاً للشك بأنّ (إسرائيل) بسياساتها العمالية والليكودية، تحاول الالتفاف على كلّ خطوة متقدّمة نحو الحل السلمي.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرّف، ومن خلال تصوّراتها عن الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية، التي لا تنسجم إلاّ مع السياسة الإسرائيلية التي لها مصلحة أيضاً في إعادة ترتيب المنطقة وفقاً لما تضعه من تصورات: سياسية واقتصادية، فإن التصوّر الرئيس الغائب هو التصوّر العربي الذي يجب أن يترجم قدرة العرب مجتمعين على التعامل مع التطورات المطروحة، وفي إطار استراتيجية عربية واحدة موحّدة، تضمن حاضر الأمة العربية ومستقبلها.

ومن الغريب والمؤلم، في الوقت ذاته، أن نرى الولايات المتحدة، ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين، ترسم استراتيجيتها في المنطقة العربية بما ينسجم ومصالح (إسرائيل)، ولا سيّما بعدما أطلق الرئيس الأمريكي (أيزنهاور) مبدأه الشهير "ملء الفراغ في الشرق الأوسط"، بينما نجد العرب يتعثّرون في حماية

حاضرهم ومستقبلهم، فلم يستطيعوا رسم استراتيجية عربية للتخلّص ممّا يعانون، ولضمان مصالحهم، بل يحصل العكس تماماً في بعض الأحيان، من نزاعات وخلافات، بل تآمر بعضها على بعض، كما يحدث في دعم الإرهاب التكفيري والعصابات المسلّحة ضدّ الدولة السورية، وتناسي القضية العربية المركزية، قضية فلسطين بأرضها وشعبها ومقدّساتها.

وانطلاقاً من هذا الواقع، تعدّ المرحلة التي تمرّ بها المنطقة العربية، في الوقت الحاضر، مرحلة خطيرة وحاسمة، بأبعادها المختلفة، في رسم السياسة الإقليمية العامة.. وهذا يمكن أن يكون حافزاً، أو نقطة انطلاق نحو بناء، أو بالأحرى إعادة بناء، نظام عربي فاعل ومؤثّر في السياسات الإقليمية والدولية، أو ذوبان النظام العربي إلى عدّة نظم فرعية، ملحقة بنظم دولية وإقليمية أخرى.

وإذا لم تكن ثمّة مؤسّسة عربية/ قومية في الوقت الراهن، يمكنها أن تقوم بهذه المهام القومية، ولا سيّما بعد تعطيل الجامعة العربية، فإنّه من الضروري إعادة بناء هذه الجامعة، وتطوير ميثاقها، وتفعيل دورها بعيداً عن الهيمنة والمحسوبية، بحيث تأخذ قراراتها الطريق إلى التنفيذ الفوري والفاعل لمصلحة الأمة العربية وليس لمصلحة جهة أو فئة معينة، كما يحدث فيها الآن بحيث فقدت شرعيتها وثقة الشعب العربي باجتماعاتها وقراراتها تجاه قضايا الأمة.

إنّ الأوضاع العربية/الداخلية، تزيد من حجم التحديات الخارجية وتأثيراتها الحالية والمستقبلية، وهذا يتطلّب إعادة العلاقات العربية - العربية إلى طبيعتها، وتفعيلها من دون تأخير، وذلك بنبذ الخلافات ودرء الأخطار التي يحملها الإرهاب والفكر التكفيري لمصلحة العدوّ الصهيوني؛ فالتحديات التي تواجه الدول العربية كبيرة ومتنوّعة بطبيعتها وأبعادها، وإنّ الواقع العربي بعلاقاته السلبية، يتطلّب معالجة سريعة وناجعة لتلك الاختلافات التي يعاني منها النظام العربي العام، لإعادة رسم صورة هذا النظام وفق مقتضيات المرحلة الراهنة، والانطلاق منه إلى الأمام بثقة واطمئنان..

فلا يمكن لأي قطر عربي بمفرده، مهما امتلك من إمكانيات وطاقات بشرية وطبيعية، أن يتكامل مع نفسه، ويواجه التحديات بنفسه، وبمعزل عن محيطه العربي الكبير الذي يشكّل معه وحدة سياسية واقتصادية وأيضاً عسكرية،

إذا ما تكاملت هذه العناصر (العوامل) فيما بينها بإرادة مشتركة، وبعمل عربي مشترك قادر على التفعيل والمواجهة، بل على المنافسة أيضاً..!

وهنا لا بدّ من العمل الجاد على تفعيل المؤسسات الثقافية العربية والاتفاقات الثقافية بين الدول العربية، وتفعيل المؤسسات الاقتصادية العربية التي تمّ إنشاؤها منذ زمن، ولا سيّما السوق العربية المشتركة، ومعاهدة الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، اللتان أحدثتا قبل سنوات عدّة من التفكير بالسوق الأوروبية المشتركة، وكذلك ميثاق العمل الاقتصادي القومي/العربي عام 1980. وهذا لا يعني تجميع طاقات فحسب، وإنّما هو تفعيل للطاقات والقدرات العربية، من خلال تفعيل هذه الاتفاقيات بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة، الإقليمية والدولية. وذلك يضمن تعاوناً عربياً وتكاملاً اقتصادياً وعلمياً، يخدم المصلحة العليا للأمة العربية، وفق رؤية استراتيجية متكاملة تربط بين الواقع الراهن والمستقبل المتوقّع/المنشود.

ولا شك أن دراسة المستقبل لا تعني هروباً من مواجهة الواقع، بل هي تنبيه للمشكلات التي تتخطّى هموم الحاضر الثقيلة، التي تفرض علينا عدم الاكتفاء بمواجهة ما هو آني وعاجل، بل نضع في حساباتنا تحديات المستقبل وأزماته ومخاطره. فإن لم نخطّط لمستقبلنا، فسوف يخطّطه لنا الآخرون. ويكفي ما فاتنا من تجاهل التحديات التي تواجهنا، وتحيط بنا، ويخطّط لها من الخارج.. ولم نكن أمامها بموقع الفاعل والمؤثّر الإيجابي.

إنّ الأمة العربية بأقطارها مجتمعة، هي الآن أمام مشروع (صهيوني - داعشي – إرهابي – تكفيري) يستهدف حاضرها ومستقبلها، بل وجودها وهويتها الحضارية والإنسانية، وربّما كان هذا المشروع صورة أخرى لـ "إسرائيل الكبرى"، ولكن بخطوط وألوان تناسب نظام العصر، بتوزّعه السياسي والجغرافي، وما ينتج عن ذلك من توزيع استثماري / اقتصادي يخدم مصالح أطراف معيّنة.

ولكن من الغريب أنّ بعض الدول العربية ما زالت تتجاهل هذا المشروع عن قصد أو من دون قصد، وتتهافت للتقرّب من الكيان الإسرائيلي وكسب ودّه، بالزيارات التي أصبحت مكشوفة للملأ، أو بالتصريحات الإعلامية، حتى إنّ بعض الوزراء العرب (المعروفين بمواقفهم غير العربية) يصرحون علانية وعلى شاشات التلفزة، بلا خجل أو حياء، بأنّ الكيان الإسرائيلي لا يشكّل خطراً على الأمة

العربية، بل الخطر في إيران، مع أنّ إيران أعلنت منذ نجاح ثورتها على الشاه وما زالت على موقفها، أنّها تريد علاقات طيبة مع جيرانها، وأنّ تحرير فلسطين من أولوياتها، في مقابل تصريح /بنيامين نتنياهو/ رئيس وزراء هذا الكيان بأنّ علاقاته جيدة مع بعض الأقطار العربية.

ومهما يكن الواقع العربي، فإنّ الخيار الوحيد أمام الأمة العربية هو خيار حتمي من خيارين لا ثالث لهما؛ فإمّا أن تندمج أولاً وتتماهى فيما يفرض عليها، في أنظمة إقليمية يروج لها تحت عناوين مختلفة: شرق أوسطية – شراكة متوسطية)، وإمّا أن تعي ذاتها وتعمل على إحياء هذه الذات الإنسانية، وتفجير مكوناتها الحضارية، لبناء نظام عربي قوي تكون له تأثيرات واضحة، ودائمة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقادر على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا ما يحتم على الدول العربية أن تسارع إليه في إطار مشروع قومي/نهضوي، يواجه المشروع (الصهيو -أمريكي)، ويحقّق طموحات الشعب العربي، على امتداد الوطن الكبير، وفي مقدّمته تحرير الأراضي التي يحتلّها العدو الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.!!

6ـ الموقف الدولي

زرعت دويلة (إسرائيل) في قلب الأرض العربية كمشروع استعماري/ استيطاني، وكرأس جسر للقوى الغربية الطامعة في المنطقة. وقد فُرض تمرير هذا المشروع على المجتمع الدولي، ممثّلاً بمنظّمة "الأمم المتحدة" التي أقرّت، وفي سابقة خطيرة، قيام (إسرائيل) عام 1948، التي تنكّرت منذ ذلك الحين وحتى الآن لصنيع المجتمع الدولي، ورفضت باستمرار كل القرارات الدولية التي تدين أعمالها العدوانية..

لقد كرّست الأمم المتحدة هذا الواقع الاستيطاني، باعترافها بهذا الكيان المصطنع من قرار التقسيم (1939) وحتى النكبة (1948) بدلاً من الاعتراف بشرعية الدولة الفلسطينية، لشعب جذوره في أرضها منذ آلاف السنين.. وتمّ تسجيل الكيان الصهيوني غير الشرعي في خانة المجتمع الدولي، ومن هنا بدأت غلطة الأسرة الدولية التي لم تستطع إصلاحها حتى الآن، لأنها تركت هذا الكيان

(اللقيط) المصطنع من دون ضوابط أو التزامات، فراح يشنّ الحروب العدوانية ضد العرب بهدف الاحتلال والتوسّع والاستيطان، مخالفاً الأهداف الأساسية للمنظمة الدولية في منع الحروب والاحتلال باستخدام القوّة.

وإذا كانت الأسرة الدولية ارتكبت خطأً، وكرّست جريمة الدول الاستعمارية بالانتداب أولاً، وبإقامة كيان استيطاني/عنصري ثانياً، مقابل تجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني، فلماذا لا تأخذ هذه الأسرة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة، موقفاً حازماً تجاه هذا الكيان الذي لم يتوقّف عن التمرّد على قراراتها الشرعية، وإظهار عقوقه حتى تجاه الدول التي أنجبته ورعته، وتركت له الحبل على الغارب، حتى أصبح مشكلة بالنسبة لها وللأسرة الدولية كلّها، إلى حدّ انفلات زمام أموره منها..!

أما آن الأوان لكي تقف الأسرة الدولية وتنصف الجانب العربي، ولا سيّما الشعب الفلسطيني الذي يعاني من القتل والتدمير الإسرائيلي، مقابل الإهمال الدولي، على مدى يزيد على سبعة عقود، وهو يناضل ويطالب بحقوقه المشروعة الممثّلة بعودته إلى أرضه، وإقامة دولته المستقلّة على تراب وطنه التاريخي..؟!

أما آن الأوان للأسرة الدولية أن تأخذ دوراً أكثر جدية وحزماً، لإلزام (إسرائيل) بحدودها (إذا كان لها حدود) بالإقرار بحق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة، مع أنّها لم تستطع حتى الآن أن ترسم حدودها بسبب أهدافها العدوانية/التوسعية والاستيطانية (من النيل إلى الفرات)، وإثبات وجودها المزعوم على حساب إلغاء الآخر، وليس في فلسطين فحسب، وإنّما أيضاً في الجولان السوري، وجنوب لبنان.

لقد طلب /مناحيم بيغن/ رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي الأسبق، من الرئيس الأمريكي الأسبق /ريتشارد نيكسون/ أن يعترف بحدود (إسرائيل)، فأجابه الرئيس نيكسون: "بأية حدود تريدون أن نعترف لكم بها؟ هل حدود 1939؟ أم حدود 1948؟ أم حدود 1967؟ أم حدود 1973؟ أم .... أم ....؟ حدّدوا حدودكم أولاً، ومن ثمّ طالبوا بأن نعترف بها..!!

إنّ الأسرة الدولية، الآن، أمام امتحان تاريخي لكي تصحّح خطأً ارتكبته، وتراكم على مدى سبعة عقود، وتأخذ موقفاً رادعاً وحاسماً تجاه ممارسات (إسرائيل) العدوانية / المتكرّرة على العرب عامة، وعلى الفلسطينيين خاصة، حيث يستمرّ الاحتلال الإسرائيلي في مسلسل حصار المدن والمخيمات الفلسطينية، وعمليات القتل الجماعي وتدمير البيوت فوق رؤوس أصحابها، والتعدي على حرمات الأماكن المقدّسة .. وترفض (إسرائيل) عشرات القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، والمطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف.

كما ترفض (إسرائيل) قرار الأمم المتحدة بعدم شرعية ضمّ الجولان السوري إلى" الكيان الإسرائيلي". حتى إنّ رؤساء حكومات هذا الكيان، صرّحوا مراراً بأن استئناف مفاوضات السلام مع سورية، سيكون ثمنه انسحاب (إسرائيل) من الجولان، وهذا لن يحصل .. ويتحدّثون وكأن الجولان ملك لهم، وتناسَوا أنّ دويلتهم المصطنعة (إسرائيل) قامت أصلاً على العدوان والاحتلال والاستيطان، في ظروف دولية استثنائية هُيئت لها.

فهل تستطيع الأسرة الدولية، ولا سيّما في ضوء الحديث عن إصلاح المنظمة الدولية الممثلة لهذه الأسرة، أن تجتاز هذا الامتحان بصدق وموضوعية وشجاعة، فتنصف الفلسطينيين المُعتدى عليهم وتعيد إليهم حقوقهم؟ وتحقّق بالتالي تسوية عادلة في المنطقة؟

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد أدّت مهامها فعلاً وفق مبادئها وميثاقها، في ضمان حقوق الشعوب ومنع العدوان واحتلال الأراضي بالقوة، والحفاظ على الأمن والسلم في العالم..!

إنّه سؤال كبير، بطبيعته وأبعاده ..والإجابة عنه في أروقة مجلس الأمن الدولي..!!

المراجع

أولاً -الكتب:

-أشتية، محمد (2015) المختصر في تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت.

- تاير، ألن (1966) تاريخ الحركة الصهيونية –تحليل الدبلوماسية الصهيونية (1817 -1947)، دار الطليعة، بيروت.

- الدباغ، مصطفى مراد (1978) بلادنا فلسطين، المجلد 11، بيروت .

- المناصرة، عز الدين (2014) فلسطين الكنعانية، جامعة فيلاديفيا، عمّان .

ثانياً -الوثائق:

-مؤتمر (بازل) الصهيوني في سويسرا (29 / 8 /1897) الذي شجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين بإشراف المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية لجمع الأموال.

- قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (151) تاريخ 29 تشرين الثاني، 1947، إلى دولتين: فلسطينية ويهودية.

- قرار مجلس الأمن (242) تاريخ 22 تشرن ثاني 1967، بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب الخامس من حزيران، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

- قرار مجلس الأمن (338) تاريخ 22 تشرن أول 1973، وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني من جهة، وسورية ومصر من جهة أخرى، وتنفيذ مضمون القرار 242، بجميع أجزائه.

- مقررات مؤتمر مدريد للسلام (1 تشرن أول 1991) واعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام.

- اتفاقية (أوسلو) 9/13 / 1993 وإعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي/ الانتقالي للفلسطينيين.

- اتفاقية (شرم الشيخ) 9/7 / 1999، التي نصّت على إجراء المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الإسرائيلي خلال سنة حول الوضع النهائي للدولة الفلسطينية، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين

- مبادرة مؤتمر القمة العربية في بيروت (28 /2002/3) بانسحاب العدو الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلّة حتى حدود الرابع من حزيران 1967، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار 194، وقبول قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

نظام ابن سلمان ... أخذته العزة بالإثم !!

د. تركي صقر*

لم تعد العلاقات بين العرش السعودي والكيان الصهيوني سرّاً من الأسرار بل باتت تضج بها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية، وتجاوزت حتى متعلقات التطبيع بين الطرفين، ووصلت إلى مرحلة توظيف "إسرائيل" إمكانيات المملكة لإقناع باقي الدول العربية والإسلامية بالمبادرة للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي وإلغاء أي أثر لكون هذا الكيان هو العدو الرئيس للأمة، كما وصلت إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون في قضايا المنطقة، وخاصة ما يتعلق في استخدام المجموعات الإرهابية التكفيرية التي تغذيها السعودية لصالح الأهداف المشتركة، ومنها شن حروب الاستنزاف على محور المقاومة وتطويق إيران داخلياً وخارجياً وعدُّها العدوَّ الأول للعالم العربي والإسلامي.

* باحث سوري، عضو جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

إن خطوات الهرولة السعودية نحو الكيان الصهيوني أضحت تسابق الزمن تنفيذاً لتعليمات الرئيس دونالد ترامب أثناء زيارته المشهورة للرياض في أيار 2017م، و(شَفَط) بها أكثر من 450 مليار دولار، وبات الحديث عن التطبيع بين النظام السعودي و"إسرائيل" على المكشوف ويجري جهاراً نهاراً، وسقطت آخر أوراق التوت التي كان عرش المملكة الوهابية يغطي بها عورات علاقاته الحميمة المخفية مع الحكومات الإسرائيلية عندما تم كشف النقاب للمرة الأولى عن وثيقة تتضمن رسالة موجهة من وزير الخارجية عادل الجبير إلى ولي العهد محمد بن سلمان، وفيها خلاصة مباحثات وتوصيات حول مشروع إقامة علاقات بين السعودية و"إسرائيل"، استناداً إلى ما أسماه اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهي عملياً شراكة من طرف واحد، أي شراكة استخدام المملكة بأموالها الهائلة وبموقعها الديني بالنسبة إلى البلاد العربية والإسلامية لمصلحة المشروع الصهيو/أمريكي في المنطقة.

إن الوثيقة هي الأخطر تاريخياً في سياق سعي النظام السعودي المستمر لتصفية القضية الفلسطينية، وذلك بعد اتفاق كوينسي (اسم الطرّاد الذي التقى على متنه روزفلت الملك السعودي المؤسس عبد العزيز عام 1945م) والمتضمن أن للحكم الملكي السعودي حقَّ الحماية العسكرية الأمريكية ليس مقابل الحصول على النفط فقط وإنما مقابل اتفاق سري وافقت السعودية بموجبه على إقامة "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين، وهي الموافقة ذاتها التي كانت بريطانيا قد حصلت عليها من النظام السعودي بعد وعد بلفور وقيام مملكة بني سعود، وتتالت بعدها الوقائع التاريخية التي تثبت استمرار العلاقات السعودية /الإسرائيلية من دون توقف، وإن كانت تحاط بالسرية التامة إلا أنها أضحت مكشوفة للقاصي والداني مؤخراً من خلال تبادل الزيارات واللقاءات، وليس آخرها زيارة ولي العهد ذاته للكيان الصهيوني التي حاول نفيها بعد افتضاح أمرها.

إن الوثيقة المذكورة أعلاه رسالة وزير الخارجية السعودي إلى ولي العهد. تكشف حجم التنازلات التي تنوي الرياض تقديمها في سياق تصفية القضية الفلسطينية، وهاجسها الحصول في المقابل على عناصر قوة ضد إيران وسورية والمقاومة وعلى رأسها حزب الله.

وفي ما يأتي نص الوثيقة:

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

عاجل جداً .. وسري للغاية

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ــ حفظه الله

أتشرف بأن أرفع إلى سموكم مشروع إقامة العلاقات بين المملكة ودولة إسرائيل استناداً إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تمت مناقشته مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على توجيهكم السامي الكريم:

إن المملكة العربية السعودية هي مهبط وحي الإسلام، وأرض الحرمين الشريفين، ويتّجه أكثر من 1,6 مليار مسلم نحو مكة المكرمة خمس مرات في اليوم في صلواتهم، ولها تأثير كبير وقوة دبلوماسية تضفي المصداقية للمساعي نحو السلام ومواجهة إيران بزيادة العقوبات المتعلّقة بالصواريخ الباليستية وإعادة النظر في الاتفاق النووي الإيراني. والمملكة كانت تعهدت في اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن أي مسعى أمريكي ــ سعودي هو مفتاح النجاح، حيث إن السعودية هي الدولة الأمثل في العالمين العربي والإسلامي لحشد الآخرين نحو حل، ولا يمكن لأي حل للقضية الفلسطينية أن يكتسب الشرعية ما لم تدعمه المملكة العربية السعودية، كونها قبلة المسلمين.

إن تقارب المملكة العربية السعودية مع "إسرائيل" يتضمن مخاطرة من قبل المملكة تجاه الشعوب الإسلامية، لما تمثله القضية الفلسطينية من مكانة روحية وإرث تاريخي وديني، ولن تُقدم المملكة على هذه المخاطرة إلا إذا شعرت بتوجه الولايات المتحدة الصادق ضد إيران التي تقوم بزعزعة استقرار المنطقة من خلال رعايتها للإرهاب، وسياساتها الطائفية، وتدخلها في شؤون (الغير)، وخصوصاً أن هذا السلوك الإيراني قد أدانه العالم الإسلامي بالإجماع بشكل رسمي خلال مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مدينة اسطنبول في شهر أبريل عام 2016

وبناء على ذلك، فإن مشروع السلام الذي تقترحه المملكة يقوم على الآتي:

أولاً: إن أي تقارب بين المملكة و"إسرائيل" مرهون بتكافؤ العلاقة بين البلدين، فعلى المستوى العسكري تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في

منطقة الشرق الأوسط، مما يمنحها عامل التفوق في توازن القوى إقليمياً، وبناء على ذلك فإنه ينبغي السماح للمملكة امتلاك مثل هذه المقومات الردعية أو تجريد إسرائيل منها.

ثانياً: ستسخر المملكة العربية السعودية قدراتها الدبلوماسية وعلاقاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية ومع الدول العربية والإسلامية لتسهيل إيجاد الحلول المعقولة والمقبولة والمبتكرة بشأن القضايا المختلف عليها في البنود المتضمنة في المبادرة العربية للسلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، ومن خلال تبني الولايات المتحدة للمبادرة بطرح الحلول الإبداعية للمسألتين الرئيستين، وهما مدينة القدس، واللاجئون الفلسطينيون، كالآتي:

اتفاق المبادئ الرئيسية يتبعه لقاء بين وزراء الخارجية ثم قمة بدعوة من ترامب

1 ــ إخضاع مدينة القدس للسيادة الدولية، من خلال تبني مشروع بيل لعام 1937 ومشروع الأمم المتحدة لعام 1947 حول القدس، وهما مشروعان دوليان للتقسيم قد أوصيا بعدم ضم المدينة للدولتين اليهودية والعربية المقترح إقامتهما ووضع المدينة تحت السيادة الدولية، ونصّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 1947/11/29 القاضي بتقسيم فلسطين على إخضاع مدينة القدس لنظام دولي خاص تدار بموجبه من جانب الأمم المتحدة، وأن يقوم مجلس الوصاية بتعيين مسؤوليات الجهة المديرة للمدينة وواجباتها، ونص مشروع التدويل على عدم جواز اتخاذ أي طرف من الأطراف المتنازعة القدس عاصمة له.

2ــ أما عن قضية اللاجئين الفلسطينيين فتؤكد السعودية سعيها لتوطينهم حيث هم، فمن الممكن للمملكة الإسهام بدور إيجابي إضافي في حل قضية اللاجئين من خلال دعم اقتراحات مبتكرة وجريئة مثل:

ــ إلغاء توصية جامعة الدول العربية الذي لا يزال سارياً منذ خمسينيات القرن الماضي، والداعية بعدم تجنيس الفلسطينيين بجنسية أي بلد عربي.

ــ بذل الجهود لتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على البلدان العربية وإعطائهم جنسياتها وتوطينهم فيها.

ثالثاً: اقترحت المملكة في اتفاق الشراكة مع الرئيس ترامب أن السعودية والولايات المتحدّة يحتاجان للتوصّل إلى اتفاق حول المبادئ الرئيسية للحل النهائي، ويتبع ذلك لقاء بين وزراء الخارجية في المنطقة بدعوة من الولايات المتحدّة بهدف الوصول للقبول من الأطراف حول هذه المبادئ.. يدعو الرئيس ترامب بعد ذلك قادة من المنطقة

لتبني هذه المبادئ، وتبدأ المفاوضات بعد ذلك على الاتفاق النهائي وتعاون استخباري مكثّف في محاربة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرّات المدعوم من إيران وحزب الله.

رابعاً: إن الدور الأكثر فاعلية للسعودية هو أن تدعم وتحشد الآخرين نحو حل يحقق عصراً جديداً من السلام والازدهار بين إسرائيل ودول العالم العربي والإسلامي.

وفي مستهلّ تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لن يكون التطبيع مقبولاً للرأي العام في العالم العربي، لكن السعودية ترى أن انسجام التقنيات الإسرائيلية مع القدرات الاقتصادية لدول الخليج وحجم أسواقها، والطاقة البشرية العربية، سيطلق القدرات الكامنة للشرق الأوسط ويحقق الازدهار والاستقرار والسلام.

خامساً: إن الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني هو أطول صراع في المنطقة، وقد استخدمه المتطرفون لتبرير أفعالهم، كما شتّت انتباه الأطراف الفاعلة في المنطقة من التركيز على الخطر الرئيسي على المنطقة وهو إيران.

إن حل هذا النزاع سيفتح المجال أمام التعاون الأمني والتجاري والاستثماري، وتعاون أكثر فاعلية في التصدّي لإيران، وعليه فالطرفان السعودي والإسرائيلي متفقان على الآتي:

ــ المساهمة في التصدّي لأي نشاطات تخدم السياسات العدوانية لإيران في الشرق الأوسط.

ــ زيادة العقوبات الأمريكية والدولية المتعلّقة بالصواريخ الباليستية الإيرانيّة.

ــ زيادة العقوبات المتعلّقة بالرعاية الإيرانية للإرهاب حول العالم.

ــ إعادة نظر مجموعة (خمسة + 1) في الاتفاق النووي مع إيران لضمان تنفيذ شروطه حرفياً وبشكل صارم.

ــ الحدّ من وصول إيران إلى أرصدتها المجمّدة، واستغلال الحالة الاقتصاديّة المترديّة لإيران وتسويقها لرفع درجة الضغط على النظام الإيراني من الداخل.

ــ التعاون الاستخباري المكثّف في محاربة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرّات المدعوم من إيران وحزب الله .

أطال الله بقاءكم وأدام عزكم

عادل الجبير

وزير الخارجية

وهكذا لم يعد نظام الحاكم بأمره الملك القادم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يأخذ بقاعدة "وإن ابتليتم بالمعاصي فاستتروا" بالنسبة للعلاقة مع الكيان الصهيوني، فقد وجه وسائل إعلام المملكة للذهاب إلى تل أبيب ونشر لقاءات وتصريحات لكبار المسؤولين الإسرائيليين. ففي سابقة في الإعلام العربي والسعودي تحديداً أجرى موقع صحيفة "إيلاف" السعودي مقابلة مع رئيس أركان جيش العدو الإسرائيلي **غادي إيزنكوت** في مكتبه بمقر هيئة الأركان الإسرائيلية بتل أبيب، تداولتها أكثر من وسيلة إعلام إسرائيلية، مقتبسة بعضاً مما جاء على لسان إيزنكوت، خاصة في ما يرتبط بالعلاقة بين الرياض وتل أبيب وقول الجنرال الإسرائيلي حرفياً: إن "هناك توافقاً تاماً" بين "إسرائيل" والسعودية، وإنها لم تكن يوماً من الأيام عدوة لنا.

وقالت "إيلاف" على موقعها في سياق تقديمها للمقابلة: إنها "مقابلة حصرية مع إيلاف، هي الأولى مع صحيفة عربية"، وأكد الجنرال الإسرائيلي أنه يتابع ما تنشره "إيلاف" إلى جانب اهتمامه بالإعلام العربي، معبّراً بحسب الصحيفة نفسها عن "سروره بهذه الفرصة للتحدث عبر الإعلام العربي عن "إسرائيل" عسكرياً وسياسياً.

والمقابلة تطرقت إلى أكثر من نقطة تتصل بالعلاقات السعودية - الإيرانية والتصعيد الإسرائيلي ضد طهران والأزمة السورية وحزب الله و"استقالة" رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري.

ولعل أبرز ما حملته المقابلة "الحصرية" مع رئيس أركان العدو الإسرائيلي هو ملف المصالح الإسرائيلية السعودية، حيث أكد إيزنكوت أن "للسعودية وإسرائيل مصالح مشتركة ضد التعامل مع إيران"، مضيفاً أن "المخطط الإيراني هو السيطرة على الشرق الأوسط بوساطة هلالين شيعيين الأول من إيران عبر العراق إلى سورية ولبنان، والثاني عبر الخليج من البحرين إلى اليمن وحتى البحر الأحمر، وهذا ما يجب منع حدوثه. وتعدُّ تصريحات إيزنكوت الأولى من نوعها لشخصية عسكرية إسرائيلية رفيعة تتحدث عن العلاقة بين تل أبيب والرياض بهذا الشكل.

لاغرو بعد هذا كله أن تزداد خطوات التقارب وتطوير العلاقات بين العرش السعودي والكيان الصهيوني، وتزداد مسارعة أتباع بني سعود للقاء حكام بني

صهيون والارتماء في أحضانهم، حيث لم تعد اللقاءات والزيارات المتبادلة بعيدة عن الأضواء وفي الغرف المغلقة بل باتت على المكشوف وتحت أضواء وسائل الإعلام الساطعة. ولا يكاد يمر أسبوع أو أسبوعان إلا تنشر الصحف الإسرائيلية بالعناوين العريضة أخبار الاجتماعات والمحادثات بين الطرفين، ومؤخراً نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن ضابط المخابرات السعودي السابق اللواء **أنور ماجد عشقي** عقد اجتماعات عدة مع مسؤولين إسرائيليين. وختم لقاءاته قائلاً لمن التقاهم: نلتقي في الرياض إن شاء الله، في السنة القادمة.

وبالطبع هذه ليست المرة الأولى التي يزور فيها علناً عاشق الإسرائيليين **أنور ماجد عشقي** الكيان الصهيوني على رأس وفد كبير من الأكاديميين ورجال الأعمال السعوديين وبأوامر مباشرة من النظام السعودي، فقد زارها مرات عديدة تحت غطاء التعاون مع مراكز الدراسات والبحوث الإسرائيلية بوصفه رئيساً للمعهد السعودي للدراسات الاستراتيجية، علماً أنه شغل مناصب مختلفة في الجيش السعودي وهو اليوم جنرال متقاعد، كما عمل في وزارة الخارجية السعودية، وكان مستشاراً للسفير السعودي بندر بن سلطان في واشنطن، وهو من المقربين للديوان الملكي ودوائر القرار في الرياض، ويكثر الظهور على القنوات الفضائية غير السعودية مدافعاً عن سياسات الحكم السعودي بما فيها عدوانه الهمجي على اليمن ودعمه للعصابات الإرهابية في سورية والعراق.

ومن الصعب تعداد اللقاءات المباشرة بين أتباع المملكة ومسؤوليها الكبار والمسؤولين الإسرائيليين، فقد جرت ستة لقاءات سرية بين السعودية والكيان الصهيوني، وسبق أن أكد تقرير لموقع "بلومبيرج" 4 حزيران 2017م، في معرض تعليقه على لقاء "أنور عشقي" و"دوري جولد" أن "هذا اللقاء في مجلس العلاقات الخارجية سبقه خمس جلسات سرية عقدت منذ بداية عام 2014 بين ممثلين عن "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية وذلك لمناقشة العدو المشترك، إيران، ما يعني أن هذا اللقاء هو السادس. وكشفت "بلومبرج" أن اللقاءات الثنائية الخمسة السابقة دارت على مدار 17شهراً في الهند وإيطاليا وجمهورية التشيك، وقال أحد المشاركين الصهاينة في اللقاء وهو جنرال إسرائيلي متقاعد يدعى "شمعون شابيرا": "لقد اكتشفنا أن لدينا المشاكل نفسها والتحديات نفسها وبعض الإجابات نفسها".

ولكن اللقاء الأكثر إثارة هو الذي عقده زعيم حزب "هناك مستقبل" الإسرائيلي "يائير لبيد" في نيويورك يوم الأربعاء 30 أيلول 2015م بالأمير السعودي تركي الفيصل مدير المخابرات السابق، الذي كان علنياً بين الطرفين بحسب ما أورد موقع الخليج الجديد، وسبق للفيصل أن أجرى لقاءات سابقة مع مسؤولين إسرائيليين، وفي السنوات الأخيرة التقى "الفيصل" مسؤولين إسرائيليين كباراً بينهم الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" اللواء احتياط "عاموس يدلين" الذي يترأس الآن معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

وانتقل حكام السعودية إلى مرحلة خطيرة من التمادي في حربهم ضد إيران وذلك بمحاولة لعب أوراق الإرهاب في الداخل الإيراني، حيث ظهرت إلى العلن علاقاتهم مع منظمة ما يسمى مجاهدي خلق المناهضة للثورة الإيرانية التي تقوم بعمليات إرهابية داخل إيران. فقد شارك تركي الفيصل في مؤتمر للمنظمة في باريس، وقال في كلمته أمام المؤتمر: إنه "من الأجدر بخامنئي وروحاني الانتباه لمشاكلهما في الداخل، مبيناً أن المعارضة الإيرانية ستحقق مبتغاها في رحيل نظام ولاية الفقيه ". ورد الفيصل على هتاف الحضور في المؤتمر: "الشعب يريد إسقاط النظام"، بقوله: "وأنا أريد إسقاط النظام".

وبغض النظر عن أن هناك أهدافاً مشتركة مباشرة وآنية بين حكام الرياض وحكام تل أبيب، ومنها إنهاك محور المقاومة وإضعاف حزب الله إلى الحدود الدنيا وتبديد قوة الجيش العربي السوري من خلال دعم التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق، ومساندة العدوان الوحشي السعودي ضد الشعب اليمني، فالهدف الأكبر من تسريع مسيرة التطبيع يتمثل في تصفية القضية الفلسطينية، حيث جاءت خطوات التطبيع السعودي في وقت يطرح به رئيس النظام المصري **عبد الفتاح السيسي** توسيع معاهدة السلام، التي أبرمتها مصر مع "إسرائيل" قبل 40 عاماً، لتشمل دولاً عربية أخرى"، وحينما أثار تصريحه جدالاً بين المصريين والعرب تراجع عنه، وأيضاً في وقت تسعى فيه واشنطن وأطراف عربية للاستفادة من التقارب السعودي – الإسرائيلي على خلفية محاربة الخطر الإيراني في تحريك المفاوضات عبر مؤتمر إقليمي للسلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية يستند لمبادرة السلام العربية، بما يسمح بتطبيع العلاقات بين دول الجامعة الـ 23 والدولة الصهيونية.

من الواضح تماماً أن التركيز على المبادرة العربية في اللقاءات مع مسؤولي الكيان الصهيوني بعد مضي أكثر من عقد ونصف على طرحها وبصيغتها السعودية التي تغفل حق العودة هو ما تسعى إليه الرياض كغطاء سياسي للتطبيع مع العدو الصهيوني، وأن جوهر الهرولة السعودية نحو الكيان الصهيوني في نهاية المطاف يهدف إلى قيام الحكم السعودي بوظيفته القديمة الجديدة في إكمال تصفية القضية الفلسطينية وشطبها من قائمة الصراعات في المنطقة ووفقاً للشروط الإسرائيلية برفض الانسحاب إلى حدود 67 وبرفض تقسيم القدس المحتلة أو إخلاء الكتل الاستيطانية، وأيضاً ضمن الرؤية الأمريكية بالحل والتسوية والاستفادة من أجواء التشرذم والتدمير التي خلفتها سنوات الحروب الإرهابية التكفيرية على امتداد الساحة العربية، ويبدو أن العمل جار على قدم وساق في اللقاءات السرية والعلنية لإنجاز تسوية تقوم بها السعودية بتجنيد كل من مصر والأردن ودول الخليج وبرعاية أمريكية وأوروبية.

لكن يتوهم حكام بني سعود أن الاستقواء بالعدو الإسرائيلي والتحالف معه ومساعدته في تصفية القضية الفلسطينية يمكن أن يحقق لهم جملة من الأهداف التي يحلمون بها، وفي مقدمتها خروجهم منتصرين من حروبهم العبثية التدميرية الإرهابية في العراق وسورية واليمن، وتحقيق الغلبة على إيران ومشروعها النووي، وبالتالي اعتماد زعامتهم للمنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على طول الخط. فحسابات الحقل لم تتطابق حتى الآن مع حسابات البيدر، فلا أفق لنصر تحققه السعودية في اليمن بعد ما يزيد على ثلاث سنوات من حرب وحشية استخدمت فيها الأسلحة والإمكانيات المادية الهائلة كلها، ولا أفُقَ للتقدم والنجاح في الحروب الإرهابية التكفيرية التي ترعاها مملكة الرمال منذ سنوات طويلة في سورية والعراق بل إن الانكسارات تتوالى والهزائم والفشل على الأبواب، ويبدو أن هذه الهرولة المكشوفة نحو العدو الإسرائيلي لن تسجل شرفاً للنظام السعودي السابق ونظام ابن **سلمان الحالي المتجبر الذي أخذته العزة بالإثم**، بل إن هذا كله سجل على الفور عاراً على نظام متعفن وغارق في مستنقع التآمر على القضايا العربية والإسلامية، وأضافت فضائح جديدة إلى مسلسل فضائحه الكثيرة وانتكاساته المتلاحقة حتى في توحيد الداخل السعودي وما يشهده من زلازل تضربه وتنذر بنهايته الحتمية.

المصادر:

- موقع الخبر أونلاين بعنوان وفد سعودي زار "إسرائيل" نشر في 23تموز 2016
- موقع عرب 48 تاريخ النشر: 2017/07/02 مقالة لمحللة الشؤون العربية في صحيفة يديعوت أحرنوت سمدار بيري، بعنوان توجهات السعودية نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، معتمدة على قراءة لوجهة النظر التي يبديها الدكتور أنور عشقي، اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، والمختص بالشأن الإسرائيلي.
- موقع قناة الميادين لقاء مع الكاتب المصري رفعت سيد أحمد 31 -8 -2017
- صحيفة الأخبار اللبنانية عددها بتاريخ 14 - 11 - 2017 (وثيقة سرية عن مراسلة بين الجبير ومحمد بن سلمان).
- موقع عرب 48 تاريخ النشر: 2017/07/02 بعنوان "إسرائيل" تراهن على السعودية للتطبيع مع العالم العربي.
- صحيفة العربي الجديد بعنوان السعودية والتطبيع مع "إسرائيل"... بداية عهد بن سلمان 27 - 7 -2017 للكاتب بشير بكر.
- موقع بوابة الشرق الإنكليزية بعنوان وثيقة سرية إسرائيلية تفضح التنسيق مع السعودية 8 - 11 - 2017 .
- رأي اليوم الإلكترونية لعبد الباري عطوان بعنوان اللقاءات السعودية الإسرائيلية.. هي الخطر الأكبر على الرياض تاريخ 18 - 11 - 2017.

العدد 67/الربع الثالث لعام 2018

الأحزاب والمنظمات السياسية في سورية ودورها في المجتمع السوري الراهن

نبيل فوزات نوفل*

/علِمْنا هذا رأي، فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه/

أبو حنيفة النعمان/150هـ

مقدمة:

ظاهرة العمل الحزبي بالشكل الذي نعهده اليوم حديثة، وظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث يعود تاريخ الأحزاب الحقيقية إلى عام 1850م تقريباً، ولم يكن أي بلد في العالم يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة، فقد كان يوجد قديماً اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية لكنها لم تكن أحزاباً بالمعنى الصحيح، وفي سنة 1950م أخذت هذه الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة، في حين كانت الدول الأخرى تجهد لتقليدها في ذلك، أي أنه حتى القرن التاسع عشر كانت التجمعات السياسية موجودة، معتمدة على حسابات شخصية تتعلق بالصفات الشخصية لأعضاء هذا التجمع من أجل الحصول على أعضاء أو مناصرين أو على التجانس الفكري والإيديولوجي، وفي وطننا العربي كانت الرابطة الجامعة للتعايش عند العرب مبنية على سلاسل النسب ومحيط الوطن، وكان الحزب الأم لهذه التجمعات القبلية (قريش)،

* كاتب وباحث سوري/ عضو جمعية البحوث والدراسات.

وربما يظهر في ذلك أحزاب من نمط آخر على أساس من المصالح الدنيوية، وحقن الدماء ومنها حلف المطيبين ولعقة الدم، وحلف الفضول، وعلى الرغم من هذا فلم يكن في تلك التجمعات القبلية ما يجري فيها على الشمول، بل كانت في الحدود الضيقة من الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلة، اللهم إلا في مجال المفاخرات، **ويشير** الدكتور/ محمد ضياء الدين الريس/ في كتابه (النظريات السياسية الإسلامية) إلى أن **فكرة الأحزاب السياسية** كما تفهم اليوم كانت موجودة من القرن الأول من تاريخ الإسلام، وإن ما أطلق عليه اسم الفرق الإسلامية (هي عين ما يسمى الآن بالحزب، ويرى بعض الباحثين أن أول دولة بنيت على أساس التكتل الحزبي هي دولة القرامطة في البحرين (محطات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام، هادي العلوي)، كما يمكننا عدّ الجمعيات الأدبية والفكرية والعلمية التي انتشرت في البلدان العربية نواة للأحزاب السياسية التي تشكلت لاحقاً.

ولقد سادت الأدبيات السياسية بشكل عام حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي نغمة متفائلة حول الإمكانات الواسعة للأحزاب في البلدان النامية، كأدوات حاسمة وفعالة، في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث والتغلب على أزمات التنمية الشاملة. ويتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديداً لتشمل: تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية مكوناً أساسياً من مكونات العملية السياسة في العصر الراهن، وحظيت بحيز مهم في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة. إلا أن هذا الموقع المهم للأحزاب في السياسة لم يُلْغِ الاختلافات بين المدارس الفكرية حول تحديد مفهوم الحزب السياسي ونشأة الأحزاب السياسية ودورها في العصر الراهن. وعند الحديث عن **دور الأحزاب السياسية في سورية في الوقت الراهن**، لا بد من الحديث عن ماهية الحزب وتعريفه، طبيعة هذه الأحزاب

ونشأتها، قبل استقلال سورية وبعد الاستقلال، وصولاً إلى الأحزاب القائمة الحالية، وما هو واقع وسمات هذه الأحزاب، وهذا ما يمكننا من معرفة الدور الممكن لها في هذه المرحلة، بعد معرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها. فما هو الدور الذي لعبته هذه الأحزاب في سورية في مراحل تطورها المختلفة، وما هو دورها المطلوب اليوم، هذا ما سنحاول بكل موضوعية تقديم بعض الرؤى من خلال دراسة نقدية لواقع الأحزاب السياسية في سورية، ومن منطلق الحرص على بناء سورية الدولة الوطنية المقاومة لتبقى حصن الأمة وقلعة العروبة.

أولاً: ماهية الحزب السياسي وتعريفه:

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب سواء من القدامى أو المحدثين قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، فإن البعض من أبرز دارسيها لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر أو شككوا في جدواها. فمن الأمور اللاّفتة للنظر أن كتاب الفرنسي **موريس ديفرجيه** الكلاسيكي الشهير عن "الأحزاب السياسية" الذي صدر للمرة الأولى عام 1951 لا نجد فيه تعريفاً واضحاً للحزب السياسي[1]، أيضا فإن الإيطالي /**جيوفاني سارتوري**/ في مؤلفه الذي صدر عام 1972 م بعنوان "الأحزاب والنظم الحزبية"، وبعد أن يستعرض التعريفات التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين، يتساءل عن جدوى التعريف أو أهميته. ومع ذلك فإن/ سارتوري/ يعود على الفور ليقرر أنه إذا كانت دراسة الأحزاب في الماضي لا تستلزم ضرورة إيجاد تعريف دقيق، فإن التطورات المعاصرة تحتم ذلك، وفي مقدمتها التوسع العالمي الشامل في الظاهرة وفي مجالات دراستها، والضرورات الإجرائية للدراسة، وأخيراً ـ يضيف سارتوري ـ أن دخول الدراسات الحزبية، ضمن عديد من مجالات الدراسات السياسية الأخرى، في عصر ثورة العقول الإلكترونية يستلزم إيجاد تعريفات دقيقة تضمن سلامة البيانات التي تغذي بها الحاسبات وبنوك المعلومات، كشرط أساسي لسلامة النتائج التي يمكن التوصل إليها (2). ويعرف "فريد ريجز" الحزب بأنه: "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية". ويعرف/ فرنسوا قوقل/ الحزب على أنه: "تجمع منظم يشارك في الحياة السياسية، يهدف للسيطرة على السلطة جزئياً أو كلياً، ويمثل قيم وأفكار

ومصالح المنتمين إليه(3). أما /فيليب برو/ فيرى أن الأحزاب هي: "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها، وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها(4).

ويستخلص /**كاي لاوسون**/ تعريفاً للحزب السياسي بأنه: "تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب". وبالمثل يصوغ /**كولمان/ و/روزبرج**/ تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها: "اتحادات منظمة رسمياً، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على (أو الحفاظ على) السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد أو بالتآلف أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة) على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"(5). والواقع أن التنوع الشديد في الكيانات السياسية التي يطلق عليها لفظ الحزب، سواء من حيث أصولها أو مقوماتها أو وظائفها، ينعكس ـ بدوره ـ على التوسع الشديد في تعريفها بين اللاتحديد على الإطلاق، أو العمومية الشديدة، إلى التحديد الضيق، أو الخصوصية المتزمتة، خاصة مع دخول الظاهرة الحزبية بلدان العالم النامي. ويحدد /لابالومبارا/ و/وينر/ عناصر مفهوم الحزب كما استعملاه في دراساتهما الهامة عن الأحزاب في البلاد المتخلفة في أربعة عناصر(6):

1 ـ استمرارية التنظيم ـ أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.

2 ـ امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

3 ـ توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين)، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

4 ــ اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي ــ بشكل أو بآخر ـ للحصول على التأييد الشعبي.

في ضوء هذا كله يمكن القول: إننا عندما نتحدث عن الحزب السياسي فإننا نقصد بذلك وجود" اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر ـ في جوهره ـ عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بوساطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أم من دونها". ولا يختلف اثنان في هذا العالم على حقيقة أن المجتمعات البشرية، بشقيها الشمالي والجنوبي **محكومة بأحد الأشكال الحزبية الثلاثة التالية:**

1 -الأحزاب الجماهيرية ،2 ــ أحزاب النخب الاجتماعية. 3 ــ الأحزاب الشمولية.

وفي الوقت الذي يعمل به الحزب **الجماهيري** على تحقيق تطلعات المجتمع في العيش المشترك والتقدم والرفاه ، وذلك بما لا ينحرف عن الأصول الحضارية الديمقراطية الواقعية المناسبة لتطلعات الشعب الذي تقوده، يقوم صنف الأحزاب الليبرالية بتنفيذ رغبات الطبقات الرأسمالية واللوبيات العقائدية الظاهرة والخفية والمالكة للأرض والسوق ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. تلك التي سوّغت سعيها إلى تحقيق الديمقراطية من خلال العدوان والاحتلال في الوطن العربي مثلاً. في حال يعمل الحزب الشمولي، وهو على حد السيف، على متابعة رسالته العقائدية والتنموية، رغم ظروف الصراعات الدولية الراهنة البغيضة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور التفرد السلطوي العالمي للإمبراطورية الأمريكية التلمودية، كما هو الحال في كوبا وكوريا الشمالية والصين وغيرها. ويمكننا تقديم تعريف للحزب السياسي الجماهيري بأنه جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، وله غايات قريبة وبعيدة، يمثل شرعية اجتماعية في المجتمع، ويعمل من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها، وله مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية، وله قوانينه الداخلية التي يحتكم إليها (النظام الداخلي)، ويستند إلى برنامج محدد يبسط فيه هويته الفكرية والسياسية

والاجتماعية والاقتصادية. وهو واضح العقيدة، تنظم سلوكه بنية علمية ذاتية معينة، وتتركز غايته في حيازة نفوذ مؤثر في المجتمع، من خلال حيازة السلطة لتنفيذ أهدافه.

ثانياً: الأحزاب السياسية في سورية:

ا ـ الأحزاب قبل الاستقلال:

عرفت سورية بعض الأحزاب التي مارست السلطة والتي تسعى لامتلاك السلطة، وذلك خلال وجود الاستعمار في سورية، وأهم هذه الأحزاب **الأخوان المسلمون** الذي كان أداة بيد الاستعمار البريطاني، وهو عدو للتقدم والوحدة والعروبة، وأحزاب تقليدية تجمع بين صفوفها زعماء العشائر والإقطاعيين والبرجوازيين هدفها الحفاظ على امتيازاتها، وكانت متعاونة مع المحتل.

ويرى المفكر العربي **زكي الأرسوزي** أن هذه الأحزاب لم تفِ بالغرض المطلوب، وأن أعمالها كانت أشبه بتمثيلية، أوكلت الأوطان فيها لقياداتها، وعلى ضوء ما يكلفها الاستعمار في إخراجه، وأن هذه الأحزابَ لم تنظم الجمهور وتعده إلى يوم الحساب، فقد كانت تكتفي بالشغب الذي تعلم مسبقاً أنه يقود إلى الخيبة(7)، ولم تكن قادرة على انتخاب ممثلينَ في هيئة مشروعة تمثل أمانةَ الأمة، بل كان همها قيادةَ الجمهور بعقلية بالية، جرَّتِ البلاد نحو مأساةٍ تلو مأساة، كانت العلاقة انتهازية عميلة، قادتْها شلةٌ من المنافقين، المغفلين ممن ادّعوا العروبة، والعروبة منهم براء، في حين بقي الجمهورُ غارقاً في الخمول، وشأن الأحزاب كان إلهاءَ الناس عن رؤيةِ المشكلات العامة، والقضايا العامة(8). ويرى الأرسوزي أن "..الواجب يقضي على هذه الأحزاب أن تعرض القضية على الجمهور فتشركه معها بالنضال من أجل خلق التجانس بينها وبين الدستور أسوة ببقية الأمم، وهذه الأحزاب حافظت على القوانين البالية التي وضعها الاستعمار لخدمته، ولم تعر أي اهتمام للأخطار المحيطة بالبلاد وبوحدتها وتجانسها(9). ويؤكد/ الأرسوزي/ أن قادة الأحزاب كانوا **في موقع الخيانة** من حيث تحقيق الوحدة العربية، بل لقد حافظوا على ما رَسَمَ لهم المستعمرُ من حواجزَ موهومة.(10)، **أما أحزاب المعارضة** في ظل الاستعمار -أهمها الجزب الشيوعي السوري – فقد بقيت

أسيرة الفهم الخاطئ والدوغمائي للتاريخ، إضافة إلى التوهم بأن مهمة التوحيد القومي هي مهمة البورجوازية العربية، بينما تكون مهمة الطبقة العاملة ـ حسب زعمهم ـ النضال من أجل الاشتراكية فقط!!، فتركزت اهتماماته على القضايا القطرية، انطلاقاً من منظور طبقوي ـ اقتصادي، لذلك نادراً ما تداولت مفهوم "الحركة القومية"، بل اكتفت بتداول مفهوم "الحركة الوطنية" كمعادل لما تهتم به في أرض الوطن، وعندما حاولت أن تتناول قضايا الأمة العربية فقد تناولتها انطلاقاً من تعريف ستالين للأمة، ورأت أن الأمة العربية "غير متكونة"، بل هي في "طريق التكوين".

ولقد وجه الكثير من المفكرين نقداً إلى الأحزاب الشيوعية العربية ، "لأنها وضعت هدف الوحدة العربية على الرف، حيناً وناوأتها حيناً آخر، وأخذ على هذه الأحزاب أنها لم تنقد الخصوصية التاريخية لواقعها، ولهذا عجزت عن إنتاج ماركسية مبدعة خلاقة ملتصقة بزمنها وتاريخها، وأن الأحزاب الماركسية العربية قررت ببغائياً مقولات الماركسية السوفييتية، وأسقطت البعد التاريخي للواقع العربي وتنكرت للأبعاد المجتمعية والإيديولوجية والسياسية للتأخر العربي بتركيزها فقط على البعد الاقتصادي، بالإضافة إلى افتقادها إلى الحصافة والجذرية في رؤيتها للواقع العربي"(11). وكان من المفترض أن **لا تغفل عن العلاقة بين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية**، كما كان موقفها من الاستعمار الفرنسي ملتبساً وخاصة من اتفاقية عام 1936م التي أيدتها وكانت لصالح الدولة المحتلة، وكان هناك بعض الأحزاب قيد الولادة مثل حزب البعث الذي بدأ تكوينه منذ عام 1941، وأعلن عن تأسيسه في 7 نيسان 1947، أي بعد جلاء المستعمر الفرنسي.

ويرى/ الأرسوزي/ أن الأحزاب في هذه الفترة كانت بمثابة صَمّام أمان في الأقطار، فما كانت تثيره من شغب لم يكن ليُطيحَ بالإدارة القائمة، أو ليقوِّم اعوجاجَها، وإنما الغرض منه وقايتها بإلهاء الناسِ عنها تماماً كمثل الصوتِ الذي تحدثه صَمّامةُ الأمان فتخفف به الضغط عن المرجل فتقيه من الانفجار(12). هذا هو سلوك المعارضة، نمطٌ من التضليل والتمويه والنفاق، دخلَ بلاد العروبة مع الانتداب الأجنبي ولخدمته في جميع الأساليب المتعددة التي دخل بها، وهكذا كانت المعارضة تضليل الرأي العام والوعي العالمي معاً(13).

2 - الأحزاب بعد جلاء المحتل الأجنبي:

ويمكن إجمال صفات هذه الأحزاب بالآتي:

ـ تمثل مصالح بعض الشخصيات والطبقات البورجوازية والإقطاعية، ويلخص /الأرسوزي/ حال هذه الأحزاب بالقول: "فمَثَلُ المصلحة العامة كان عند هؤلاء، كمثل جنازةٍ يحملها أولاد الزنا، كلٌ منهم يخفض كتفه كيما يُلقي الحملَ عن كاهله على كاهل الآخرين. ولكن لما كانوا جميعاً بالعقلية نفسها باتت الجنازة ملقاة على الأرض، ومَثَلُ تجار السياسة وهم بين الاستعمار والجمهور، كمثلِ حمار بينَ الضبعِ والناخورة، مضبوع لا يجرؤ أن يتقدم إلى الأمام ، والناخورةُ لا تتركه يستقر في مكانه"(14). أي كان شعور ما بعد الاستقلال، ميوعة في الأخلاق، وجمود في التفكير، والحياة في جميع مظاهرها، والأحزاب أجهزة من مخلفات عهد الانتداب مهمتها تدعيم سياسة الدولة مع التظاهر بمُنَاوَأَتِها، فمشكلات الناس تحل بالوساطة من قبل رؤساء الأحزاب، وهؤلاء يدرؤون عن الحكام خطرَ الجمهور، أما القضية العامة فلم يأبه بها أحدٌ من رجال السياسة، وأما تدريبُ الناس كمواطنين أحرار يشتركون في المصير العام فلم يتشبث به حزب من الأحزاب.

ـ كانت مهمة الأحزاب السياسية تحويل الناس إلى رعاع يلبسون لكل حالة لبوسها، فنجم عن ذلك أكبر مأساة في تاريخ العروبة وهي مأساة فلسطين.

ـ كانت الأحزاب تعتمد في نشاطها على المركزية والموسمية، وتتميز بضعف بنائها التنظيمي والفكري، حيث يضم في إطارها أغلب الكوادر المسؤولة العليا والسفلى في جهاز الدولة، ولا تقوم على تصور شامل للحياة، على فكرة كلية من الإنسان والكون والحياة، فهذه الأحزاب الموجودة: إما أحزاب نفعية، قامت تعبيراً عن مصالح فئات معينة، طائفية أو إقليمية أو دينية أو طبقية برجوازية أو إقطاعية أو قبلية، أو أحزاب قومية ووطنية ذات توجه اشتراكي عروبي، عانت من أمراض الانتهازية والوصولية، وعدم الاهتمام بالمسألتين الفكرية والتنظيمية، وعدم القدرة على التجديد والتطور، أي الإصابة بمرض التحجر الفكري والجمود، وهو من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من الأحزاب.

ـ **لم تعرف حياة انتخابية حقيقية**، مستندة إلى تربة ومناخ متعدد الولاءات تحت الوطنية، وهذا النمط من **الولاءات والانتماءات هو الأكثر شيوعاً في الوطن العربي، وهو الذي يجعل النسق السياسي في الوطن العربي نسقاً انقسامياً**(15).

وكما هو معلوم كان من أهم الأحزاب على الساحة السورية قبل الاستقلال وبعده حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والحزب القومي الاجتماعي، إلى جانب أحزاب تقليدية لا تتوافر فيها صفات الحياة الحزبية الصحيحة من مثل الحزب الوطني، وحزب الشعب(16)، وحزب الأخوان المسلمين المشهور بعمالته للاستعمار. لقد كان في سورية مجموعة من الأحزاب السياسية، يأتي في طليعتها **حزب البعث العربي الاشتراكي** الذي ضيعت مناورات قادته في ذلك الوقت فرصاً كثيرة، وشوشت أفكاره القومية التقدمية الوحدوية بين قواعده من خلال التنظير اللاواقعي لميشيل عفلق، ومن غرام بالمناورات السياسية والألاعيب الحزبية لأكرم الحوراني، ومن حيرة تائهة شاردة، لا تستقر لصلاح البيطار، الأمر الذي أثر على وضوح المعالم في الكثير من الأحيان(17) وكان هناك **حزب الشعب** الذي يرأسه رشدي كيخيا، والذي يضم أسر سورية الكبيرة من ملاكي الأرض، وكان قوة فعلية، ولكنه بعيد عن التأثير الجماهيري، بل كان في طبيعته لا يؤمن بالجماهير، (18)، وكان **الحزب الشيوعي** بزعامة خالد بكداش، ويستمد قوته من تبعيته، ومن ضعف الآخرين وتفككهم، وكانت الشركة الخماسية قمة الاحتكار في سورية، كان همها أن تكون حكومة ضد الشيوعيين فقط، وتحفظ النظام ولو بالقمع.

ولقد عاشت هذه الأحزاب صراعات وتناقضات فيما بينها، وخاصة في القضايا الوطنية والقومية ، مثل الموقف من الوحدة السورية ـ المصرية، حيث حزب البعث يعدُّها قضية استراتيجية وأساسية في حين الحزب الشيوعي والقومي السوري لا يعترفا بالوحدة وعملا ضدها، كما أنه عندما طرح /البعث /مشروع ميثاق وطني بين الأحزاب السياسية عام 1956م، تضمن إعلان الاتحاد بين القطرين السوري والمصري وقفت الأحزاب السياسية من دون استثناء ضد هذا الميثاق(19)، والأحزاب الرجعية التي أيدت الوحدة آنذاك لم تكن صادقة في تأييدها بسبب تكوينها الاجتماعي، لأنها كانت مرتبطة بالرجعية العربية، ولم تكن ضد

الاستعمار، ولا ضد الأحلاف(20). ولقد كان من أخطر الأحزاب على المشروع الوحدوي التحرري تنظيم الأخوان المسلمين، لأنه لا يؤمن بالعروبة، وهو عميل للاستعمار البريطاني، وضد حركة التحرر العربية.

ـ شيوع ظاهرة التحزب على حساب الظاهرة الحزبية، بمعنى أن معظم من ينضمون للأحزاب لا يكون على أساس الإيمان وإنما على أساس الانتفاع بالبرامج التي يطرحها الحزب، وأن الولاء يكون لشخصية وليس لمبادئ، فضلاً عن عدم قبول الآخر لدى غالبية الأحزاب، ما أدى إلى الانفراد في القيادة من جانب قادة الأحزاب، وبقائهم في أماكنهم دون رغبة جادة في تداول قيادة العمل الحزبي، مما أفقد الشباب الرغبة في الانضمام للأحزاب؟

ـ ضعف آليات التواصل الجماهيري، وذلك بسبب عدم وجود الكوادر المدربة على إدارة الاتصالات الإعلامية، وإتقان فن التواصل مع الناس. فأصيبت بالانفصام في السلوك وتحولت إلى ديكورات.

3 -بعد قيام ثورة الثامن من أذار عام 1963م:

في فترة **الستينيات** من القرن العشرين عندما تسلم السلطة حزب البعث العربي الاشتراكي في 8 آذار عام 1963م، بدأ العمل الحزبي يتطور ويكتسب تجربة، وانتقل إلى الممارسة، وقدم الكثير من الإنجازات للشعب، وبدأت تتوضح هوية سورية الحقيقية، ولكن نظراً للظروف المحيطة بالثورة وتركيبة المشاركين فيها حدث كثير من مظاهر الخلل الفكري والسلوكي، ودخلت الأحزاب في صراعات مع بعضها من جهة وداخل هذه الأحزاب نفسها، ما أدى إلى إضعاف الوطن وتعرضه لهزيمة حزيران عام 1967م، حيث كان هم قادة هذه الأحزاب تسلم السلطة، من دون مشروع وطني وقومي يكون في خدمة الجماهير، وانحرفت عن أهدافها التي أعلنتها. وهذا ما فرض على مناضلي الحزب التصدي لذلك وإعادة الثورة لمسارها الصحيح وتفعيلها، فكانت الحركة التصحيحية في 16 تشرين عام 1970م بقيادة القائد المؤسس حافظ الأسد، حيث أخذت تجربة الأحزاب السياسية تتطور إلى أن كان عام 1972م حين أعلن عن قيام **الجبهة الوطنية التقدمية**، و**عدم التفرد بالسلطة**، وإشراك كل القوى الوطنية والتقدمية في قيادة سورية في المجالات المختلفة، ووضع برنامج وأهداف ومهام لهذه الجبهة، أساسها الحفاظ على السيادة

والاستقلال، وقيادة العملية التنموية في المجالات المختلفة، وتحرير الأرض، وعودة الحقوق المغتصبة.

لقد حققت ثورة آذار نقلة نوعية في سورية فحافظت على الاستقلال الوطني، وقامت بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة، وكان التحول السياسي من أكثر التحولات أهمية، فبعد أن كانت سورية مجرد دولة منفعلة تتقاذفها التدخلات من كل حدب وصوب، أضحت في عهد آذار وبعد أن استقامت الثورة بحركة التصحيح التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد دولة تتمتع باستقلال حقيقي ولو أخفقت سورية بذلك لما كان هذا العدوان عليها لتغيير نظامها الوطني؟

لقد حقّقت ثورة آذار انتصارات هامة وذلك بسبب امتلاكها القدرة على التجديد والتطور الذاتي، وتجلت من خلال التطور الذاتي في السنوات الأولى لقيام الثورة الذي عبرت عنه حركة 23 شباط 1966م، ومن خلال الحركة التصحيحية كتطور ذاتي نوعي استقام عبرها الأداء بكامله.

4 -أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية:

وهي حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري، الحزب الشيوعي الموحد، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، حزب العهد الوطني، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حزب الاتحاد العربي الديمقراطي.

وقد ساهمت هذه الأحزاب في بناء سورية الحديثة، وتختلف بقوة شعبيتها وانتشارها وثقلها الجماهيري، ولكن أصابها بعض مظاهر الوهن والضعف، والجمود، وهي اليوم بحاجة للنهوض والتطوير، وبعد تسلم سيادة **الرئيس بشار الأسد** القيادة في سورية عام 2000م، بدأت مرحلة التطوير والتحديث في السنين العشر الأوائل من قيادة السيد الرئيس بشار الأسد، ومرحلة التطور النوعي مع دستور 2012م، وبالتالي فثقافة التصحيح والتطوير تستند إلى الثبات على المبادئ العامة، وأهمها العروبة والوطنية التي جوهرها العروبة والملاءمة الذاتية المستمرة مع التطورات بما يجعل التطبيق المرحلي للمبادئ ممكناً، وضمن خطة التطوير

والتحديث التي طرحها، تطور عمل ودور الجبهة الوطنية التقدمية، وكان هناك أحزاب جديدة، مرخصة بموجب قانون الأحزاب رقم 100 لعام 2011م وهي: حزب التضامن، الحزب الديمقراطي السوري، حزب الطليعة الديمقراطي، حزب التضامن العربي الديمقراطي، حزب التنمية الوطني، حزب الشباب الوطني السوري، حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية، حزب سورية الوطن، حزب الإرادة الشعبية، حزب الشعب(21). وهذه الأحزاب موجودة إلى جانب أحزاب الإسلام السياسي، غير المرخصة وعلى رأسها الأخوان المسلمون، والتي تخوض حرباً ضد الدولة الوطنية السورية اليوم بدعم من القوى الإمبريالية والصهيونية منذ سبع سنوات، وقبلها في نهاية سبعينيات القرن الماضي. **ويمكننا تلخيص السمات العامة للأحزاب السياسية في سورية في الوقت الراهن بالآتي:**

1 ـ **الخلل الكبير في اختيار القيادات المتسلسلة**، وتقريب الأنساب وأبناء العشيرة والمساومة على المراكز القيادية في معظم هذه الأحزاب، وتوزيعها على أسس مناطقية، وطائفية منافية لعقيدة هذه الأحزاب بالأساس.

2 ـ **عدم الالتزام الحزبي لدى بعض الأعضاء** المنضوين تحت راية هذه الأحزاب، بسبب خضوع العضو لقرار الحزب من دون أن يفتح له المجال للمناقشة، وأن يكون طرفاً في صناعته، وحتى لدى أكثر الأعضاء حماسة يخبو هذا الحماس أو يصبح من دون فاعلية في ظل انعدام أو فقدان الاهتمام لدى القيادات الحزبية الرفيعة، أو لدى الحزب نفسه في تربية هذه الكوادر المتحمسة تربية سياسية سليمة(22).

3 ـ **الجمود الفكري والابتعاد عن الواقعية**، حتى وصلنا إلى أن يتمسك كل حزب بآرائه ولا يسمح بالنقاش فيها، أي كل حزب كان يتمترس خلف أفكاره بوصفها الحقيقة المطلقة، رغم أن ممارسة وسلوك أعضاء هذه الأحزاب في كثير من الأحيان كانت تتنافى مع شعاراتها وأفكارها، وهذه ظاهرة تصيب معظم الأحزاب بسبب "أن المصالح الاقتصادية الاجتماعية لأعضاء هذه الأحزاب كانت أكثر فاعلية من قناعاتهم بهذه الأفكار، فالمصالح هي أقوى من الاعتقادات"(23). وبالتالي تحولت معظم الأحزاب إلى كيانات تتميز بالانغلاق والتعصب الإيديولوجي، أي إلى الأصولية الفكرية، وغياب أيِّ نزعة ديمقراطية أو انفتاح

فكري، والوقوف موقف الحذر الشديد تجاه النقد، وانعدام أي حراك فكري ضمن إطار هذه التنظيمات نتيجة سيطرة الفكر التسليمي سيطرة كاملة، ونتيجة سيطرة مبادئ تنظيمية ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، وبالتالي وصلنا في مراحل كثيرة إلى التنافر والاقتتال، وانتفاء أي حوار بين هذه الأحزاب ، وغياب أي تفاعل لفترة طويلة من الزمن، وسيطرة العداء فيما بينها.

4 ـ **عدم التطابق بين النظرية والممارسة**، وهي من أخطر الأمراض التي تصيب الأحزاب السياسية وتبعدها عن الجماهير، حيث نجد أن خطاب معظم هذه الأحزاب مُجافٍ وبعيد عن مصالح الشعب، وغدت أهداف بعضها مجرد شعارات، ومناظرات فلسفية وطرح أفكار رنانة، ما أوقعها في مشكلة **فقدان الهوية** ، وهذا ما كشفته الحرب العدوانية الإرهابية على سورية، وتعرضها لمشروع التآمر الدولي بقيادة الإمبريالية الأمريكية واصطفاف بعض القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار خلف هذا المشروع منذ آذار عام 2011م. وبالتالي وقعت معظم الأحزاب في مشكلة **التخبط في العقيدة**، وتناقض سلوكيتها، فهي تارة ليبرالية وأخرى اشتراكية، وثالثة دينية ورابعة هي كل هذا دفعة واحدة، أي عدم وضوح الهوية وضبابية برامجها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

5 ـ **بعض هذه الأحزاب تقوم بتنفيذ رغبات الطبقات الرأسمالية** واللوبيات العقائدية الظاهرة والخفية ، والمالكة للأرض والسوق، ما يجعلها عاجزة عن تحقيق طموحات الشعب، وهذا سيؤدي لإخفاقها لأنها لا تمثل هموم ومشكلات المجتمع، بل إن بعضها يتجه إلى تقبل الإيحاء أو الإملاء الخارجي أو حتى يستنجد صراحة بقوى خارجية، بدل أن يعتمد على معالجة أوضاعه الداخلية.

6 ـ وقعت معظم هذه الأحزاب في **الخلط بين "قيام الدولة القومية" و(وجود الأمة)**، حيث تنكرت للوعي القومي العربي أو عدَّته "وعياً برجوازياً" ولم تستطع التمييز بين القومية العربية والقومية الأوروبية، وهذا ما دفعها إلى عدم إيلاء المسألة القومية الأهمية الكافية. وبالتالي أخذ بعضها نهجاً إقليمياً وعرقياً، ورأى في الوحدة العربية وهماً وحلماً بعيد المنال، ومن ثم طفقوا يروجون لعدمية القومية واستحالتها، ويرون أن الدولة القطرية هي القابلة للحياة، وهذا ما أدى إلى الوقوع في وهم الأساطير والشعارات الإيديولوجية، وغلبة نزعة القياس التاريخي على واقع

مغاير، وتحول الأساطير المنتجة إلى مُدركات وحقائق، لدى حقائق منعزلة، حيث تحوّل الواقع بكل مستوياته وتعقيداته إلى مجرد بيان سياسي، فبقيت أسيرة كونية سياسية، أضعفت هويتها القومية وبعدها القومي.

مهام الأحزاب والمنظمات السياسية الراهنة في المجتمع السوري:

كما بات معروفاً أن الأحزاب السياسية في سورية على الرغم من المشكلات التي تمر بها كان وما زال لها الدور الأساس في قيادة المجتمع السوري، ويزداد دورها اليوم في ظل الحرب العدوانية على سورية التي تشنها القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية منذ مطلع العام 2011م، وهذا يرتب عليها مهّمات على الصعيد الذاتي، ومهّمات على الصعيد الوطني، ونقترح أن تقوم هذه الأحزاب بأشكالها المختلفة بما يلي:

أولاً: مهام وطنية:

من أهم المهام الملقاة على عاتق الأحزاب السياسية العاملة على الأرض السورية في الوقت الراهن، **ردع العدوان على سورية، وإعادة إعمار الوطن، وترميم ما أحدثته الحرب في نفوس الأطفال والشباب، وتحقيق التلاحم والوحدة الوطنية، وبناء النسيج الاجتماعي وتحصينه، وتحرير المغتصب من الأرض**، وهذا يتطلب:

1 ـ أن تنطلق سياسة الأحزاب من **المصلحة القومية** المفهومة فهماً صحيحاً في علاقاتها بالخصوصيات القطرية والأوضاع الدولية، وبناءً على ذلك تتحدد استراتيجيات العداء والصراع، واستراتيجيات الحوار والتحالف، ويجب ألا يغيب عن وعينا أن الأفكار لن تتحول مهما كانت صحيحة إلى قوة واقعية إن لم يمتلكها الناس، وبالتالي جميع المبادرات والاقتراحات التي نقدمها لخروج الأحزاب السياسية من أزماتها تحتاج إلى اقتناع أعضاء هذه الأحزاب وقياداتها بها، وإلى إرادة صادقة لتطبيقها. وبالتالي من الطبيعي **أن تعيد هذه الأحزاب قراءة التاريخ بضوء التطورات العامة، والتطلعات المستقبلية**، فالنظرة إلى التاريخ وإلى المشكلات التي تبحث فيه تتغير من فترة إلى أخرى بضوء ذلك، وبالتالي بات من الضروري على **كل القوى السياسية العاملة على الساحة السورية** أن تعي أن كل عمل مسؤول يحتاج إلى **قدوة ومثال**. والإيمان أن الحزب الذي يريد أبناؤه الاستمرار في تمثل قضايا الجماهير

عليه إنتاج فكر جديد يرفض التعالي على الواقع وعلى الجماهير، ويؤسس أطروحاته ومفاهيمه انطلاقاً منهما، فكر يستطيع أن يكون منطلقاً لممارسة ناجحة تتجنب خطر التجريب المجاني، والذي يقود إلى كوارث قاتلة من جهة وخطر الوقوف الأعمى الذي يمكن أن يتحول إلى أشكال مهلكة من التعصب والتطرف من جهة أخرى ، وتسلق الانتهازيين الذين يستبعدون المناضلين الحقيقيين ما يؤدي إلى تحريف مبادئ الحزب وتدمير أهدافه، وتحوله إلى مجموعة مصلحية تأخذه مطية لتحقيق مآربها الشخصية، بعيداً عن طموحات وآمال وأهداف الجماهير الواسعة من أبناء الوطن.

2 ـ مقاومة **الفكر الظلامي التكفيري** الذي كشف تاريخه ارتباطه وعمالته للقوى الاستعمارية وتمتعه بالتخلف والجهل ومحاربة العقل والعلم، ، والذي لم يعد من يملك ذرة من الموضوعية إلا تأكد له عمالة وإرهاب وحقد هؤلاء على كل من يملك عقلاً وعلماً ويؤمن بوطنه وأمته، فها هم يمارسون القتل والإرهاب والعمالة ضد الشعب تنفيذاً لمشيئة الدول الاستعمارية التي صنعتهم، من خلال صناعة العنف المسلح الذي تقوده الوهابية والإخوان المسلمون وأصنافهما المختلفة.

3 ـ **تعزيز ثقافة المقاومة**: وجوهرها تعرية المخططات والمشاريع الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية تجاه المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص، وذلك من خلال حملات التثقيف والتوعية ونشر الكتب والمقالات والحوارات الميدانية مع الناس، حيث بات من المؤكد أن الإمبريالية والصهيونية تعمل على تلويث الحس الشعبي المقاوم، وزرع ثقافة الخنوع لدى أبناء الأمة، وحرف جوهر الصراع في المنطقة، وبالتالي فإن حماية قادة المقاومة ودعمهم بات أمراً ملحاً ومطلوباً من كل القوى والأحزاب السياسية الوطنية بمشاربها المختلفة، لأن المقاومة ليست شعارات، بل هي فعل وممارسة، إلى جانب خلق ثقافة الأمل العمود الأساسي لثقافة المقاومة، بين أبناء المجتمع وخاصة جيل الشباب، والتي تعطي الإنسان القدرة على التطلع إلى المستقبل، وامتلاك إرادة التحدي، والتأكيد في الخطاب الثقافي على الإيمان بأن الاستعمار لا يمكن اقتلاعه إلا بالمقاومة المحصنة بإرادة المواجهة والعزيمة والإيمان والصمود ، وأن حقوق الأمم والشعوب لا تذهب بالتقادم، ولا يجوز التنازل عنها بسبب عدم قدرة جيل على استرداد تلك الحقوق أو بعضها.

4 ـ كشف وتعرية ما يسمى جمعيات مدنية، ودكاكين حقوق الإنسان، ومؤسسات ثقافية مشبوهة ممولة خارجياً، على أساس الشعار التاريخي: "أعطني مالاً أُعطِكَ نضالاً"، "ديمقراطيُّون جدد"، وهم ممن اخترعتهم القوى الإمبريالية التلمودية، والذين لا يرون في التمويل الأجنبي عيباً، على الرغم من أنه عمالة صريحة، ومهانة وعار، لا يرتضيه كل من لديه قدر من الكرامة، واحترام النفس.

5 ـ ترسيخ دور المنظمات الشعبية والنقابات المهنية كونها المعبر عن المجتمع المدني الحقيقي ، بحيث يكون هناك نوع من التكامل بين هذه المنظمات والاتحادات والأحزاب، وهذا يتطلب: تشجيع المواطنين وأعضاء الأحزاب على المشاركة في هذه المنظمات، وتفعيل الممارسة الديمقراطية داخل هذه المنظمات، عبْر تشكيل تلك المؤسسات ورشات عمل يمارس فيها المواطن قناعاته السياسية التي تخدم المؤسسة والمجتمع.

6 ـ المساهمة في عملية **بناء الإنسان** من خلال بناء عقله ووجدانه، ومن خلال تكوين **رؤية المواطن نحو المجتمع والسياسة** عبر صحافة الأحزاب أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي.

وكما نعلم أن أدبيات التنمية السياسية على وجه التحديد، تركز ـ بشكل خاص ـ على دور الأحزاب في التنشئة السياسية، على أساس أن هذا الدور هو الأكثر بروزاً للأحزاب في العالم النامي، وهو دور ينطوي عليه ضمناً دور الأحزاب في حل أزمات المشاركة أو التكامل أو الشرعية(24). وبرأيي أن أخطر مهمة، ومشكلة تواجهها سورية على **الصعيد الاجتماعي هي مشكلة الأطفال مجهولي النسب الذين كانوا نتيجة السبي والاغتصاب وزواج** النكاح الذي مارسته القوى الإرهابية، وكانت نتيجته عشرات الآلاف من الأطفال الذين تم تشويه رؤيتهم تجاه المجتمع والدولة، وبالتالي على القوى السياسية التفكير جدياً في إيجاد حل لهذه القنبلة الموقوتة في المجتمع، ونقترح إقامة معسكرات خاصة بهؤلاء، وإخضاعهم لتربية خاصة بإشراف مختصين في التربية وعلم النفس، تنمي لديهم حب الوطن والناس وتزرع لديهم التفكير العلمي، والأخلاق الحميدة، وتعزيز الانتماء والولاء للوطن ، والتأكيد على تنمية الثقافة المنتجة، والمبادرة، والتطوعية، وروح الإيثار والمقاومة لدى جيل الشباب.

7 ـ إحياء الذاكرة الوطنية والقومية لدى شبابنا بالقادة العظماء الذين صنعوا استقلالهم وأمجادهم، وذلك من خلال المناهج الدراسية، والمؤسسات الثقافية، والتعليمية، والإعلامية، وعدَّها ضرورة وطنية وقومية، وهذا ما تؤكد عليه التربية الحديثة، وكما يرى **لستر ثارو** في كتابه **الصراع على القمة** الذي نشره عام 1993م أن نجاح اليابان يرجع إلى التربية الحسنة التي قدمت انتماءً قومياً نشأ عن الافتخار بالأمة اليابانية، وهو ما دفع أفرادها للعمل خارج الأوقات الرسمية ولو بغير عائد مباشر على الأفراد، وبذل أقصى درجات الطاقة والاستعداد للتضحية من أجل المجموع، وعدم التفريط في التراب الوطني. ولقد لمسنا ما تقوم به القوى المعادية الإرهابية المنفذة لتعليمات أسيادهم الهادفة إلى تدمير التماثيل والرموز والشواهد التي أقيمت تخليداً لذكرى كبار العلماء والمبدعين، والقادة التاريخيين، فكان هؤلاء الإرهابيون أدوات خطرة، وقذرة من خلال دورهم الخبيث الذي يقومون به، لتدمير معالم الذاكرة الوطنية التاريخية لمجتمعنا، "وبما أننا أصحاب ذاكرة غنية... لأننا أهل التاريخ ومالكو الأرض... فسنعدهم بأننا سنبقى نتذكر... والأهم من ذلك هو أننا سنحرص على أن يتذكر أبناؤنا أيضاً.. سنخبئ لهم صور أطفال غزة وجروحهم المفتوحة ودماءهم النازفة فوق ألعابهم، وسنخبرهم عن الشهداء والثكالى والأرامل والمُعَوَّقين، وسنعلمهم بأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وأن العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وسنشرح لهم بأن **من يفقد ذاكرة الماضي سيفقد ذاكرة المستقبل..** وسنعلق على جدران غرفهم لوحة نكتب عليها شعاراً لكل طفل عربي قادم إلى الحياة نقول له: لا تنسَ ليكبر الطفل ويقول: لهم لن أنسى ولن أغفر، "وهذا الكلام نقوله اليوم لكل من ساهم في دعم الإرهاب والحرب العدوانية على سورية منذ مطلع العام 2011م من دول وأفراد وما يسمى معارضة وعملاء وخونة ومرتزقة، فشعبنا لن ينسى، ولن يسامح، ولن يغفر، وسيعلم أجياله ويذكرهم بالخونة وقتلة أبنائه على الدوام"(25). أي علينا إبقاء التاريخ حياً وفاعلاً وإبقاء حقائقه مستقرة في الذاكرة والوجدان، وهذا يتطلب التوجه لأجيالنا **بخطاب عصري** يقوم على أسس علمية، تقترن بمصداقية في السلوك والعمل والتعامل، واستيعاب معطيات المرحلة واحتياجاتها، لأن الأجيال العربية الشابة تحتاج إلى

أجوبة شافية يرتاح إليها العقل، ويطمئن لها القلب، تنقذها من دوامة التخبط والشك والضياع والإحباط، وبالتالي فإن تجسيد ثقافة الوعي بالذات العربية على الصعيد الفردي والجمعي، الذاتي والموضوعي، والحرص عليها، وعدم اهتزازها؛ لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها أو ينال منها في سورية.

8 ـ **تعزيز التنمية الشاملة في البلاد**، من خلال تقديم البحوث والدراسات المختصة للحكومة التي تهتم بالتنمية الشاملة، فكما نعلم أن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد في السياسة. وبتعبير /هنتينجتون/ أيضا فإن الأحزاب تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية، تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث، تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية (مثل علاقات السيطرة والتبعية Client ـ Patron والجماعات المحلية) إلى قواعد أكثر عصرية (مثل الطبقة والحزب)، وهو ما يعني – حسبه ـ رقياً في مستوى المشاركة نفسه(26). وهنا لابد من أخذ الأحزاب دورها في إعادة الإعمار، والتأكيد على منع مشاركة أي دولة أو قوى ساهمت في سفك الدم السوري والحرب العدوانية على سورية، وأن تكون المشاركة للدول والقوى التي دافعت ودعمت سورية، والتأكيد على الخبرات الوطنية والمصلحة الوطنية والسيادة السورية في أي اتفاق مع أي دولة أو شركة وغيرها، والمشاركة في التنمية الشاملة تتجلى من خلال:

"**مدلول قانوني**: يتمثل بسيادة قواعد قانونية توصي بالتساوي والتمتع بحماية القانون، ويعبر عن ذلك وجود سلطة شرعية مركزية قوامها العدالة، قادرة على ضبط السلطات المحلية والتقليدية مع تبني اللامركزية الإدارية.

ـ **مدلول اقتصادي سياسي:** يتمثل بالسعي لتحقيق العدالة، بإشباع الحاجات المادية للمواطنين من خلال كفاءة في الإنتاج وعدالة بالتوزيع.

ـ **مدلول إداري**: يتمثل في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها"(27).

ـ **مدلول اجتماعي سياسي**: يتمثل بوجود مجتمع سياسي ذي ثقافة سياسية معينة متبلورة وهوية محددة، يقبل الامتيازات، ويتحمل المسؤوليات التي يتضمنها

نظـام سياسـي ديمقراطـي شـرعي، وشـرعية هـذا النظـام لا تقـوم علـى مرتكـز التقليدية، وإنما على مرتكـزات حديثة في المقام الأول، من قبيل احترام الدستور والقانون، ومبدأ تكافؤ الفرص والأداء السياسي المتميز داخلياً وخارجياً. **وكما أكدت معظم البحوث فإن نجاح أي أنموذج تنموي سياسي يتم اختياره لتجاوز الواقع السياسي المتخلف لمجتمع ما، يعتمد على تحقيق المعايير الآتية:**

• **الشرعية:** ويقصد بها رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء. وشرط الشرعية يتمثل في ثلاثة مظاهر أو ثلاث حالات:

الأولى: حالة المجتمع السياسي، وما إذا كان مجتمعاً متوافقاً ومنسجماً، له أهداف موحدة، وقدرة على تقديم التضحيات الضرورية لكيانه السياسي.

الثانية: حالة النظام السياسي، وما إذا كانت له القدرة على حشد المواطنين وتعبئتهم حول سياسته وبرامجه.

الثالثة: أن تكون للنظام القدرة على تلبية احتياجات مواطنيه، والتعبير عنهم، وتمثيلهم كرمز لكرامتهم وسيادتهم ومصالحهم(28).

• **التغلغل:** ويقصد به امتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، وشمول أداء النظام السياسي لوظيفته المجالات كافة، وبكيفية مناسبة، وهذا يقتضي إدخال المجتمعات في إطار شبكة من العلاقات الرسمية والتفاعلات والخدمات التي تشرف عليها الحكومة المركزية، الأمر الذي يعتمد على درجة التناسق بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويعكس مستوى الفاعلية في الأداء والإنجاز[29].

• **الاندماج:** ويقصد به تحقيق عملية تفاعل سياسي متماسكة ومنتظمة، وإدخال كل الوحدات والوظائف السياسية في إطار عملية سياسية واحدة فعالة ومنسجمة، أي العمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات والمهام والمصالح، ووضع الضوابط القانونية التي ترسخ ذلك، مع إمكانية التقاضي حول الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بينها، ثم إيجاد القنوات اللازمة للاتصال بين الأجهزة التي أوكلت

إليها مهمة القيام بهذه الوظائف مع ضرورة التوفيق بين أجهزة الدولة والتأكد من تكيفها مع الإطار السياسي السائد في المجتمع(30).

• **المشاركة السياسية:** وذلك من خلال إيجاد القنوات المناسبة لمشاركة المواطنين والتعبير عن مطالبهم، وأحد أهم هذه القنوات هي الأحزاب السياسية. وتعني مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة، أو صنع القرار واتخاذه وتنفيذه(31). كما يمكن أن تعني أيضا: "مساهمة الشعب أفراداً وجماعات ضمن نظام ديمقراطي، فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، وكمجموعات من خلال العمل الجماعي، كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية(32).

• **التوزيع:** ويقصد به توزيع المزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على القطاعات المختلفة من المواطنين كمحصلة لعملية المشاركة(33).

• **الهوية**: إن شرط وجود مجتمع سياسي متماسك يشعر بالهوية المشتركة والإحساس بالانتماء إلى نظام سياسي وثقافة سياسية متبلورة ومقنعة، هو دليل على نجاح التنمية السياسية في ذلك المجتمع، لأن هذا يعني أن المجتمع استوعب نظاماً ثقافياً ومعنوياً تحددت به عناصر الولاء والتضحية والانتماء بصورة موحدة، وتشكلت قيم راسخة في قناعات المواطنين كمواطنين متجاوزين هوياتهم الثقافية الفرعية وما يرتبط بها من ولاءات جزئية. وتبدو هذه المعايير جميعها ضرورية وحيوية للنظام السياسي. وبالتالي على الأحزاب السياسية القيام بالمراقبة والمتابعة لأعمال الحكومة وسلوكها، ومراقبة الانحرافات والفساد، وممارسة دور الرقابة والمحاسبة عليها، من خلال ممثليها في مجلس الشعب، "فالمؤسسات التي لا تقوم بدورها هي إنما نائمة أو منغمسة بالفساد، لا يمكن أن نستمر نحن كحزب بهذه الطريقة يجب أن نراقب وأن نرفع تقارير غير كيدية، تقارير مع أدلة مع إثباتات. عدا عن ذلك لماذا إذاً يجب أن يموت هؤلاء الناس الذين يدافعون عن البلد؟ من أجل أن يقوم غيرهم بالسرقة وجمع الأموال؟ هنا نحن جميعاً مقصرون يجب أن نكون أقوى من كل الفاسدين وغيرهم يجب أن ننتهي من الانتهازية. لا نريد أحداً جاء

ليجلس في المكتب ليكون موظفاً وليحقق مكتسبات، نريد أناساً عقائديين مقنعين ومقتنعين"(34)، وهنا لا بد من التأكيد أن نقد الواقع وعمل المؤسسات في الدولة ينبغي أن يستند إلى تقديم الحجج والبراهين، وأن يبنى على الأدلة والوقائع، وأن يقوم على الدرس والتحليل، وأن يكون واقعياً ومقنعاً، لا أن يكون نقداً نظرياً، فظاً جامداً، قاصراً عن الإحاطة بظروف المشكلة التي يتصدى لمعالجتها، والابتعاد عن الثرثرة والفوضى والاستهتار، وعدم الشعور بالمسؤولية، **وأن يتم اقتراح الحلول البديلة** المستندة إلى دراسات علمية رصينة، لأن الواقع العلمي الذي يقوم على التحليل العلمي الموضوعي والواقعي للأوضاع الملموسة هو وحده الذي يتيح رفع الكفاءات الفكرية، ويمنع جميع أشكال الارتجال والكسل العقلي والتفكير الوعظي.

ثانياً: مهام ذاتية:

لكي يستطيع أي حزب المساهمة في تطوير المجتمع لا بد له من تطوير نفسه، وتلافي الأخطاء التي تعتري مسيرته، والمحافظة على علاقة جيدة مع الشعب، ونرى أنه من المهام العاجلة للأحزاب السياسية في سورية اليوم:

1 - القيام بعملية إصلاح الذات الحزبية، والخلاص مما اعتراها من وهن وأمراض، لأنه في الواقع لا يمكن تحقيق نهضة حقيقية متوازنة، ومتطورة إلا عبر إصلاح الأحزاب السياسية ، ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه، وهذا الإصلاح يجب أن يشمل القيادات والقواعد، الفكر والتنظيم، وأساليب العمل فلا يكفي أن يكون رأس الحزب سليماً، فلابد من أن تكون المفاصل والأطراف قوية وفعالة فإن ذلك يستدعي أن يكون لدينا جهازٌ حزبيٌ فعالٌ ونشيطٌ، يعي مهامه، ودوره، ووظيفته الاجتماعية والسياسية والتوعوية، وقيادات تمتلك رؤية واضحة للعمل، وآلية واضحة وشفافه ذات أفق زمني قابلة للقياس والتقويم، وعلى خط مواز مهام ودور المنظمات الشعبية والنقابات المهنية. "إن الحزب ــ أيّ حزب سياسي ــ وأيَّ جماعة سياسية يتوقف دورها وفاعليتها على درجة الانسجام والتفاعل والتناغم القائم بين منتسبيها، وإدراكهم، ووعيهم لطبيعة المهام الملقاة على عاتقهم، وقدرتهم على وعيها، وترجمتها سلوكاً نوعياً، وفعلاً يترك مرتسمات واضحة على أرض الواقع، ويتحول أي كائن حي فاعل ومنتج يلمس نتائجه الإيجابية المجتمع بكليته، ويسهم حقيقة

في إنجاز المشروع الذي يحمله للناس، ما يجعلهم يؤمنون بقيادته، ومصداقية مقولاته وتطابق مصالح الشعب مع ما يطرحه من عناوين واستراتيجيات ومشاريع تصب بالنتيجة في خدمة المجتمع"(35).

2 - تكريس القيادة الجماعية في قيادة الحزب، وأن يكون هناك تنافس على المواقع القيادية في الحزب، وتقييد دورة المواقع القيادية بفترات محدودة، حتى لا تسيطر النخب والزعامات على مصير الأحزاب(36). وهذا يتطلب العمل على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في الحياة الحزبية، فكما نعلم أن صفة الديمقراطية لا يمكن اكتسابها بمجرد إضافة اللفظ والتشدق بالشعارات، وإنما هناك شروط موضوعية لاكتسابها، فالديمقراطية يكتسبها الحزب مثلما الدولة، عندما يطبق نظام حكم ديمقراطي، في أي منهما، لذلك فإن ممارسة الديمقراطية داخل الحزب واتساع نطاق عضويته وشمولَها المواطنين من دون تمييز لسبب العرق أو الدين أو المذهب، وابتعاده عن النظرة الإقصائية للقوى الأخرى، هي كبرى الضمانات للممارسة الديمقراطية. ويمكننا أن نطلق على حزب أنه **ديمقراطي** إذا كان يحكم العلاقات بين الأعضاء النظام الداخلي المُقَرّ من أعضاء الحزب وليس أي اعتبارات أخرى. وتتجسد الديمقراطية في الحزب من خلال عقد المؤتمرات الدورية من القاعدة إلى القمة، وممارسة **النقد** على مستوى واسع ومسؤول للحد من التجاوزات، ونبذ العنف والإقصاء، والقمع المادي والمعنوي، والتسليم بمبدأ التعدد والتنوع والاختلاف واحترام الأقلية وعدم تصفيتها أو تضييق الخناق عليها، واعتماد مبدأ الثواب والعقاب.

3 ـ ممارسة المعارضة بأسلوب حضاري، بعيداً عن عمل العصابات والارتزاق والتبعية والعمالة و"البزنس"، والسمسرة، على الأوطان. واستيعاب معطيات السياسات الحديثة، وتفهم منطقها، وآليات عملها، والانطلاق من الواقع، وليس من الرغبات والأوهام والتصورات الإيديولوجية، وفي الوقت نفسه رؤية إمكانات الواقع، ومسارات تطوره، ورؤية الطاقات القائمة والكامنة، وإدراك الصيرورة التاريخية لحركة الواقع ليس بهدف تفسيرها أو فهمها فقط، بل من أجل السعي إلى تغييره.

4 ـ القيام بمراجعة أساليب الممارسة، وآليات العمل داخلها، وعلاقتها في مؤسسات الدولة، والبدء بعملية الإصلاح الشاملة لا تفصل بين قضيتي الإصلاح

الحزبي والإصلاح السياسي الشامل، وتعميق مشاركة قوى المجتمع، وإعادة صوغ العلاقة بين الأحزاب من أجل **تعميق الانتماء للأمة والوطن على حساب الانتماءات الأخرى**، وتوحيد صفوفها واستغلال الأزمة التي تتخبط بها الإمبريالية، والمأزق الذي آلت إليه توابعها في المنطقة العربية لتحقيق آمال الشعب.

5 ــ التجديد المستمر في الفكر، وتنوع مصادره، واتباع سياسة تثقيفية صحيحة في هذه الأحزاب ، تربي أعضاءها على المثل الصحيحة، ومحاربة الوصولية والانتهازية لتنسجم مع ذاتها، ومع الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه، واستبعاد الأسس التنظيمية التي تساهم في خلق أجواء غير طبيعية في هذه الأحزاب، وجعلها مطية بيد فئة قليلة، واعتماد أساليب تنظيمية ديمقراطية تجعل حياة الحزب غنية جذابة فالمطلوب طريقة جديدة لفن التواصل مع الناس، وخير ذلك العيش كالناس ومشاركتهم الحياة الاجتماعية، وتعزيز التواصل مع الناس، فيجب أن يكون لدينا **أسلوب جديد ولغة جديدة،** وآليات جديدة. وهنا لا بد من التأكيد على الكيف قبل الكم.

6 ـ التركيز على **العقيدة** في الحزب وترسيخها لدى الأعضاء، لأن الأحزاب غير العقائدية في منطقتنا ليس لها قيمة، أي أن العقيدة التي يملكها المقاتل أو العضو في الحزب هي الأساس في قوته ونجاحه، فالقائد الذي ليس له عقيدة، لا يمكن له أن ينتصر، لأنها تُحصِّنه بالإيثار والتضحية والعدل والإخلاص.

7 ـ رفع مستوى الوعي عند أعضاء الحزب، حيث باتت ظاهرة تخلف الوعي منتشرة حتى بين أوساط المثقفين والمتعلمين، وهذا ما يؤكده السيد الرئيس **بشار الأسد** بقوله: "قلة الوعي الوطني نراها منتشرة بين المثقفين والمتعلمين، يعني أنا أجلس مع فلاح لا يحمل الشهادة الابتدائية وبالكاد يقرأ وبعضهم لا يقرأ فأكتشف أن وعيه الوطني ووطنيته وتحليله للأمور أعلى من الطبقة السياسية.. هذا رأيته ليس فقط في هذه الأزمة، رأيته في عام2005م، الأكثر ثقافة يقود في أي مجتمع لكن لدينا العكس الأكثر ثقافة بحاجة لمن يدله على الطريق، فهذا التحدي كبير لنا كحزب عقائدي يعتمد على الفكر، ولا يعتمد فقط على الحماس".

8 ـ تعزيز الحوار بين أعضاء الحزب والأحزاب الأخرى،فإذا "لم يكن بيننا حوار صريح كحزبيين لا يمكن أن نتحاور مع الناس وأن نطوِّر الحزب" ــ يجب أن

يكون هناك حوار بين المستويات كافة، وأن تنزل القيادات إلى القواعد وتسمع لهم وتأخذ باقتراحاتهم وتتجاوز حالة قولوا ما شئتم ونحن نفعل ما نريد؛ لأنه كلما اتسعت المشاركة قل الفساد. لذلك يجب أن نبدأ الحوار مع بعضنا وأن نضع نقاطاً للحوار، لا يكفي أن نكون حزبيين ومتحمسين، إننا مع الحزب فقط في النهاية هذا كلام سطحي، فيجب أن نبدأ بالحوار فهو الذي يولد الأفكار وهو الذي يطور، وهو الذي يجعل القواعد دائماً قوية في الساحة الاجتماعية التي تعيش فيها، يجب أن ندخل في التحليل أكثر، لم يعد مقبولاً أن نتكلم كلاماً سطحياً وإنشائياً، والناس لم تعد تقبل الكلام الإنشائي. وهذا يتطلب النضال الدائم ضد الظواهر المرضية والالتصاق بالجماهير الشعبية الكادحة، وتعزيز ثقة الجماهير بالحزب من خلال القدوة في السلوك، والخلاص من العناصر المسيئة التي تضعف علاقة الحزب بالجماهير. والتركيز على العناصر المتمرسة والمسلَّحة بالأخلاق الثورية الرفيعة التي تخلصت من الرواسب المرضية، وبقدر ما يزيد العضو من وعيه لقيم ومبادئ وأهداف الحزب بقدر ما يعزز ولاءه وانتماءه، ويحسِّن من سلوكيته الأخلاقية الثورية، وهنا يبرز دور النقد والنقد الذاتي في تقويم سلوك العضو والحزب بقياداته المتسلسلة كافة، خاصة إذا تمتع النقد بالموضوعية والجرأة ما يساهم في تنقية الحزب وتعزيز طهارته. وهذا يتطلب تطوير الاجتماع الحزبي، ويجب أن يكون الاجتماع الحزبي هو المكان الذي يستطيع الشخص الكلام فيه بحرية، ومن غير المقبول أن يكون الشخص نفسه قادراً أن يكتب ما يريده على الفيسبوك ويأتي إلى الاجتماع الحزبي، وإذا تكلم نقول له: اسكت! يجب أن نسمح له بالتعبير نتناقش، نأخذ ونعطي، نحن حزب كبير فيه تيارات، فيه أفكار، فيه رؤى، فيجب أن يكون هناك حوار حتى نصل إلى النتيجة الأفضل(37). فالاجتماع الحزبي مدرسة مصغرة تخرِّج المناضل الحزبي الملتزم فكراً وأخلاقاً وانضباطاً، فيه المكان الذي يتعرف الرفاق إلى بعضهم وإلى قدراتهم وجوانبهم الشخصية، ويسهم في إنضاج الشخصية للرفاق، ويكسبهم الثقة بين بعضهم بعضاً، ويعزز الارتباط بالحزب، ويقوي التربية الثورية لأعضاء الحزب.

مما تقدم تتأكّد لنا أهمية دور الأحزاب في الوقت الراهن في سورية، فكما أن جيشنا العربي السوري أدى ويؤدي دوره بكل شرف وتضحية وإخلاص على الأحزاب السياسية التي تؤمن بالوطن، وقدسية الانتماء للوطن، قولاً وفعلاً، أن تنهض بمسؤولياتها الوطنية بعيداً عن الارتهان للمصالح الضيقة، والرؤى الضيقة،

والتبعية للأجنبي، والاستفادة من تجارب بعضها بعضاً، وتلافي الأخطاء ومظاهر الخلل، عندئذ نكون أوفياء لدماء الشهداء، وللأمانة التي يضعها الشعب في أعناقنا جميعاً، ولا ننكر ما قدمته بعض هذه الأحزاب من تضحيات جسام وإنجازات كبيرة، وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي، في ردع العدوان على سورية، وفي بناء سورية الحديثة.

إننا اليوم ونحن نشهد ظاهرة تكاثر الأحزاب السياسية في سورية خاصة، لا بد أن نكون حذرين من هذه الظاهرة التي يعدُّها بعضهم ايجابية وتساهم في الحراك الشعبي وتنظيمه، إلا أننا كمواطنين علينا التدقيق الجيد في الأهداف والقائمين على تأسيس هذه الأحزاب، كيلا نكثر من المجموعات المصلحية التي لا تفكر إلا بمصالحها وتحقق أهدافاً رسمت لها، إذ ليست العبرة في كثرة الأحزاب، بل في دورها وأهدافها ومصداقيتها، وانتمائها، وولائها لوطنها، ومصالح الأمة العربية فإذا كنا نقر بأن الدور والهدف الأسمى والرئيس الذي توجد من أجله كل الأحزاب في العالم هو الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق تصورات المجموعة المكونة للحزب في إدارة الحكم والحصول على تأييد الجماعات والأفراد، فالصراع من أجل السلطة هو جوهر بنية الأحزاب، وبالإضافة إلى هذا الهدف ثمة أدوار أخرى تقوم بها الأحزاب، فهي تلعب دوراً هاماً وضرورياً في التنمية الشاملة، وتعزيز الديموقراطية، فالأحزاب المنظمة تتنافس في الانتخابات، وتحقق الفوز فيها وتتولى تجميع المصالح الاجتماعية وتمثيلها، وتطرح البدائل للسياسات، وتنتج قادة سياسيين، كما تساهم المنافسة بين الأحزاب في مساءلة الحكومة، وتضمن إيجاد الحلول العملية التي تستجيب لمشكلات المواطنين، وهي بذلك تنشط الحياة السياسية في المجتمع.

إن معركتنا مع أعداء الأمة العربية كبيرة وخطيرة ومصيرية، وعلى الأحزاب السياسية مسؤوليات جسام في المواجهة، وفي مقدمة هذه الأحزاب، الحزب الأكثر شعبية ورسوخاً حزب البعث العربي الاشتراكي.

المصادر:

1 ـ ديفروجيه من أمّاتِ الكتب في دراسة الظاهرة الحزبية، ولا غنى لأي مهتم بالموضوع عنه، للمزيد يمكن الرجوع إلى: موريس ديفرجيه. **الأحزاب السياسية**، ترجمة، (علي مقلد وعبد الحسن سعد)، ط3، بيروت، دار النهار، 1980.

2 ـ المؤلف الأصلي لسارتوري:

Giovanni sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, Vol. 1, CambridgeCambridge
University Press, 1976

3 ـ3Philippe Braud, **la sociologie politique**, DALLOZ, Paris, 2001, p 34.

4 ـ فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، (محمد عرب صاصيلا)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 357.

5 ـ أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص 17.

6 ـ **المرجع نفسه**، ص 17.

7 ـ زكي الأرسوزي، المجلد الثالث، ص132.

8 ـ زكي الأرسوزي، المجلد الثالث، ص134.

9 ـ زكي الأرسوزي، المجلد الثالث، ص135.

10 ـ زكي الأرسوزي، المجلد الثالث، ص149.

11 ـ ياسين الحافظ، في المسألة القومية ص194

12 ـ زكي الأرسوزي، المجلد الثالث ص149

13 ـ زكي الأرسوزي ، المجلد الثالث، ص149.

14 ـ المصدر السابق نفسه، ص172.

15 ـ عبد الله جناحي، السياق الديمقراطي بين الحمار والحصان، الديمقراطي 27 تموز 2003.

16 ـ د.سليم بركات، الوحدة السورية المصرية، مراجعة نقدية لتحدي الفكر القومي العربي، ص296/295، دمشق، مطبعة الاتحاد، 1998م.

17 ـ د. سليم بركات المرجع السابق، ص319.

18 ـ المرجع السابق.

19 ـ د. سليم بركات، المرجع السابق، ص319

20 ـ عبد الغني البشري، أثر سياسات القوميات في الحركة القومية العربية، إدارة المطبوعات للطباعة والنشر للقوات المسلحة، ص343، القاهرة، 1964م.

21 ـ دليل الرفيق البعثي، القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، طبعة معدلة 2017م، ص182/181.

22 ـ د. عبد الإله بلقزيز، شؤون عربية، العدد 126، 2006، ص69 جامعة الدول العربية والقاهرة.

23 ـ د.عبد الإله بلقزيز، مجلة شؤون عربية، العدد 126/صيف 2006م.

24 ـ Samuel P. Huntington (طرح هنتنغتون Samuel P. Huntington أفكاره عن المؤسسية في كتابه " النظام السياسي في مجتمعات متحولة" ", Political Order in Changing Societies " والصادر سنة 1968.

25 ـ الرئيس بشار الأسد، في افتتاح مؤتمر قمة غزة الطارئة لنصرة الشعب الفلسطيني بتاريخ2009/1/16.

26 ـ أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص 40.

27 ـ عبد الله نقرش، "إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية"، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد3، 2005، ص 513.

28 ـ المرجع نفسه، ص 514.

29 ـ محمود خيري عيسى، **مذكرات في التنمية السياسية، القاهرة**، بروفيشنال للإعلام والنشر، بلا تاريخ ص 90.

30 ـ **المرجع نفسه**، ص 86.

31 ـ عبد المنعم المشاط، " العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث"، **السياسة الدولية**، العدد 92، أفريل 1988، ص 85.

32 ــ رعد عبودي بطرس، " أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 26، أفريل 1996، ص 24.

33 ـ محمود خيري عيسى، **مرجع سابق**، ص 92.

34 ــ الرئيس بشار الأسد أثناء لقائه فرع وشعب وفرق طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ2014/11/20م.

35 ـ الدكتور خلف المفتاح في مقال له في جريدة البعث بتاريخ 1/6/ 2015.

36 ـ د. محمد أحمد سالم، مؤتمر الأحزاب العربية، دمشق، 4 ـ 2006/3/6م.

37 ــ الرئيس بشار الأسد أثناء لقائه فرع وشعب وفرق طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ2014/11/20م.

المناهج التربوية وثقافة التسامح

د. عبد الله المجيدل*

توطئة

باتت ظاهرة التطرف من القضايا التي تشغل علماء الاجتماع والتربية والمهتمين بالشأن الإنساني بصورة عامة، فقد شهدتْ العقود الأخيرة تنامي التطرف الذي تبدَّى بصور وأشكال متنوعة، أثرت تأثيرًا شديدًا في تماسك المجتمعات وتعايش مكوناتها، وشكَّلت تهديدًا حقيقيًّا لوحدة كيانات عددٍ من البلدان العربية، وغيَّرت صورة العربيِّ والمسلم لدى كثيرٍ من شعوب البلدان الغربيَّة.

واتخذ مفهوم التطرف أبعادًا دينيَّةً وسياسيَّةً ومجتمعيَّةً خطيرة، كانت لها عواقب وخيمة، ونتائج سيئة، وانعكاسات سالبة على الأمتيْن العربيَّة والإسلاميَّة، بل الإنسانيَّة جمعاء.

وقد أدَّت هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا الإسلاميِّ إلى ظهور مجموعة من السلوكيَّات الشائنة والمرفوضة شرعًا وقانونًا، كسلوكيَّات العنف والتعصب والإرهاب والترويع والتخويف والقتل، وزرع الفتنة وتهجير السكان الآمنين وطردهم من بلادهم الأصليَّة ورفض الحوار والاختلاف في الرأي والميل نحو الاستئصال والاجتثاث ورفض التعايش مع الآخر.

---

* كاتب وباحث سوري وأستاذ جامعي، عضو جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

ولا يعني هذا أن ظاهرة التطرف مرتبطة ببعض الأفراد والجماعات المتشددة والمغالية في مجتمعنا العربيِّ الإسلاميِّ فحسب، ولا يعني أنَّها مرتبطة بمكانٍ وزمانٍ محددين، بل هي ظاهرة بارزة ومنتشرة كذلك في المجتمعات الغربيَّة، وفي المجتمعات الإنسانيَّة كلِّها، وكانت معروفةً منذ أن قتل أحدُ ابني آدم أخاه في فجر التاريخ الإنسانيِّ، وما زالت كذلك إلى يوم الناس هذا.

وممَّا لا شك فيه أنَّ محاربة هذه الظاهرة الخطِرة لن يكتب لها النجاح ما لم تُعتمَد ثقافة التسامح فكرًا وسلوكًا، وما لم تقم التربية الفرديَّة والمجتمعيَّة على قيم التسامح أصلًا؛ فمحاربة التطرف الحقيقيَّة ينبغي أن تتجه إلى نزع بذوره من عقول الأفراد قبل سلوكيَّاتهم من خلال منظومة تربويَّة فاعلة، تعزز قيم الدين الإسلاميِّ بوصفه دينَ محبةٍ وسماحةٍ وسلامٍ.

مفهوم التطرف:

يُعَدُّ التطرف مصطلحًا وَمَفهومًا من الإشكالات الفكريَّة الحديثة شديدة التعقيد، ويحتاج إلى تحليل منهجيٍّ متأنٍ لتحديد أطره والإحاطة بأبعاده على نحوٍ علميٍّ صارمٍ ودقيقٍ، ويستوجب هذا الأمرُ البدء بتعريف التطرف لغةً واصطلاحًا:

كلمة التطرُّف مصدرٌ قياسيٌّ من الفعل تطرَّف، وأصله الثلاثي طرف. يقول الفراهيدي في معجم "العين" عن معنى هذا الجذر: "ومُنْتَهى كلِّ شيء طَرَفُه... وأطراف الأرض: نواحيها"[1]. ويقول ابن فارس في "المقاييس": "طَرَفَ: الطَّاءُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلانِ؛ فَالأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى حَدِّ الشَّيْءِ وَحَرْفِهِ، وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ فِي بَعْضِ الأَعْضَاءِ. فَالأَوَّلُ: طَرَفُ الشَّيْءِ وَالثَّوْبِ وَالْحَائِطِ. وَيُقَالُ نَاقَةٌ طَرِفَةٌ: تَرْعَى أَطْرَافَ الْمَرْعَى، وَلا تَخْتَلِطُ بِالنُّوقِ"[2]. ويعطي ابن منظور في "لسان العرب" معانيَ كثيرة لهذا الجذر الثلاثي، نوجز منه ما يتصل مباشرة باشتقاق مصطلح التَّطَرُّف

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د. ت.)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرَّائي، منشورات دار ومكتبة الهلال، (8 أجزاء)، مادة طرف، ج7، ص 414.

[2] ابن فارس، أحمد القزويني الرازي (1979): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، منشورات دار الفكر، القاهرة، (6 أجزاء)، مادة طرف.

المعاصر يقول: "والطَّرَفُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ طَرِفَتِ النَّاقَةُ، بِالْكَسْرِ، إِذَا تَطَرَّفَت أَي رَعَتْ أَطرافَ الْمَرْعَى، وَلَمْ تَخْتَلِطْ بِالنُّوقِ... والطَرَفُ بِالتَّحْرِيكِ: النَّاحِيَةُ مِنَ النواحي، وَالْجَمْعُ أَطْرَاف"[1].

ويمكن أن نستنتج ممَّا سبق أنَّ كلمة التطرُّف في اللغة العربيَّة المعاصرة مشتقة من أصلٍ يحمل دلالة الابتعاد، والنأي إلى جهة قصوى، ومخالفة المألوف وعدم الانخراط مع الآخرين، أو مجاوزة الوسط بالمغالاة والإفراط في الشيء، وتجاوز الحدود، والابتعاد عن حدِّ الاعتدال والوسطيَّة، والهروب إلى الأطراف المحاذية والهامشيَّة أو النائية والبعيدة.

أمَّا تعريف التطرِّف اصطلاحًا فهو الغلوُّ والتشدد، وتجاوز الوسطيَّة والمعقول، ومخالفة نصاب التوازن، وعدم الاعتدال في السلوك والتصرف، وعدم الاعتراف بالآخر، وانتهاج سياسة الإقصاء والتجاهل، لاعتبارات طائفية أو مذهبية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية وغيرها.

وهو بذلك فعل غير مشروع من الناحيتين الدينيَّة والقانونيَّة؛ فقد حرمته من الناحية الأولى الأديان السماوية جميعًا ورفضته الأديان غير السماويَّة كالكونفوشيوسيَّة والبوذيَّة والزرادشتيَّة، ومنعته من الناحية الأخرى القوانين والأنظمة الوضعيَّة بوصفه فعلًا جُرميًّا، يقوم على الترويع والترهيب والتخويف والتهديد، بل القتل أيضًا.

ويعني التطرف في الأفكار تجاوز حدِّ الاعتدال في الحوار والنقاش والحجاج والتفكير والنقد، والابتعاد عن الحدود المعقولة في تقديم الرأي، واللجوء إلى العنف بشكليْه الماديِّ والرمزيِّ، والميل إلى التعصب وعدم التسامح مع الآخر ومصادرة حرية الآخرين، ومنعهم من التعبير عن آرائهم، والتعصب للرأي، مع نبذ تصورات الخصوم، واحتقار أفكارهم وتوجهاتهم وميولهم، وازدراء معتقدهم الديني أو السياسي أو المذهبي أو الإيديولوجي.

---

[1] ابن منظور الأنصاري، جمال الدين (1414 هـ)، لسان العرب، منشورات دار صادر، بيروت، ط3، (15 جزءًا) ، مادة طرف.

ويعدُّ التطرف أسلوبًا خطِرًا ومُدمِّرًا للأفراد والجماعات والدولة والحضارة بكل تجلياتها. وللتطرف أشكال متنوعة منها الديني والفكري والسياسي والإيديولوجي وغير ذلك.

أمَّا التطرف الدينيُّ الذي شاع كالنار في الهشيم في وقتنا الراهن فهو الغلو في الدين، والاختلاف في فهمه وتفسيره وتأويله، وقد يشمل مجموعة من المجالات، ويكون بالتعصب في الرأي، وبالخروج من الدين أصلًا، حينما يميل صاحبه إلى العنف والعدوان والإرهاب والترويع والتقتيل. أي: الخروج عن المنهج الربَّاني والنبويِّ المستقيم القائم على القرآن والسنة، بالنسبة إلى المسلم، وكذلك بالنسبة إلى أتباع الديانات الأخرى؛ فما من دين إلا هدفه سعادة الإنسان في تعايشه مع أخيه الإنسان.

ويطلق مصطلح التطرف أيضًا على الجمود والتصلب، والمذهب المحافظ، والتمسك بالتراث إلى درجة الغلو والتشدد المبالغ فيهما، والرفض التام لكلِّ جديد ومستحدث ومتطور، والانغلاق على الذات، وعدم الانفتاح على الآخر، وعدم التكيُّف مع الواقع، والجنوح نحو الماضي بسلبية واتكال وتهاون، وعدم الإيمان بقيم الحداثة.

وثمَّة مصطلحات أخرى تتقاطع في مظاهرها مع التطرف، مثل: الغلو، والإرهاب، والتكفير، والعنف، والاستبداد، والتشدد، والأصولية، والشموليَّة، والتعصب...أمّا نقيض التطرف فهو الاعتدال، والتسامح، والتعايش، والحوار، والتفاهم، والإقناع، والاقتناع، وشرعية الاختلاف.

لم ترد كلمة التطرف في كتب علماء الدين وفقهاء العرب والمسلمين قديماً، ولم تظهر إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد استخدم العرب قديمًا لفظتيْ "الغلو"، و"التشدد"، اللتيْن كانتا تعبِّران عن التطرف والمبالغة في ممارسة الطقوس الدينيَّة والشعائر إلى درجة تناقض الصواب.

وقد ذمَّ علماءُ الإسلام وأئمتُهُ ومفكروه بمختلف اختصاصاتهم واتجاهاتهم ومشاربهم -ولا سيَّما علماء الفقه منهم وأساطينُ التصوف والإشراق- الغلوَ، ونهوا عنه، وعدُّوه فعلاً سلوكياً مرفوضاً، وتصرفاً مكروهاً بغيضًا. لكنَّ الغلو الذي يترافق مع العنف والقتل وترويع الناس يكُفُّ عن كونه حالةً مرفوضةً ليغدوَ

إرهاباً، ويصبح فعلاً جُرميًّا محرَّمًا تحريمًا قطعيًّا، تعاقب الشريعة عليه معاقبةً صارمةً.

ويتميز المُتطرف بالانحراف عن مبادئ العقيدة والتشدُّد في ممارسة شعائرها، والجهل بالمقاصد الكليَّة للشريعة، والاهتمام بالعرض من دون الجوهر والقشور والشكليَّات من دون الأساسيَّات. فهو يحرّم، ويكفّر وفقًا لرؤيته المشوَّهة والقاصرة، ويفهم الدين فهمًا سطحيًّا مغلوطًا، ويفسره وفق أهوائه وميوله ورغباته ومنازعه الذاتية وأفقه المحدود، أو وفق رؤية فكريَّة أحاديَّة متشددة، ولا يسعى إلى تأويل النصوص الشرعيَّة وفق مستجدات العصر ووقائعه ونوازله المستحدثة.

وهو لا يكتفي بتكفير الآخرين واتهامهم في معتقداتهم انطلاقًا من موقف متعصبٍ ومتشددٍ فقط، بل يُحْتَمَلُ أن يلجأ إلى العنف والترويع مع المخالفين لمعتقده الديني أو رؤيته القاصرة، باسم الجهاد في سبيل الله، ومحاربة الكفار من أبناء دينه أو غيرهم.

ويلعب الخطاب الدينيُّ المتطرِّف التكفيري بشقيْه الفكريِّ والسياسيِّ دورًا خطِرًا في بثِّ روح التفرقة بين طوائف المجتمع وإشعال نار الصراعات بينها، وزرع الكراهية والعنف بين مختلف مكونات المجتمع، سواء بين أديان المجتمع أو بين طوائف الدين الواحد ومذاهبه. ويحدث ذلك بصورة خاصَّةٍ في المجتمعات العربيَّة متعددة الديانات والطوائف والمذاهب، عبر فرض إيديولوجية دينيَّة أحاديَّة الرؤيا والتوجه، ممَّا يحرم الآخرين من حريَّة التمتع بممارسة حقوقهم الدينيَّة وشعائرهم.

ولا شكَّ بأنَّ الدراسة المعمَّقة لأسباب التطرف لا تبرئ بعض الدول الغربيَّة في إسهامها في نشأته وترعرعه بغرض إثارة النزاعات، ولاسيَّما في مراحل استعمارها بعضَ البلدان. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى دور جهاز الاستخبارات البريطاني شديد الفعاليَّة في تنمية كثيرٍ من الطوائف والمذاهب الدينيَّة في كثير من البلدان المستعمَرَة، وفي الظهور في الوقت نفسه بصورة الحمل البريء وراعي الحريات والديموقراطيَّات، كما برع السياسيون الإنكليز في استغلال العامل الدينيِّ أبشع استغلال لتحقيق أهداف السياسة البريطانيَّة الاستعماريَّة، فلم تخرج بريطانيا المُسْتَعْمِرَة من أيِّ بلد سيطرت عليه إلا تركت فيه بؤرة صراع؛ إمَّا بإيجاد قضية

حدودية تكون مادة لنزاع مرتقب مع جيران البلد المُسْتَعْمَر، أو طائفة دينية مشتقة من الديانة الرئيسة في تلك الدول. وليس الدور الفرنسي بأقلَّ سوءًا أو خبثًا من البريطاني. وورثت الولايات المتحدة الأمريكيَّة هذا الدور بعد الحرب العالميَّة الثانية، وبصورة خاصة بعد التورط السوفياتي في أفغانستان، حيث دأبت السياسة الأمريكيَّة على خلق الأجواء المناسبة لابتكار التنظيمات الجهاديَّة والإرهابيَّة المتطرفة بغية الاستفادة منها واستغلالها في تحقيق أهدافها السياسيَّة، من خلال إيجاد "الفزَّاعات" لتتمكن من إشعار البلدان التي تمتلك الثروات النفطية بالخطر، وبالتالي تتجه لإنفاق ثرواتها على التسلح وشراء المعدات العسكريَّة بدلًا من إنفاقها على التنمية والجامعات والبحث العلمي.

لقد أحسَّ المسلمون بمن فيهم العرب بأنهم مستهدفون بفكرة صراع الحضارات، ليس لأن أصحاب مقولة الصراع الحضاري صرحوا بذلك فقط؛ بل لأنهم عملوا (أي المسلمون) فكرياً وسياسياً لعقود عدّة على هذه المقولة. صرّح دعاة صراع الحضارات أو الثقافات والأديان مثل فوكوياما "Fukuyama" وهنتنغتون "Huntington" وبنجامين باربر"Benjamin Barber" وبرنارد لويس "Bernard Lewis " وتلامذتهم بأن "الحضارة الإسلامية" ما تزال حضارةً ذات أنياب وتخوم دموية، وأنها على الأرجح وأكثر من الصين والكونفوشيوسية والبوذية متجهة لمصارعة الغرب وحضارته اليهودية – المسيحية. أما العرب والمسلمون الآخرون فقد عملوا منذ الخمسينيات من القرن العشرين على مقولتين: إن النظام الدولي يكيل بمكيالين، وإن الصراع مع الغرب والكيان الصهيوني هو صراع حضاري وديني. وقد بدأت القصة مع المفكرين القوميين الذين شهدوا قيام هذا الكيان على أرض فلسطين، وبالتوافق بين الجبارين وإن يكن الأطلسيون هم أصحاب المشروع الصهيوني. كما شهدوا القرارات المنحازة أو غير المنفذة التي حفلت بها أروقة الأمم المتحدة في الخمسينيات لجهة حدود الكيان الصهيوني، ولجهة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وما تنبهوا إلى أن المؤسسات الدولية تعطلت بفعل الصراع العالمي، فانتقل بعضهم من مقولة الكيل بمكيالين إلى مقولة عدم صحة القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة وقام عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الانتقال من القول "بالانحياز" الأممي إلى عدم صحة القيم والمبادئ نفسها قام به الإسلاميون.

فعلي عبد الواحد وافي وسيد قطب ومحمد الغزالي كانوا من بين أوائل من ذهب إلى أن حقوق الإنسان المستندة إلى فطرته أو مبدأ الحق الطبيعي هي ضد الإسلام، وعمادها العلمانية التي تعادي الأديان. ولذلك ما لبث كثيرون أن تحدثوا عن أمرين: أنّ **الصراع مع الكيان الصهيوني** (ثم مع الغرب) إنما هو صراع حضاري وثقافي وديني، وأن **الإسلام يشكل الطريق الثالث خارج الرأسمالية والماركسية**، وعلى حواشي هذه الأفكار والمقولات بشأن أبدية الصراع مع السائد في العالم، ظهرت مقولتا: يهودية الحضارة الغربية، والمؤامرة العالمية على الإسلام[1].

ولعلَّ الصفقات – ولا سيَّما التسليحيَّة - التي وُقِّعت عام 2017 م بين الولايات المتحدة والمملكة العربيَّة السعوديَّة، وهي صفقات لم يشهد تاريخ البشريَّة لها مثيلًا، تُشَكِّل شاهدًا فائق الدلالة على الدور الأمريكي في اختراع التنظيمات الإرهابيَّة وفي خلق أجواء عدم الاستقرار في المنطقة. فمن أين كان يمكن لأمريكا أن تحصل على كلِّ هذه المليارات لو كانت بلاد العرب والمسلمين مستقرة، لا تعكِّر النزاعات الإثنيَّة والدينيَّة المذهبيَّة هدوءها، ولا يكدِّر الإرهاب والتطرف صفوها؟

ولا شكَّ بأنَّ هذا العنف في القول والفعل والسلوك صورة سيئة ومشوَّهة عن الإسلام. في حين يعد الإسلام دين السلام والمحبة والرحمة مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. (الأنفال: 61).

ولا يقتصر التطرف على ما هو دينيٌّ ومعتقديٌّ ومذهبيٌّ وطائفيٌّ، بل نجد التطرف حتى عند بعض المفكرين المسلمين والغربيين على حدٍّ سواء، ويكون التطرف في التعصب والمغالاة والتشدُّد في الآراء، وخدمة أطماع الحكَّام والساسة، وقد يكون التطرف سياسيًا يتمثل في الصراع الشديد على السلطة، باستعمال العنف والسلاح ضدَّ القوى والأحزاب المناوئة، وتصفية المعارضين السياسيين، أو اللجوء إلى العنف الرمزي بالقذف والتشويه وتقويل السياسيين الخصوم، واستغلال

[1] السيد، رضوان، الدين والمجتمع والدولة في العلاقات والمرجعيات والمصائر، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانية للتوزيع والتسويق، ص 14 -15.

وسائل الإعلام بكلِّ أشكالها لتوجيه ضربات قاسية مباشرة وغير مباشرة للمخالفين أو المعارضين السياسيين أو للأحزاب السياسية المناوئة. وأكثر من هذا فإنَّ المتطرف السياسي ينبذ آراء الآخرين، ولا يعترف كليًّا ببرامجهم ومشاريعهم وأيديولوجياتهم، بل يفكر في مصلحته الشخصية دون مصلحة الأمة والوطن والشعب. أمَّا أسباب التطرف فتعود إلى أن كثيرًا من المتطرفين المتشددين، في واقعنا العربي الإسلامي أميُّون أو أشباه أميين، لم يتلقوا تعليماً جيِّدًا، أو تسربوا منه قبل إتمامه، أو تلقوا تعليماً في مؤسسات تربوية متدنية الكفاءة، لم تعمل على بناء شخصياتهم بناءً سليمًا ومتوازنًا، بل قد تكون عملت على تشويهها.

ومع تدني المستوى الثقافي لقلَّة القراءة والمطالعة الثقافية، فهم لا يمتلكون مهارات التفكير والحوار والمحاكمة العقليَّة المنطقيَّة والمناقشة وإبداء الرأي والدفاع عنه، ومن ثمَّ يجهلون مبادئ الدين الإسلامي جهلًا فظيعًا، ويفهمون المسائل العقديَّة والشرعية فيه فهمًا سطحيًّا أو مغلوطاً، لأنَّهم يتوقفون عند ظواهر النصوص من دون الغوص في أعماقها ومن دون دراية بمقاصدها القريبة والبعيدة، أو من دون ربطها بسياقها التاريخي، ومقاصدها الكلية، أو عدم الوعي بأسباب نزولها.

إضافةً إلى ذلك لا يمكن فصل التطرف عن الواقع الاجتماعيِّ الاقتصاديِّ الذي أنتجه؛ بوصفه ثماراً طبيعيَّة لبذور الظلم الاجتماعي، والغبن المتفشي في جميع المجالات والأصعدة والمستويات، وبوصفه محصولًا آليًّا لغياب العدالة وتكافؤ الفرص، وانتشار الأنظمة المستبدة والعسكريَّة، وانتشار الأميَّة والجهل، والاحتكار غير المشروع، والتنافس غير الشريف، وانتشار الفقر والفساد. وغياب التربية والتعليم المتوازنين والمتكاملين سواء في المؤسسات الأسريَّة أو الأهليَّة أو الحكوميَّة.

التسامح

يمكن النظر إلى التسامح بأنَّه الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من خلاله هذه

الخبرات والمعارف[1]. ولعل تعريف الباحثيْن أقرب لتعريف الاتجاه منه لتعريف التسامح، أما اليونسكو فتعرفه كما ورد في " الإعلان العالمي للتسامح في 16 تشرين الثاني 1995 بأنه: الاحترام والقبول بتنوع واختلاف الثقافات العالميَّة، وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل واجبٌ له ضروراته السياسيَّة والقانونيَّة أيضاً[2].

مفهوم التسامح

أَورد ابن منظور في "لسان العرب" في مادة سمح: "السَّماحُ والسَّماحةُ: الجُودُ. سَمُحَ سَماحَةً وسَماحاً: جَادَ؛ ورجلٌ سَمْحٌ وَامْرَأَةٌ سَمْحة مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ سِماح وسُمَحاء... والإسماح: لُغَةٌ فِي السَّماحِ؛ يُقَالُ: سَمَحَ وأَسْمَحَ إِذا جَادَ وأَعطى عَنْ كَرَمٍ وسَخاءٍ...؛ والمُسامَحة: المُساهَلة. وتَسامحوا: تَساهَلوا"[3]. والواضح أنَّ كلمة التسامح مصدر من المزيد تسامح، وتعني وفقًا للسان تساهل، وهكذا الأمر في المعاجم العربيَّة الحديثة.

ويمكن تعريف التسامح اصطلاحًا بأنه: الموقف السلوكيُّ والفكريُّ الناجم عن منظومة من القيم الإنسانية والحضارية القائمة على نبذ التطرف والعنف والإقصاء، واعتماد الحوار والتفاهم والتعاون والاحترام في التعامل مع الآخر وتقبله والتعايش معه، كقيمة إنسانية من دون أي حساب آخر، واحترام معتقداته وعاداته وتقاليده، والتمسك بالقيم الديمقراطية، والإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الأهليين في المجتمعات بما يضمن حرية الفرد وتمكينه من تحقيق ذاته وسعادته في الانتماء لمجتمعه ووطنه.

وتتضح معالم مفهوم التسامح في الديانات القديمة ولاسيَّما في الحضارتين الهندية والصينية، وتتمثل في تعاليم كثير من الديانات القديمة مثل البوذية

---

[1] عبد الله، معتز سيد وخليفة، عبد اللطيف محمد (2001). علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص 369.

[2] مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان(2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية التسامح، رام لله، فلسطين.

[3] ابن منظور الأنصاري، لسان العرب...، مادة: سمح.

والزرادشتية وغيرهما من الديانات. أمَّا في أوروبا فقد ظهرت فكرة التسامح منذ عصر النهضة، وبصورةٍ خاصَّة في كتابات مفكري عصر النهضة التي ظهرت عقب أحداث القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. حيث تحوّلت أوروبا إلى أرض خراب بفعل الحروب الدينية، لذا وجد فلاسفة عصر التنوير بأن الخلاص لن يكون إلا في الفصل بين الدين والدولة، وهو بصورة أخرى عقيدة العلمانية. فالتعصب والدمار "علما البشر بأقصر السبل الممكنة درس التسامح القاسي"[1].

لقد أسهم الفلاسفة والمفكرون الكبار أمثال سبينوزا "Spinoza" وروسو "Rousseau"وفولتير " Voltaire" وجون لوك "John Locke " وغيرهم في إغناء مفهوم التسامح وتوسيع حقول استعماله. فقد كتب سبينوزا مستنكرًا في الفصل الأخير من رسالته في اللاهوت والسياسة: "إن أسوأ موقف توضع فيه الدولة هو ذلك الذي تبعث فيه إلى المنفى بالشرفاء من رعاياها وكأنهم مجرمون، لا لشيء إلا لأنهم اعتنقوا آراء مخالفة لا يستطيعون إخفاءها"[2].

وكتب المفكِّر الفرنسيُّ جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي": "يخطئ في نظري أولئك الذين يفصلون بين اللا تسامح المدني واللا تسامح اللاهوتي. فهذان النوعان لا انفصام بينهما. إذ من المتعذر العيش بسلام إلى جانب من نعتقد أنهم هالكون. فإذا أحببناهم وقبلناهم نكون قد غلطنا في حق الله الذي عاقبهم، فلا بدَّ إذاً من أن يردوا أو يعذبوا. فحيث يكون اللا تسامح الديني مقبولًا، يكون من المتعذر أن تتمخض عنه نتائج مدنية. وحالما تتمخض عنه هذه الآثار تزول عن هيئة السيادة سيادتها حتى في الأمور الدنيوية، عندئذ يغدو الكهنة أرباب السيادة الحقيقية، ولا يكون الملوك إلا ضباطًا لهم"[3]

---

(1) سمير الخليل: التسامح في اللغة العربية، منشور ضمن كتاب: التسامح بين شرق وغرب، بيروت، دار الساقي، ط4، ص41.

(2) سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، د. ت.، ص164.

(3) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانو، المكتبة الشرقية، ص461.

ونشر الفيلسوف التنويري الإنجليزي جون لوك كتابًا بعنوان "**رسالة في التسامح**" من دون التوقيع باسمه خوفًا ممَّا قد يتعرض إليه من ردود فعل غاضبة قد تهدد حياته، لأنه دعا في كتابه إلى القضاء على بنية التفكير الأحاديِّ المطلق، وروح التعصب الدينيِّ المغلق، وإقامة الدين على العقل، وبناء منظومة حقوق تؤسس لمفهوم التسامح، وتعتمد مبدأ فصل المهام بين الكنيسة والدولة، وتُكَرِّس مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف الدينية. يقول لوك في هذا الصدد: "يجب أن تتخذ الكنائس من التسامح أساسًا لحريتها، وأن تعلم أن حرية الضمير حقٌ طبيعي لكلِّ إنسان يخصها كما يخص المنشقين عنها، وأن لا إكراه في الدين سواء بالقانون أو بالقوة... ولنجنب حياة الإنسان وبدنه وبيته وعقاره الآلام الناشئة عن التحيز"[1].

إنَّ أعمال العنف والعنف المضاد التي تنتشر في شتى مناطق العالم، تنطوي في عمقها على نوازع أنانيَّة، وحالات التعصب والانغلاق، ودوافع الهيمنة التي تفسد مناخ التعايش والتآلف بين مختلف التيارات الفكرية والقوى سياسية المتعارضة، وأصحاب المصالح الاقتصادية المتناقضة، فيحرص الطرف الذي يمتلك قوة السلطة أو الهيمنة أو النفوذ، في أي مجال من المجالات على إلغاء الآخر عن طريق تدميره أو إقصائه، أو تحجيمه، وتهميشه، ممَّا يولد ردود أفعال قد تتخذ أشكالًا عنفيَّة، وتؤدي إلى نتائج مأساوية. وأمام تفاقم حالات التعصب والتطرف، وما تؤدي إليه من تقتيل وتخريب، وهدر للطاقات، واعتداء على القيم الإنسانية، فقد أصبح شعار التسامح يطرح في إطار العمل على تعزيز التعايش والتفاهم والتعاون، وإزالة بذور الأحقاد. وما من شك بأن التسامح يشكل أحد الفضائل الأخلاقية التي ترتقي بالنفس البشرية إلى مرتبة إنسانية سامية، تتحلى بالعفو واحترام ثقافة الآخر، ويعد ضرورة اجتماعية ملحة ذات أهميّة بالغة في حماية النسيج الاجتماعي لضمان تحقيق السلم الأهلي والأمن المجتمعي، والقضاء على الخلافات والصراعات بين الأفراد والجماعات.

---

[1] جون لوك، "رسالة في التسامح"، ترجمة منى أبو سنة، ص 66.

والتسامح مُكَوِّن أصيل من مكونات ثقافتنا العربية والإسلامية، وقيمة من قيم الإسلام الحنيف رسختها الشريعة الإسلامية، وحثَّ عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبكَ بالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهمْ بالَّتي هِيَ أَحْسَنُ إن رّبكَ هُوَ أَعْلَمُ بمَنْ ضَل عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلمُ بالْمُهْتدِينَ﴾(النحل: 125). وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجاهِلِينَ﴾ (سورة الأعراف: الآية: 199).

والتسامح مفهوم حضاريٌّ مناهض لجميع الظواهر الاجتماعية السالبة التي تؤثر في حياة الدول والمجتمعات والإنسانية بشكل عام، وتعمل على النيل من حرية الإنسان وكرامته بل أحيانًا من حياته، والناتجة في معظمها عن التعصب بأشكاله ودوافعه كافةً. وهو يعني في نهاية المطاف الديموقراطية وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر، والتعايش السلمي بين الشعوب بمختلف انتماءاتها العرقية والدينية والفكرية والثقافية، وتقبّل الآخر كما هو، واحترام تفكيره ومعتقداته وحريته[1]، أي قبول الآخر على علاته وعلى اختلافه والاعتراف بحقوقه في الوجود والحرية والسعادة[2].

كما يرتبط التسامح بالاهتمام بالمجموعات الأخرى المختلفة وبناء علاقات إيجابية معها[3]، ولا بدَّ من تحصين الأفراد بثقافة التسامح كي يتمكنوا من العيش في سلام ووئام، رغم اختلافهم في اللغة أو الدين أو العرق أو الطائفة والعرف وقبول واحترام بعضهم بعضاً؛[4] وليتمكن المجتمع من القيام بوظائفه بتناغم

---

(1) مركز رام لله لدراسات حقوق الإنسان(2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية للتسامح، رام لله، فلسطين.

(2) وطفة، علي أسعد(2005). التربية على التسامح في مواجهة التطرف، شؤون عربية، 124، ص72- 93 .

(3) Karnyshev, A. D.; Karnyshev a, O. A.; Ivanova, E. A. (2014). College Students' Intercultural Competence and Interethnic Tolerance .*Russian Education and Society, 56* (9) 3-26.

(4) Prasad, S. N. (1998). *Education for Tolerance and Peace*. Peace Education Miniprints No. 83.Lund Univ. (Sweden). Malmo School of Education.

وتكامل بين فئاته الاجتماعية على الرغم من الاختلافات التي يمكن بقيم التسامح تحويلها إلى عناصر قوة للمجتمع وللإنسانية عامة [1].

وعلى الرغم من شمولية الفكر التسامحي والروح التسامحيَّة، فإنَّ هناك مجالات عديدة يتطلب كل منها قدراً كبيراً من التسامح منها الفكري والثقافي، السياسي، الاجتماعي، والديني، والعلمي[2].

وتتباين الرؤية المعاصرة لدى المفكرين العرب في نظرتهم لقيم التسامح في التراث العربي، فنجدها تتأرجح بين من يراها قيمة متأصلة في هذا التراث، ومن ينفي وجودها من أصله؛ كما هو الحال لدى **محمد أركون** الذي يجد أن هذا المفهوم حديث النشأة، ولم يُعرف إلا في عصر التنوير الأوروبي. إذ يرى أنّ نشأة مفهوم التسامح تعود إلى عصر التنوير في أوروبا، ولذلك لا يمكن أن نتحدّث عنه في "البيئة الإسلاميةّ أو في الوسط الإسلامي" [3]. وبأنّ "الأنظمة الدينيةّ التقليدية المرتكزة على أجهزة سلطة الدولة سواء أكان يقف على رأسها إمبراطور أم خليفة أم سلطان أم ملك"، لم تعرف إلاّ اللا تسامح. لذلك يظلّ التسامح بما "هو قبول الحرّية الدينية والحماية القانونية للحقوق الأساسية للإنسان والمواطن"، في عداد "المستحيل التفكير فيه". ويردّ على من يرى في وضع المسيحيين واليهود في الدولة العربيةّ الإسلامية دليلاً على التسامح في الإسلام، بأنه ضرب من "تسامح اللامبالاة"، لأنهّ "كان مرفقاً بجملة من التدابير التي تهدف إلى الحطّ من قدر اليهود والمسيحيّين"، في مقابل "تبيان تفوّق الحقيقة الإسلامية المثلى على ما عداها"[4]. هكذا يزعم أركون بأنّ الدولة العربيةّ الإسلاميةّ لم تعرف سياسة

---

(1) البداينة، ذياب موسى(2011). قيم التسامح في مناهج التعليم الجامعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 27(53)، 177 -205.

(2) المزين، محمد حسن محمد (2009). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص206.

(3) أركون، محمد (1995). من فصل التفرقة إلى فصل المقال، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، بيروت، لندن، دار الساقي، ص 109 -011.

(4) المرجع نفسه، ص 111 -211.

التسامح عمليًّا. وبأنّ "النصوص الكبرى للفكر العربيّ الإسلامي كانت تحتوي على البذور الأولى لفكرة التسامح، وتدلّ على الطريق المؤدّي إلى التسامح بالمعنى الحديث للكلمة"[1]. ويقدّم نماذج ممثّلةً في الحسن البصريّ والجاحظ والكندي والتوحيدي والمعرّي الذين ظلتّ دعوتهم إلى التسامح، بحسب رأيه، مجرد أفكار نظريةّ لم تنعكس على الواقع التاريخيّ. فهؤلاء نادوا بقيم "العدل والإخاء والتسامح، وكلهّا أشياء مرجوّة وملحّة، ولكنّ تحقيقها مستحيل بسبب البنى الاجتماعية السائدة وأطر الفكر المهيمنة"[2].

والحقيقة أنَّ المفكِّر محمد أركون لم يلتفت إلى أن مفهوم التسامح كان معروفًا لدى العرب قبل الإسلام، وأنَّه كان معروفًا عمومًا قبل الديانات السماوية، فقد تحدث عنه كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد وتحديداً عام 551 ق.م من خلال تعاليمه وبصفة خاصة بالروابط الاجتماعية التي يحتم تقديسها. ومن تعاليمه أن المجتمع نظام مقدس يقوم على خمس قواعد 1 -علاقة الحاكم بالرعية 2 -والزوج بزوجته 3 - والوالد بولده 4 - والأخ الكبير بأخيه الصغير 5 - والصديق بصديقه. وكان يفرض في تعاليمه وجوب الولاء والطاعة في غير مناقشة وبخاصة في العلاقات الأربع الأولى، كما يحتم على الحاكمين العدل والرحمة والإخلاص[3]. كما ظهر مفهوم التسامح مترافقًا مع العفو والرحمة والمغفرة في كثير من تعاليم بوذا أيضاً، وتمثل بصورة شديدة الجلاء في مبادئه الثمانية المشهورة[4].

أما المفكِّر المغربي محمّد عابد الجابري فقد جاء موقفه موسّعًا لدائرةِ التسامح، لتشمل لديه تيَّارًا كاملًا هو التيار القدري والإرجائي في بداية الدولة

---

(1) المرجع نفسه، ص 311.

(2) نفسه.

(3) كريل.ه.ج. (1971). الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماو تسي تونغ، مرجع سابق، ص 64 -69.

(4) جوهر، حسن محمد و بيومي، عبد الحميد(من دون تاريخ). الصين، منشورات دار المعارف، القاهرة، ص 92 -93.

العربيةّ الإسلاميةّ. فقد ظهر هذا المفهوم، بحسب رأيه، في فكر أوائل المتكلّمين "القدريةّ والمرجئة"، ومثّلَ محورًا من محاور اهتماماتهم الفكرية، وذلك من خلال مسألة "الإيمان"[1]. ذلك أنّ عدم تكفير هؤلاء لمرتكب الكبيرة، يعكس هامشًا واسعًا من التسامح وقع فيه الفصل بين الإيمان والعمل. إنّ العمل لا يبطل الإيمان، حتّى وإن تعلقّ الأمر بارتكاب معصية أو بعدم القيام ببعض الواجبات الدينيّة. وكان من أبرز هؤلاء المتسامحين الإمام أبو حنيفة الذي قال وفقًا للجابري: "لا نكفّر أحداً بذنب ولا ننفي أحداً من الإيمان"[2]. ويصل الجابري إلى استنتاج مفاده أنّ "الجيل الأوّل من المثقّفين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة راح يدافع عن مفهومٍ للإيمان قائم على الاعتدال والتسامح، مفهوم ليبراليّ، إذا جاز لنا استعمال هذه الكلمة في هذا المقام"، حسب عبارته[3].

وفي دراسة أخرى له عن التسامح في التراث الفلسفيّ الإسلاميٍّ يقدّم فكر ابن رشد بوصفه الذروة التي وصل إليها الفكر الإسلامي في التسامح، يقول: "ويبلغ التسامح قمته في موقف ابن رشد من آراء المخالفين والخصوم، حينما يلوم الغزالي على كونه لا يحاول أن يتفهّم موقف الخصم، بل يحكم بفساده من دون اعتبار المقدّمات التي أدّت إليه. يقول: ينبغي لمن أقرّ طلب الحقّ إذا وجد قولًا شنيعًا ولم يجد مقدّمات محمودة تزيل عنه تلك الشنعة، أن لا يعتقد أنّ ذلك القول باطل وأن يطلبه من الطريق الذي زعم المدّعي له يوقف منها عليه، ويستعمل في تعلّم ذلك من طول الزمان والترتيب ما تقضيه طبيعة ذلك الأمر المتعلم"[4]. ويصل الأمر بالجابري في إيلائه موقف ابن رشد قيمة، إلى تبنيّ مفهومه للتسامح في العصر الحديث وهو

---

(1) الجابري، محمّد عابد(2000). المثّقفون في الحضارة العربيّة: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 45 -64.

(3) المرجع نفسه، ص 74.

(4) الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق -التسامح -الديمقراطيّة ونظام القيم -الفلسفة والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997، ص 22 -32.

"ضرورة احترام الحقّ في الاختلاف"، خاصّة أنّ هذا المفهوم مقترن عنده بقيمة العدل[1] وكأن العدل واحترام الحق في الاختلاف لم يكونا معروفين قبل ابن رشد. ولعل قراءة الجابري للتسامح في التراث جاءت متسّقة مع منهجه العام في ضرورة الربط بين المكوّنات العقلانية والعادلة والمتسامحة للتراث، وشروط التحديث، "فالحاجة تدعو اليوم إلى بعث الحياة في القيم الإنسانيّة السامية وإخصابها ونشرها"[2].

وعدا عن ذلك تشير كتب التاريخ إلى أن المسلمين لم يُكرهوا أحدًا على الدخول في الإسلام، وأنَّ الإسلام قد كفل الحرية الدينية للجميع، وأنَّه عدّها في متونه الرئيسة مبدأ ثابتًا من المبادئ الإسلامية وأصلًا لا يجوز إنكاره أو تجاوزه. وآيات القرآن الكريم الصريحة الواضحة التي لا تحتاج إلى تفسيرٍ أو تأويل في هذا الشأن متعددة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة:256). ﴿**وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...**﴾ (الكهف:29). وغير ذلك كثير.

فالعقيدة الإسلاميَّة تقوم في أصلها على صلة الإنسان بخالقه، وبالتالي فهي تفترض الاقتناع الكامل بهذا الأمر، والتسليم المطلق من الإنسان لخالقه، وهذا ما لا يمكن أن يحصل بالإكراه. ولم يذكر التاريخ أنَّ أمَّة ساوت رعاياها المخالفين لها في دينها برعاياها الأصليين في شأن قوانين العدالة ونوال حظوظ الحياة بقاعدة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" مع تخويلهم البقاء على رسومهم وعاداتهم، مثل أمة المسلمين، وهذا مؤشر على الفكر الإسلامي النير والمتسامح، أما حالات النظم السياسية التي طرأت وحكمت باسم الدين فلا يمكن القياس عليها، ويذكر المؤرخون الأجانب قبل العرب بأنه عندما فتحت الجيوش الإسلامية كثيرًا من بلدان الفرنجة والفرس وغيرها، ظل أغلبية السكان المحليين على دينهم قرونا عدة ولم يرغمهم أحد على الدخول في الإسلام، حتى دخل منهم من دخل في الإسلام من دون

---

[1] المرجع نفسه، ص 31 -23.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

إكراه، بل من دون ترهيب، شاهدين بذلك على هذه السماحة غير المسبوقة التي جاء بها الإسلام، والتي وضعتها دولته وحضارته في الممارسة والتطبيق.

ومن هنا ليس مستغربًا أن نجد المستشرق الإنجليزي "سير توماس أرنولد" "Thomas Arnold" يعلن عن سماحة الإسلام عندما يقول وهو شديد التمسك بالمسيحيَّة: "إنه من الحق أن نقول: إن غير المسلمين قد نعموا في ظل الحكم الإسلامي، بدرجة من التسامح لا نجد لها معادلاً في أوربا في الأزمنة الحديثة"[1].

ويمكننا هنا أن نضرب العشرات من الأمثلة التي تدل على تسامح المسلمين مع أتباع الديانات الأخرى في البلدان المفتوحة، ونبدأ من أبي بكر الصديق خليفة المسلمين الذي أوصى أسامة بن زيد وجيشه فقال: "يا أيها الناس: قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلًا صغيرًا، ولا شيخًا كبيرًا ولا امرأة، ولا تقعروا نخلًا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرًا إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له...."[2]. فالخليفة الصديق لم يعبِّر في هذه الوصية عن روح الإسلام وتسامحه ورأفته ورحمته في العلاقة مع أتباع الديانات الأخرى فقط، بل عبَّر عن كلِّ ذلك في العلاقة مع الحيوان التي ينبغي أن تقوم على الرفق به، وعبَّر عن الود والرحمة تجاه مخلوقات الله جميعًا.

وقصص الخليفة العادل عمر بن الخطاب كثيرة في هذا الشأن، فمن منَّا يمكن ألا يعرف قصَّة فتح بيت المقدس، وقصَّة صلاة الخليفة خارج الكنيسة بعد أن دعاه القساوسة كي يصلِّي فيها، وذلك كيلا تكون صلاته فيها حجةً لدى المسلمين للاستيلاء عليها في يوم من الأيام.

أمَّا قائد الفتوحات الإسلاميَّة خالد بن الوليد فقد عاهد المسيحيين "ألا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة، وعلى أن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم". وكذلك فعل

---

(1) أرنولد، توماس(1970). الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، وعبد المجيد عابدين، القاهرة، ص730.

(2) صفوت، أحمد زكي، (د. ت) جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، منشورات المكتبة العلمية، بيروت، (3 أجزاء)، ج1، ص187.

عمرو بن العاص مع مسيحيي مصر عندما عقد معهم صلحاً شرط لهم فيه ألا يقع عليهم سبي، وأن تقر أموالهم وكنوزهم في أيديهم...

ولعل بقاء اليهود والمسيحيين في أراضيهم ومدنهم طوال عصور الحكم الإسلامي خير دليل على رأفة السلطات الإسلاميَّة بهم وتعاملها معهم بوصفهم مواطنين قبل أي انتماء آخر.

أمَّا الصروح الدينيَّة والكنائس والأديرة المنتشرة في البلاد العربيَّة التي عرفت المسيحيَّة قبل الإسلام فإنَّ بقاءها والحفاظ عليها واستمرار إقامة شعائر أتباعها فيها على مر التاريخ أدلَّة واضحة على مدى سماحة الإسلام ومدى تسامح المسلمين عبر التاريخ.

ولم يكن فرض الجزية على أهل الذمة عقابًا لهم لامتناعهم عن الدخول في الإسلام، ولكنها كانت مقابل الحماية لهم وتأمينهم في دار الإسلام، وهذا المقدار الذي كان يدفعه أتباع الديانتين اليهوديَّة والمسيحية، لم يكن يزيد عمَّا يدفعه المسلم من زكاة لبيت المسلمين. إنَّ الجزية التي كان يؤديها أهل الذمة لبيت مال المسلمين والتي يرى فيها بعضهم انتقاصًا من مواطنيَّة أهل الذمة ليست في حقيقة أمرها سوى ضريبة ماليَّة كان الناس يدفعونها تحت مسميَّات مختلفة لقاء خدمات بلديَّة وصحيَّة واجتماعيَّة كانت الدولة تقدمها للجميع... وفي هذا الصدد نتذكر قصَّة علي بن أبي طالب خليفة المسلمين الراشدي الرابع مع النصراني الفقير الأعمى الذي قال لأصحابه في شأنه: "ما أنصفتموه.. استعملتموه حتى إذا كبر وعجز تركتموه، أجروا له من بيت المال راتبًا".

ولم تقتصر مظاهر التسامح على مستوى الأفراد وإنما شملت العلاقاتُ الإنسانية الملوكَ والسلاطين، فعندما مرض ريتشارد قلب الأسد "Richard" ملك إنجلترا، أرسل إلى صلاح الدين الأيّوبي يطلب منه إرسال أحد الأطبّاء لمعالجته، فأرسل صلاح الدين أحد أطبّائه فظلّ إلى جانبه يعالجه حتّى شفي. وأوصى الطبيب أن يتناول الملك ريتشارد بعض الفاكهة ويكثر منها، فأمر صلاح الدين بأن يزوّد الملك بالفاكهة المطلوبة من غوطة دمشق وأنحاء أخرى من الشام. ثمّ لا بد أن نذكر في هذا المقام أنّ صلاح الدين حاصر الكرك في شهر رجب سنة 579هـ./1183م.، وكان الآخر الفرنجي في الكرك آنذاك استعدادًا للاحتفال بزواج الأميرة

« إيزابيلا » الأخت الصغرى لملك بيت المقدس من ابن وريث بارونية الكرك الأمير "همفري"، ودعي إلى هذا الاحتفال عدد كبير من أمراء الفرنج وأعيانهم، كما توافد إلى الكرك المغنّون والموسيقيون من جميع أنحاء الإمارات الصليبية في بلاد الشام وبدأت الاحتفالات، إلاّ أنّ المحتفلين فوجئوا بقوّات صلاح الدين تحاصر مدينة الكرك وحصنها وتدكّ الحصن بوابل شديد من قذائف المنجنيقات. ويتندّر المؤرّخون اللاتين والغربيون من مروءة صلاح الدين وخلقه الكريم وتسامحه وإنسانيته، فما إن أرسلت له والدة العريس ترجوه تأجيل هجومه، حتّى استجاب لرجائها، فسأل عن البرج الذي يضمّ العروسين، وأمر بإعفائه من قذائف المنجنيقات إكرامًا للشابين المحتفى بزواجهما.[1]

ومن مظاهر سياسة الاعتدال والتسامح التي شاهدها ابن جبير في عكّا، مشاركة المسلمين والنصارى في المسجد المقام على عين ماء شرقي مدينة عكّا تسمّى "عين البقر". وكان للمسلمين محراب في هذا المسجد، وبعد أن احتلّه الآخر الفرنجي أقاموا لهم محرابًا إلى الشرق من محراب المسلمين. وبذا أصبح المسلمون والنصارى يؤدّون طقوسهم الدينية في المكان المخصّص لكل منهم في المكان ذاته، " فالمسلم والنصراني يجتمعان فيه يستقبل هذا مصّلاه وهذا مصّلاه، وهو بأيدي النصارى معظمه محفوظ".[2]

التسامح السياسي

يعدُّ التسامح السياسي من أكثر أشكال التسامح تأثيرًا في حياة المجتمعات والدول انطلاقًا من أن المؤسسات التربويَّة بكل أشكالها إنَّما تكرس الرؤية السياسية لكلِّ بلد من البلدان، ناهيك عن أن المؤسسات الدينيَّة ولا سيما في البلدان العربيَّة إنما تعمل على التسويغ الديني لرؤية السلطة، وهي جاهزة، للأسف، لاستصدار الفتوى ونقيضها في آنٍ معًا بحسب ما يرضي الحاكم. لذلك

---

[1] غوانمة، يوسف (1982). التاريخ السياسي لشرقي الأردن في عصر دولة المماليك الأولى، ط2، عمان، الأردن، دار الفكر، ص 139 -140.

[2] ابن جبير(1981). رحلة ابن جبير، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ص 249.

يستند التسامح السياسي إلى ضبط السلطة السياسية التي تستطيع تعزيز التسامح الديني، ولكن بعض السلطات السياسية لا تجد مصلحة وجودها في التسامح الديني، بل إنها تعمل على إذكاء التناقضات حتى بين أرباب الدين الواحد، ضمانًا لاستمرارها في السلطة على ركام الصراعات والتناقضات، مضحية بالمصالح الوطنية والسلم الأهلي والتعايش بين الأديان، لأغراض سياسية دنيئة ومستبدة وقاصرة النظرة تكرس مفاهيم ما قبل الدولة وليس الدولة بمفهومها المعاصر. بالتالي فإن التسامح السياسي تسامح مثالي يقوم على الفكرة التي تقول: إنه ينبغي على الحكم السياسي أن يكون محايدًا وغير متحيز.

وقد تم استخدام مصطلح التسامح، منذ أن استخدمه لوك، في هذا السياق السياسي لوصف مبدأ حياد الدولة تجاه جميع مواطنيها. ويمكن فهم العلاقة بين التسامح الأخلاقي والسياسي من حيث تاريخ حقبة ما قبل الحداثة عندما كانت الدولة فردًا، أي ملكًا على سبيل المثال، تتمتع بأحكام معينة وبسلطة الرفض. وبما أن فكرة الدولة تطورت منذ القرن السابع عشر نحو مفاهيم ديمقراطية ليبرالية حول الحكم الذاتي والحقوق المدنية، فقد تطورت فكرة التسامح السياسي لتعني أمرًا مماثلًا للامبالاة الدولة. أما الآن فيُعتقد أن التسامح السياسي يشمل احترام الخصوصية، والفصل ما بين المؤسسة الدينية والدولة، واحترامًا عامًا لحقوق الإنسان، وتعزيز قيم العدل والمساواة والديمقراطية وتكافؤ الفرص وتغليب لغة الحوار والتفاهم، واحترام الاختلاف في الرأي واحترام الرأي الآخر، وهذا لا يتم بقرار سياسي بمقدار ما يقوم على تبني فلسفة تربوية، تعمل على تنمية هذه القيم فكرًا وسلوكًا لدى أفراد المجتمع لتتحول إلى ثقافة عامة لمختلف مكونات الدولة.

دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف

يعد التسامح خاصية أساسية في العلاقات الاجتماعية لتجنب العنف والإكراه، ومن دون التسامح من غير الممكن تطوير ثقافة السلام[1]. وبهذا المعنى يرتبط مفهوم التسامح ارتباطاً عميقاً بمفهوم السلام، فالسلام هو لازمة طبيعية

[1] U N E S C O (1994).Tolerance: the threshold of peace*A teaching / learning guide for education for peace, human rights and democracy* the United Nations Educational.

لمفهوم التسامح، فإذا كان السلام هو غياب الحرب ووجود الأمن فإن هذا يعني وجود التسامح كضرورة حيوية لمفهوم السلام[1].

ولكي يتجسد التسامح في فكر الأجيال وثقافتها، لابدَّ أن يسهم المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته وفئاته، وفي مقدمتها التربية بكلِّ أشكالها ومؤسساتها في نشر الفكر التسامحي، وترسيخ ثقافة التسامح[2]. وتعدُّ الجامعات من أبرز مؤسسات التنوير للديمقراطية وذلك من خلال تعزيز قيم التوافق والحوار والمساواة والإخاء والحرية والإنسانية، والعدالة والتعددية والعقلانية، والتسامح.[3] حيث يعدّ التعليم من أنجع الوسائل وأقومها لتعميم سياسة التسامح، عن طريق التثقيف والتعريف بالحقوق والحريات التي يشترك فيها بنو البشر جميعًا. ولكي يقوم التعليم بهذا الدور البنَّاء، لابد أن يعتمد على أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح عن طريق توضيح أسباب اللاتسامح الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني، والعمل على استئصال جذور العنف والكراهية والاستبعاد، وينبغي تطوير كفاءة التعليم لإيجاد مجتمع متعدد الثقافات من أجل السيطرة على العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب وتقبل الاختلافات واحترام الآخرين والقدرة على العيش بسلام مع أفراد من ثقافات مختلفة في الدين واللغة[4].

وللتعليم دور في دعم الحوار والعيش المشترك والتسامح لتأثيره في العقول، ويمكن للجامعة أن تقدم أرضية صلبة من الثقافة والتعليم من خلال تطوير المناهج وتعزيزها وتقديم الرعاية والاهتمام في تثقيف الخريجين بأسلوب منفتح بعيدًا عن الهيمنة والإرهاب النفسي[5]. لذلك ينبغي ألا يقتصر تعليم التسامح وتدريسه على

---

(1) وطفة، علي أسعد(2005). التربية على التسامح في مواجهة التطرف، شؤون عربية، 124، ص72- 93 .

(2) المزين، محمد حسن محمد (2009). مرجع سابق، ص 207.

(3) Badley,G. (2005). Against fundamentalism, for democracy: towards a pedagogy of tolerance in higher education. *Teaching in Higher Education, 10* (4), 407-419.

(4) Sinicrope C., Norris J., Watanabe Y. (2007). Understanding and assessing intercultural competence: a summary of theory, research, and practice (technical report for the foreign language program evaluation project). *Second Language Studies*, 26(1), 1-58.

(5) Saad El- D. M. (2004). The Role of the Universities in fostering the Islamic- Christian mutual living and Dialogue,121 IAU Seminar on Intercultural Learning and Dialogue in Higher Education central European University (CEU), Budapest, Hungary, 12 and 13November.

مواد دراسية محددة أو موضوعات معينة، وإنما يتطلب أن يكون التسامح ثقافة جامعية، وأسلوب حياة جامعية[1]. وتشير الدراسات في مختلف الدول إلى تأثير التعليم في ممارسة الديمقراطية، فالأفراد الأكثر تعليماً هم الأكثر تسامحاً مع الاختلاف[2]. لذلك لا بدَّ من تعليم التسامح والتخطيط له في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.

وللبيئة التعليمية الشاملة للمنهج والنشاط دور رئيس في تكريس ثقافة التسامح كما للمعلم الدور الأبرز في تعليم مفاهيم التسامح وتجسيدها في سلوكات تلامذته وتمثلها في منظومتهم القيميَّة، بوصفه أنموذجاً هادياً للتسامح بين طلابه. كما لا بدَّ من مراجعة المناهج الدراسية السائدة لضمان خلوها من بذور التعصب والتمييز بأشكالهما كافة.

والتعليم بصورة عامة يعد رافداً هامًا من روافد ثقافة التسامح وقيمه، شريطة أن يكون قائمًا على الطرائق والأساليب التربوية الفعَّالة وعلى استراتيجيات التعليم التعاوني والتفاعل الإيجابي البناء في تكوين مختلف جوانب الشخصية، وليس على التلقين والتنافس الهدام الذي يزرع بذور الأنانية ويقصي الروح التعاونية الجماعية، وعلى تبني المنهج النقدي وجرأة المساءلة والمحاكمة.

وهذا ينسحب أيضاً على الجامعات كمؤسسات تربوية وتعليمية وتنموية، ينبغي أن تتجه هي الأخرى نحو خدمة المجتمع ونشر قيم التعاون والتسامح بين أفراده، والارتقاء بهم، والقيام بالدور المنوط بها في إعداد القوى البشرية والكوادر العلمية والفكرية المؤهلة والمدربة، ليصبح التعليم الجامعي خبرة تؤهل الطلبة إلى امتلاك وتبني قيم الحوار والتسامح والتعاون، لبناء مجتمع متنور ومتماسك قادر على مواجهة تحديات التعصب بكل أشكاله ومظاهره. ويقع على عاتق كليات التربية الدور الرئيس في غرس القيم والمفاهيم والمعتقدات في نفوس الطلبة المعلمين؛

---

(1) - البداينة، ذياب موسى(2011). قيم التسامح في مناهج التعليم الجامعي، مرجع سابق، 177 -205.

(2) *Chzhen, Y. (2013). Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy*, Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning.

ليمتلك "الطالب المعلم" ثقافة التسامح كأسلوب حياة مع الآخرين، ويبني هذه الثقافة في نفوس طلابه في المستقبل من أجل بناء جيل متسامح قادر على قبول الآخر.

وتشهد البلدان العربيَّة في الآونة الأخيرة حالة من الفرقة والاختلاف والتشرذم والصراع بين أبناء الوطن الواحد، بل بين أفراد المجتمع الواحد، لتبرز بوضوح الاختلافات الدينية والطائفية والمذهبية والعرقية والفكرية، التي ألقت بظلالها على الأمن المجتمعي والتعايش السلمي. إن حالة التوتر والاحتقان الاجتماعي وثقافة الانتقام والتعصب والإقصاء وعدم تقبل الآخر وغياب الحوار أدت إلى خلق بيئة مواتية للعنف والتطرف والتكفير وكراهية الآخر. إنَّ الوضع القائم يكشف عن عجز الأنظمة التربوية والتعليمية وقصورها في تأدية رسالتها في غرس القيم النبيلة لدى الأجيال. فالتربية بمفهومها الشامل هي المدخل الرئيس لتغيير المجتمعات والتحول الإيجابي في بناها، من خلال تعزيز ثقافة التسامح كقيمة عظيمة ذات أهمية في الحياة تؤدي لعلاقات اجتماعية سليمة يسودها التفاهم والمحبة والاستقرار والديموقراطية، وترسخ المواطنة وقبول الآخر.

ولا شك بأن غرس قيم التسامح يبدأ من التربية الأسرية بوصف القيم التي يتعلمها الطفل في سنواته الأولى هي الأكثر ثبوتًا ودوامًا وتأثيرًا في حياته، ومن هنا ندرك الدور الفاعل للتربية الأسرية في غرس قيم التسامح والمواطنة، والمسؤولية والديمقراطية والعدالة والسلام، واحترام الآخر وتقبل الرأي المخالف، وكذلك في غرس قيم الخير والجمال والتسامح والتعاون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القيم لا ينبغي استيرادها، ولا تقليد الآخرين بها، وإنما هي متأصلة في الحضارة العربية الإسلامية وتشكل جوهر تراثنا العربي والإسلامي، علمناها لكثير من الأمم والشعوب، وأسهمنا بها في الحضارة الإنسانية، مع أننا أحوج ما نكون إليها الآن.

إننا مدعوون الآن أكثر من أيِّ وقت مضى إلى استنباط هذه القيم من إرثنا الحضاري وإحيائها، وإعادة إنتاجها وفق متطلبات ومعطيات التطور والتقدم الحضاريين، وبما يتفق مع مرتكزاتنا الثقافية والاجتماعية، كما أننا مدعوون في

الوقت نفسه إلى تحاشي الفكر الذي يبث الفرقة ولا يتفق مع روح العصر ولا يسهم في الاندماج في المجتمع الإنساني وحضارة العصر[1].

وفي هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أن هذه المهمة لا تقع على عاتق التربية الأسرية بمفردها، وإنما بتعاضد وتكامل مؤسسات التربية بمفهومها الشامل، ونعني بذلك المدرسة ودور العبادة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام وجميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية. وليس في هذا الأمر بدعة من البدع فقد أشار إليه الماوردي منذ قرون في "أدب الدنيا والدين" عندما نبَّه إلى أن المجتمع المزدهر هو الذي تتكامل فيه شروط الازدهار: السلطان العادل، والدين المتبع، والموارد المتوفرة والأمن المستتب، والقضاء الصالح، والأمل الفسيح. ولا شيء يبعث على الأمل بالمستقبل مثل التحسن في عيش الناس وأمنه[2].

والحقيقة أن المسألة الملحة في وقتنا الراهن هي تعايش المسلمين أنفسهم داخل الدين الواحد، أكثر بكثير من البحث في مسالة تعايشهم مع الأديان الأخرى، لأن ما يقتل من المسلمين في صراعاتهم الدينية البينية يفوق بما لا يقاس أولئك الذين يقتلون بأسباب صراع بعض المسلمين مع أتباع الديانات الأخرى. " هناك مبدأ وجد واستمر في العديد من التقاليد الدينية والأخلاقية للجنس البشري لآلاف السنين: ما لا تحبه لنفسك لا تفعله للآخرين، ويجب أن يكون هذا المبدأ غير قابل للتغيير أو الإلغاء، وغير مشروط لجميع نواحي الحياة في المجتمعات، وللأجناس والأمم والأديان"[3].

---

(1) المجيدل، عبدالله و وطفة، علي (2008). علم الاجتماع التربوي والمدرسي، ط1، دمشق، دار معد، ص 257.

(2) المرجع نفسه، ص 21 -22.

(3) كينغ، هانز، الحوار بين الأديان والأمم، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانية للتوزيع والتسويق، ص 207.

المقترحات:

- اعتماد مبدأ الوقاية في التربية الأسرية من خلال تتبع مؤشرات التطرف التي تظهر في سلوك الشباب.
- رفع كفايات النظام التعليمي بجميع مكوناته. (المناهج، المعلمين، الطرائق والاستراتيجيات الفعالة القائمة على التعلم التعاوني، واعتماد الإرشاد الاجتماعي في المدارس) ليكون فاعلاً في تعزيز قيم المواطنة المحلية والعالمية بكفايات عالية.
- اعتماد الحكومات للمبدأ الذي يرى أن التنمية الحقيقية تتركز على التنمية البشرية من خلال التعليم.
- العمل على إقناع أصحاب القرار في الحكومات بأن الاستثمار في التعليم ليس هدراً للأموال وإنما هو أكثر عمليات الاستثمار ربحية.
- اعتماد التخطيط التربوي الذي يربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات العملية التنموية وسوق العمل.
- سيادة القانون في القضاء على مظاهر الفساد وتعزيز حرية المواطن وكرامته.
- اهتمام الحكومات بفئات الشباب وتكثيف أنشطة المجتمع المدني وانخراط الشباب بأنشطة مفيدة في استثمار أوقات الفراغ، **ومحاربة فكر الحركات الأصولية التي تستقطب الشباب.**
- تكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية (المدرسة، ووسائل الإعلام، ودور العبادة، ومؤسسات المجتمع) في تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية، والمهارات الحياتية. وتنمية الفكر النقدي لدى الشباب.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن جبير(1981). رحلة ابن جبير، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- أركون، محمد(1995). من فيصل التفرقة إلى فصل المقال، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، بيروت، لندن، دار الساقي.
- أرنولد، توماس(1970). الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، وعبد المجيد عابدين، القاهرة.
- البداينة، ذياب موسى(2011). قيم التسامح في مناهج التعليم الجامعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 27(53)، 177 -205.
- الجابري، محمّد عابد(2000). المثّقفون في الحضارة العربيّة: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق -التسامح -الديمقراطيّة ونظام القيم -الفلسفة والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- جوهر، حسن محمد و بيومي، عبد الحميد(د.ت). الصين، مصر، دار المعارف.
- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانو، المكتبة الشرقية.
- صفوت، أحمد زكي، (د. ت)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، منشورات المكتبة العلمية، بيروت، (3 أجزاء).
- سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- سمير الخليل: التسامح في اللغة العربية، منشور ضمن كتاب: التسامح بين شرق وغرب، ط4، بيروت، دار الساقي.
- السيد، رضوان، الدين والمجتمع والدولة في العلاقات والمرجعيات والمصائر، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانية للتوزيع والتسويق.
- عبد الله، معتز سيد وخليفة، عبد اللطيف محمد (2001). علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- غوانمة، يوسف (1982). التاريخ السياسي لشرقي الأردن في عصر دولة المماليك الأولى، ط2، عمان، الأردن، دار الفكر.
- كريل،ه.ج. (1971). الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماو تسي تونغ.
- كينغ، هانز، الحوار بين الأديان والأمم، مجلة التسامح؛ العدد 17 شتاء 2007، مسقط، العُمانية للتوزيع والتسويق
- لوك، جون "رسالة في التسامح"، ترجمة منى أبو سنة.
- المجيدل، عبدالله ووطفة، علي (2008). علم الاجتماع التربوي والمدرسي، ط1، دمشق، دار معد.
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان(2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية للتسامح، رام الله، فلسطين.
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان(2012). قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية، الشبكة العربية للتسامح، رام الله، فلسطين.
- المزين، محمد حسن محمد (2009). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص206.
- وطفة، علي أسعد (2005). التربية على التسامح في مواجهة التطرف، **شؤون** عربية، العدد124، ص72 -93.

المراجع الأجنبية

- Badley,G. (2005). Against fundamentalism, for democracy: towards a pedagogy of tolerance in higher education. Teaching in Higher Education, 10 (4), 407-419.
- Chzhen, Y. (2013). Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy, Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning.
- Karnyshev, A. D.; Karnyshev a, O. A.; Ivanova, E. A. (2014). College Students'
- Prasad, S. N. (1998). Education for Tolerance and Peace. Peace Education Miniprints No. 83.Lund Univ. (Sweden). Malmo School of Education.
- Saad El- D. M. (2004). The Role of the Universities in fostering the Islamic- Christian mutual living and Dialogue,121 IAU Seminar on

Intercultural Learning and Dialogue in Higher Education central European University (CEU), Budapest, Hungary, 12 and 13November.

- Sinicrope C., Norris J., Watanabe Y. (2007). Understanding and assessing intercultural competence: a summary of theory, research, and practice (technical report for the foreign language program evaluation project). Second Language Studies, 26(1), 1-58.
- UNESCO (1994).Tolerance: the threshold of peace A teaching / learning guide for education for peace, human rights and democracy the United Nations Educational.

الفساد ظاهرة وممارسة

د. سليم بركات*

الفساد ظاهرة عرفتها المجتمعات البشرية عبر التاريخ، وهي لا تخص مجتمعاً بعينه، ولا مرحلة تاريخية بعينها، ولقد ثبت بالدليل القاطع أن حجم هذه الظاهرة قد تفاقم إلى درجة تهدد الكثير من المجتمعات بالانهيار ـ كما ثبت وجود علاقة ارتباط ما بين مستوى جودة الحكم ودرجة وجود الفساد وانتشاره في أي مجتمع من المجتمعات، بمعنى كلما كان الحكم صالحاً، تقلص مستوى الفساد، وقلّت درجة خطورته، ومدى انتشاره. كما ثبت بالدليل القاطع أيضاً أنه كلما حققت المجتمعات قدراً من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد. ويترتب على هذه الحقائق نتيجة منطقية هي "أن الارتقاء بمستوى الحكم هو أكثر السبل فاعلية في مكافحة الفساد"(1).

الفساد نزعة شريرة تتصارع مع قيم الخير، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، نزعة تسعى لحيازة مال من دون وجه حق، إنها رذيلة تتربص بالإنسان في كل العصور، وفي كل الأماكن، وبين الأمم. وتتحكم بتعريف الفساد ثقافة الأقوى التي تُقْصِرُه على المنفعة، إنه استخدام السلطة الممنوحة لمنفعة خاصة، وهو "كالفيروسات التي تخضع للمضادات الحيوية فترة من الزمن، ومن ثم تستوعب آثارها وتتأقلم معها،

* كاتب وباحث سوري وأستاذ جامعي/ عضو جمعية البحوث والدراسات في اتحاد لكتاب العرب.

لتتشط من جديد، وهذا المشهد يتجلى في الأنظمة الرأسمالية، ولدى مكاتب المحاماة المشهورة التي تتوالى للدفاع عن كبار اللصوص، وسارقي المال العام، حيث تتقن التنقيب عن الثغرات القانونية، والبحث عن الأخطاء الإجرائية التي تُكيِّف النصوص لصالح المعتدين، فالسارقون الذين ينهبون كمياتٍ ضخمة من المال، لا يضيرهم أن يخصصوا جزءاً منه للحماية والدفاع القانوني(2).

إن الفساد الذي يعالجه هذا البحث، هو تخصيص الموارد، وتوزيع العائد الاقتصادي، وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق اعتبارات المصلحة العامة، أو بالتضاد معها، "إذ ثمة فساد كبير يأتي من استغلال المناصب العامة، للمصالح الخاصة عن طريق العطاءات والمناقصات الكبيرة، وبيع القطاع العام، والقروض غير المألوفة، هذا بالإضافة إلى فساد آخر كالرشوة، والوساطة، والاختلاسات وغيرها من وجوه الفساد"(3).

من هذا المنطلق علينا أن لا نظن أن ظاهرة الفساد مقتصرة على الجانب المالي، وأنها لا تلازم تخصيص الموارد الاقتصادية، وتوزيع العائد الاقتصادي فقط، وإنما تعم وتشمل "الشأن العام برمّته، لتحوّله من شأن عام للجماعة إلى شأن خاص، سواء أكان ذلك بوساطة الأفراد الحاكمين، أم كان ذلك بوساطة الجماعة الصغرى الحاكمة. "إن الفساد شخصنة للشأن العام، كي يتحول من الشؤون العامة إلى الشؤون الخاصة"(4).

فالوساطة المضروب بها المثل في الفساد الصغير، قد لا يكون العامل المالي عادة الدافع إليها، وإنما قد يكون الدافع الاجتماعي. إن الحديث في هذا البحث سيتناول "دور مؤسسات الدولة من النواحي النظرية، وسيركز على ظاهرة الفساد ذات الطابع النظري، بعمومها وامتداداتها غير المالية، وسيكون التركيز أكثر على المؤسسات ذات الشؤون العامة، وأكثرها شمولاً بالنسبة إلى الجماعات السياسية والجماعات الفرعية المتصلة بها على تنوعها وتداخلها، أكان ذلك فيما يخص الأقرباء والأصدقاء أم الانتماء المشترك، فضلاً عن الشروط العمرية والمهنية والتخصصية والتدريبية المتعلقة بشؤون المنصب المشترك. ولما كانت ظاهرة الفساد مرتبطةً بتحول الشأن العام إلى شأن خاص، فلا بد من التركيز أيضاً على إدارة الشؤون، وتنظيم الأمور، والسعي إلى تحقيق المصالح، لأن مثل هذه الأمور لا يقوم

بها سوى أفراد وأشخاص بعينهم، وهي لا تستطيع أن تنظم شؤونها في كل أمر يومي ودوري تواجهه، بل تندب لذلك بعضاً من رجالها يقومون بهذه المهمة. كما سيكون الحديث في هذا البحث عن التوفيق بين وجهتي نظر: الأولى وجهة النظر الأهلية في مواجهة الفساد التي تتركز على الجهود المحلية ذات الطابع العلني، والثانية وجهة النظر الحكومية التي تستوجب احترام السيادة الوطنية للدولة. وهذا لا يتم إلا من خلال تناول "دور المجتمع الأهلي في مكافحة الفساد في ظل استراتيجيا قانونية تسعى إلى التوفيق ما بين ضرورات السيادة الوطنية، وضرورات التنمية الوطنية، لأن السيادة الوطنية خطٌّ أحمر، وسياج رادعٌ يحول دون كشف مظاهر الفساد(5).

وهل نجانب الحقيقة إذا قلنا: إن الفساد ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية، من خلال الصراع على النفوذ والمصالح والموارد، كما بالنسبة لإدارة الشأن العام؟ وهل يعني هذا التلازم ضرورة أو تسويغاً "أكثر من مجرد ترابط متفاوت الدرجات والمواقع والخطورة والانتشار بين مفهومٍ وممارسته وثقافة مبنية على نفوذ وصراع نفوذ، وبين ممارسةٍ وثقافة تغلب طابع الشأن العام في السلطة والممارسة الوطنية؟"(6).

وسائل مكافحة الفساد:

هناك وسائل متعددة لمكافحة الفساد، منها ما هو دولي يحض على إيجاد الحكم الصالح، وتَقدُّمِ أداء مؤسساته وتقويم درجة النجاح الذي أحرزته، وأين أوجه القصور فيها، وما هي الاستراتيجيات البديلة التي من شأنها تطوير المعركة العالمية ضد وباء الفساد، ومنها منظمة الشفافية الدولية، وصندوق النقد الدولي، وكلُّها تدّعي الترويج للحكم الصالح، ودعمه في مقاومة الفساد، ومنها ميثاق الأمم المتحدة فيما إذا كانت مخاطر الفساد لها صفة التأثير على السلم والأمن الدوليين. ونحن هنا لا نبالغ إذا قلنا: إن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية قد نجحت في لفت الانتباه إلى عدد من الأمور العامة في محاربة الفساد، ولا سيما بعد أن أصبح الفساد إحدى العقبات الأساسية التي تهدد التنمية والتقدم في العالم. كما أننا لا نبالغ إذا قلنا: إن المسؤولية عن انتشاره تقع على عاتق

(الجميع)، وفي الطليعة الحكومات والشركات دولية النشاط، وهذا لا يكون إلا في تعاون دولي يدعم الحكم الصالح على مستوى دول العالم أجمع"(7).

ومع أن إخضاع القضايا المتعلقة بالفساد والحكم الصالح للدراسات الدولية قد ساعد على تحويل عدد من المقولات السائدة حول مواجهة الفساد إلى بديهيات ومسلَّماتٍ نقلته إلى ساحة النقاش، وأخضعته لمعايير قابلةٍ للقياس، لتصبح النظم السياسية مصنفة في قدرتها على ضبط الفساد، من خلال سن القوانين، وفرض احترامها، إلا أن هذه الدراسات قد اتسمت بقدر كبير من التعقيد، وعلى سبيل المثال لا الحصر "دراسات البنك الدولي الأكثر شمولية حول الحكم الصالح" والمعتمدة على متغيرات "العلنية والشفافية، والاستقرار السياسي، وفاعلية الأداء الحكومي، ونوعية الأداة التنظيمية، وسيادة القانون، وضبط الفساد"(8). ولو دققنا في نتائج هذه الدراسات وتطبيقاتها لوجدنا الكثير من العثرات بل المئاتِ من المتغيرات الثانوية والفرعية المطلوب تجاوزها، ولأدركنا حجم الصعوبات والتعقيدات التي تكتنف هذا النوع من الدراسات، على الرغم من كلِّ الاحتياطات والضمانات، زد على ذلك المعلومات الناقصة المطلوبة التي يتعذر إحضارها فنياً وأمنياً وسياسياً، وبشكل متعمد، وبالتالي قد يكون ما هو متاح من معلومات انتقائياً ومعتمداً لأسباب متعددة، وقد تكون مصادرها الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة، وتتعلق بشخصيات تركت الحكم واستنفدت أغراضها، وليست شخصيات تمارس السلطة فعلاً، وربما دخلت مقاييسُ هذه الدراسات إلى معطيات ثقافية أو اجتماعية ذات طبيعة قيمية غير قابلة للقياس الكمي على نحو بعيد عن الدقة. وهل نبالغ إذا قلنا: إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لمكافحة الفساد لم تدخل حيز التنفيذ كما يجب، وحتى لو دخلت هذا الحيز فهل تلاقي من يحترمها أو لا يخترقها. إن المراهنة على تحقيق تقدم في هذا السياق يصعب تحقيقه في مواجهةٍ على مستوى كبير في العالم.

إن الواقع الدولي يشير إلى وجود الموازين الدولية الداعمة للفساد والمفسدين، وهي قوى تتشكل من تحالف عضوي بين النخب الحاكمة، والشركات العملاقة المدعومة من حكومات الدول الغنية والمهيمنة. وإنه يصعبُ القول بوجود مناخ دولي موات لمكافحة الفساد أو لنشر الحكم الصالح في ربوع العالم، وسيبقى كبار

الفاسدين والمجرمين ـ من السياسيين وغير السياسيين ـ في طريقهم إلى الثراء غير المشروع، وستبقى أموالهم الحرام في حسابات سرية بمنأى عن المحاسبة، وهنا يمكن القول: إنه لا يكفي أن يكون هناك حكم جيد على مستوى الدول، كي ينعم العالم بالرخاء والاستقرار.

دور المجتمع في مكافحة الفساد:

على الرغم من الإجماع البشري على محاربة الفساد وتطويقه بحزمة كثيفة من القوانين الرادعة، وعلى الرغم من الإجراءات الرقابية الصحيحة للفرد، التي تحكمها منظومة أخلاقية في مواجهة الفساد، نجد انتشار الفاسدين ممن لا يبالون بالردع القانوني أو بردع الضمير، ولا سيما في هذه المرحلة التي يطلق عليها عصر العولمة. عصر الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى المسيطرة على اقتصاد أكبر عدد ممكن من بلدان العالم، والساعية إلى إلحاق هذه البلدان بها، والمحدَّد بسماتِ "تمركز الإنتاج والاحتكارات، وتمركز البنوك وسيطرتها على الصناعة، وتصدير رأس المال، واقتسام الرأسماليين لاقتصاد العالم، واقتسام الدول الكبرى لأراضي العالم".

لقد أصبح العالم اليوم موضع اهتمامٍ وسوقاً واعدة لتصدير رأس المال، تستوجب تهيئة لاستقبالها. ولقد كشفت التجارب أن الفساد عائق مكلف للمستثمر الأجنبي، ودلت التجارب أنه يشكل ضريبة إضافية تعادل أكثر من 20٪ من المعدل الضريبي الهامشي للأجانب، كما تستدعي عمليات التهيئة هذه تعديلَ مفهوم سيادة الدولة، وتبنِّي برنامج تحرير الاقتصاد، الذي قوامه حزمة من الإجراءات التي تلغي القيود على حركة الأموال، والتوجُّه نحو كسر احتكارات الدولة بالخصخصة، والاستجابة لمتطلبات اتفاقية التجارة الدولية، وسن تشريعات لحماية الاستثمار الأجنبي، وتخفيف كل منابع الفساد التي تعيق تطبيق برنامج حرية الاقتصاد، وغيرها من إصلاحات لا تتم إلا بمواكبة إصلاح سياسي، يتم فيه تصدير الديمقراطية(9)، الأمر الذي أدى إلى تصاعد دعوات الإصلاح الاقتصادي مع دعوات الإصلاح السياسي على مستوى العالم.

إن الإفراط بالاعتقاد أن الديمقراطية تقدم الحلول لجميع المشكلات الاقتصادية هو نوع من الاندفاع المتعجل، فالديمقراطية آلية حكم لا تعتمد نتائجها

على كفاءة الاستخدام فحسب، بل على نوعية المداخلات بقرارات جيدة، وخطط مدروسة، وبرامج عملية، فضلاً عن أن الفساد ليس مشكلة سياسية واقتصادية فحسب، بل هو في الصميم مشكلة أخلاقية، ولهذا عجزت ديمقراطيات الدول الغربية عن اجتثاثه.

إن الديمقراطية وحدها لا تقضي على الفساد، بل كآلية حكم توفر قدرة على حصره؛ "لأنها تشتمل على دستور تعاقدي يمنح الشعب حق الولاية على نفسه، وتعددية سياسية توفر أحزاباً ذات مجلس يمثل الشعب بأسره، ويقوم بمهام التشريع المطلوبة، كما تشمل المنظومة الديمقراطية نظاماً قضائياً مستقلاً لتحقيق العدالة، وحرية سياسية كاملة تكفل حرية التعبير والنشر وإصدار الصحف، وتشكيل جمعيات غير حكومية"(10). والديمقراطية كمنظومة إذا لم يَطَلْها الفساد السياسي، كفيلة بتوفير نظام رقابي فعال على جميع أعمال الجهاز التنفيذي للدولة، كما توفر نظاماً محاسبياً يدقق في إيرادات الميزانية ومصروفاتها المختلفة، وهو ما ينتج عنه تحقيق مبدأ الشفافية في أعمال الدولة.

إن السلطة الرقابية للبرلمان يمكنها ضمان شفافية كبيرة لأعمال الحكومة، كما أن للسؤال البرلماني دورَهُ في توفير جميع المعلومات والبيانات والوثائق المطلوبة في أي إجراء تنفيذي للجهاز الحكومي، وفي حال الاشتباه بفساد ما في ذلك الإجراء، وطَلَبِ المناقشة بين البرلمان والحكومة يتم تشكيل اللجان للتحقيق في الموضوع المثار، ولجان التحقيق البرلمانية تمتلك سلطات واسعة في الاطلاع على الوثائق، واستدعاء من تراه، وبالتالي يمكن لنتائجها أن تحدد مصير أي مسؤول قد تورط بالفساد، الأمر الذي يؤكد أن الرقابة البرلمانية والتدقيق المحاسبي يكفلان قدراً كبيراً من الشفافية، ومع ذلك تبقى الديمقراطية سيفاً بلا نصل في المعركة ضد الفساد ما لم تأخذ طريقها عبر وسائل الإعلام الحر في الحرب على الفساد، بمعنى أن الإعلام الحر يربك القوى النافذة حامية الفساد، لأن رجاله مولعون بالسبق في الكشف عن الخبر، وبما أن وسائل الإعلام الحرة غير تابعة أو خاضعة إلى أجهزة الرقابة الرسمية، بإمكانها تفجير فضائح الفساد قبل اكتشاف المؤسسات الرسمية له، الأمر الذي يؤكد أن إفساد الديمقراطية أشد خطراً من فرض نظام شمولي؛ لأن الأنظمة الشمولية لا تحتاج إلى عناء في تعبئة الجماهير

والرأي العام ضدها، ولكن إفساد الديمقراطية من شأنه زعزعة ثقة الجماهير وإيمانهم بجدواها وصلاحها. كما يؤكد أنه لا يمكن للنخب المحلية المناضلة من أجل الديمقراطية مواجهة خصومها؛ لأن هؤلاء الخصوم غالباً ما يكونون مسلحين بالمال والإعلام والنفوذ، وعلى درجة متقدمة من الفساد تتخطى استقامة الضمير والسلوك.

دور السلطة في مكافحة الفساد:

كل إنسان تقوده تجاربه الذاتية، وتشده مصالحه المرئية المحسوسة، ويتداخل ذلك كله بأي شأن يعرض له، فهو لا ينظر إلى المسائل إلا من خلال نفسٍ لها وجهةٌ ومصالح وتشكلٌ ذاتي معين، "تشكُّل يتصل بالشؤون الخاصة للمحيط الذي يعيش فيه. ولما كانت مشكلة التنظيم والعمل للشأن الجماعي مطروحة في لب هذه المعضلة، فلا بُدَّ من أن تقترح لها الحلول والبدائل، بما يجعل النشاط الفردي دائراً في إطار التعبير عن الشأن الجماعي العام، وتحقيق أهدافه بأقل قدر ممكن من تأثير ذاتيات مُصدِّري القرار أو مُنفِّذيه (11). فالمسألة إذاً هي كيف يمكن للإنسان المنوط به العمل العام تجاوز ذاتيته عندما يتناول هذا الشأن باحثاً أو مقرراً أو منفذاً. وطبقاً للنظم والنظريات السياسية والتنظيمية الحديثة ـ دستورية كانت أم إدارية ـ لابُدَّ من توفير المبادئ والأصول التوفيقية؛ لأن القرار يصدر عن جماعة، وليس عن فرد، كما يصدر عن هيئات متعددة، وليس عن هيئة واحدة، وهذا لا يكفي إلى قيام هذا التعدد بين الهيئات، بل لابُدَّ من عدم تمكن كل من هذه الهيئات بعضها من بعض في الإنشاء، والتشكل وفقاً للمشيئة، على أن تقوم الصفة التمثيلية لدى هذه الهيئات بالانتخاب من الأدنى إلى الأعلى. زد على ذلك لابُدَّ من اتخاذ القرار، ليكون معبراً عن الشأن العام"(12).

إن النظرية القانونية للمؤسسات العامة بموجب النظرية القانونية تقوم على عدم شخصنة التشكيل المؤسس على الجماعية، وتعدد الهيئات، وتوازنها، والنيابية والتداول، وهذا حصيلة التفاعل بين مبادئ النظرية السياسية، ونظرية القانون العام بفرعيه الدستوري والإداري. وما أريد الإشارة إليه هو أن الولاية العامة سلطة عامة تتعلق بالشأن العام للجماعة، وهي لا تقوم إلا في نطاق نوعية الولاية المحددة لصاحب أي وجه من وجوه السلطة، من حيث النوع، وطريقة الأعمال، وإجراءات

شروط الممارسة، وإن أي إخلال بأي من هذه الأوضاع يؤدي إلى انحدار السلطة العامة؛ لأن العمل العام الممارس يأتي في تفويض من الجماعة وكل من يمارس العمل العام، ويستعمل سلطاته مفروضاً من الجماعة التي هي الأصل، وصاحبة المال والسلطة، والمصلحة المرعية. والجماعة هي الشعب والوطن والجماهير بما فيها السياسة المجردة من ذوات الموجودين وأشخاصهم الملموسة. وهذا هو المنهج النظري الفقهي في بناء هيئات السلطة العامة، لضمان ألا تستخدم هذه السلطة للمصالح الخاصة بمن يستخدمها، وثمة رقابة أخرى على أجهزة الحكومة ومؤسساتها يرد من الهيئات القضائية. وهذا النوع في القضاء يمارسه قضاء إداري مختص ومستقل عن الحكومة، ويمكن أن يمارسه أيضاً القضاء العادي بشكل عام. مما يؤكد عدم الخروج عن الوضع الشخصاني إلا بطريقتين، هما: أن يكون لهذه الدولة مشروع سياسي واجتماعي، وأن تتفاعل القوى الأهلية السياسية والاجتماعية والثقافية أحزاباً وجمعيات وتجمعات أخرى، سواء كانت موجودة على نحو رسمي أم كانت قائمة بالفعل لا بالاعتراف الرسمي بها، وهذا لا يكون إلا عن طريق أناس في السلطة أو عن طريق الحركات الشعبية.

دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد

تتجذّر أشكال الفساد في داخل الدولة، وفي شبكات الاستتباع واستغلال النفوذ، ودفع الرشوة. وعندما يتوغل الفساد وينتشر بشكل مافيات أو على شكل شبكات ضاغطة، يصبح من الصعب مقاومته بالتدابير القانونية، لأنه يعمل في داخل الدولة، وليس في خارجها، حيث يدخل كبار الفاسدين شرايين الدولة، ويصبحون قيمين على شؤونها، وإلى درجة يقبضون من خلالها على التشريع والمحاسبة والملاحقة، ويخصون أنفسهم من خلال السلطة والقانون، وما توفره لهم السلطة من إمكانيات لتوزيع الأدوار والمنافع والخدمات، فيكثر الأزلام ممن لهم مصالح في دعم منظومة الفساد، "فتستمر منظومة الفساد وتتجذر ويلاحق قانونياً وقضائياً معارضوها، ليصبحوا كبش محرقة.

ومن الطوباوية في حالة الفساد الكبير انتظار توفير إرادة سياسية حريصة على الشأن العام لمكافحة مافيا الفساد.. إرادة قد تتعرض للاغتيال أو الملاحقة أو التفجير من قوى أكثر فعالية وقدرة؛ لكنها متلبسة بالطهارة القانونية والقضائية"(13).

ولما كان التمييز بين الفساد الصغير والفساد الكبير قائماً فإن المعالجة تتطلب معرفة الوظائف الاجتماعية والإدارية والسياسية لتوفير بدائل شرعية وقادرة على مواجهة الفساد، ويأتي في طليعتها الوظيفة الإدارية التي تلعب الرشوة دور المعجِّل في ماكينتها الإدارية إذا أردْنا المعالجة، بمعنى لابُدَّ من تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن؛ لأن المواطن هو مدخل الإصلاح الإداري، وهو نقطة الانطلاق ونقطة الوصول، والإدارة هي خدمة كل المواطنين لا خدمة السياسيين والنافذين والعاملين فيها، الأمر الذي يتوافق وتنميةَ مفهوم المواطنة من خلال تنمية مفهوم الوظيفة العامة عند المواطنين. ومن هذه البدائل أيضاً الوظيفة الاقتصادية التي تشكل الرشوة في معاملاتها اليومية وسيلة لتعديل الدخل يتوازى وارتفاع كلفة المعيشة، وتطور حاجات العائلة، زد على ذلك التمييزيين أنواع الموظفين تجاه الفساد، فمنهم من يُعدِّل دخله بوسائل شرعية من خلال المساهمة في اللجان الإدارية المنتجة، ومنهم من يلجأ إلى الرشوة التي ترتدي أشكالاً عدة وتُوافق كل مزاج، ومنهم من يكتفي براتبه لأنه ليس في مركز يسمح له بتلقي الرشوة، أو لأنه يتمتع بأخلاقية رفيعة"(14).

إن مكافحة الفساد متكاملة بين الدولة والمجتمع، وقد تكون الدولة ذاتها خاضعة لمافيا الفساد، الأمر الذي يؤكد إيجاد استراتيجية نشر الثقة، وتبني علاقة سليمة على مستوى الدولة فيما يخص المال العام، وهذا لا يكون إلا في مراقبة سلوكية القائمين على الشأن العام، ومدى ثقة المواطنين بنزاهتهم ومصداقيتها، وإذا ما تحققت هذه الثقة يصبح المواطن أكثر استعداداً للقبول بالمجهود العام والمصلحة العامة، وتُحَّفزُ الثقة لدى أصحاب الثروات على تقديم المساعدات والهبات والمساهمة في تخفيض الدين العام، الأمر الذي يحقق "العدالة في توزيع التكاليف العامة، والمساواة بين المواطنين في الحصول على حقوقهم بصرف النظر عن انتماءاتهم، كما يحقق جودة الخدمات، والسرعة في تأديتها، والحرص على الملكية العامة وحمايتها، زد على ذلك توفر إمكانية الكشف عن مصادر الأموال، وبيان طرق الإنفاق، ومراقبتها لتلافي الهدر والفساد"(15). بهذا التكامل يكمن دور المجتمع المدني في مواجهة الفساد، وفي صياغة مشاريع وبرامج تربوية وتثقيفية تعزز قيمته على مستوى الدولة وعلى مستوى النقابات والهيئات المهنية،

كما يتكامل دوره في إطار التنمية الخلقية، وإدراك الوظيفة الضريبية، وعلى مستوى إيجاد جمعيات تهتم بالعلاقة بين المواطن والإدارة، وبالدفاع عن المستهلكين، وبتوسيع نطاق الجمعيات المختصة بحقوق الإنسان. إن الطريقة الفضلى في مواجهة الفساد تكمن في رصد المبادرات والأعمال الميدانية الإيجابية والمعيارية المقاومة للفساد.

كيفية مكافحة الفساد

إن جوهر ازدهار الفساد هو السرية، وجوهر مكافحته هو العلنية، وللعلانية تطبيقات عديدة أهمها علانية الإرادة السياسية، والدعم الحكومي لمكافحة الفساد، وعلانية ممارسة هيئات مكافحة الفساد لنشاطها، وعلانية تقييم الجماهير لنجاح عمليات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى الدور القانوني الحيوي في هذه المواجهة، الذي يميز بين ما هو فساد مما ليس منه، كما يميز الفساد الذي يهدد قوة القانون ذاته، مما ليس منه، ويميز الفساد الذي يشكل خطراً جسيماً مما ليس منه"(16) إن الفساد يكافح بتميزه عن غيره، وبتمييز صوره الخطرة على النظام القانوني من غيرها، وبتمييز صوره الخطرة على الثقة العامة من غيرها. كما يكافح بالتكنولوجيا القانونية في ظل قوانين التنمية، وبتكنولوجيا المكافحة العلاجية التي تميز بين مختلف أنواع الفرص التي يتصدى لها مبدأ تكافؤ الفرص لتنظيمها، أكانت خدمية أم استثمارية أم فرصاً وظيفية، كما يكافح بتكنولوجيا المكافحة الوقائية التي تعمل بها النظم القانونية المقارنة، زد على ذلك مكافحته عن طريق تكنولوجيا التعاون الدولي القائمة على تبادل الخبرات، وتلقي المساعدة القانونية الفنية. كما يكافح من خلال بناء قدرات المجتمع الأهلي، وتنمية قواه الوطنية، وبناء الشراكة الوطنية، وترسيخ الأمن القانوني وتعزيز الوفاق الوطني، وتحقيق التنمية المؤسسية "الحوكمة"، حوكمة العمل الرسمي، وحوكمة العمل الاقتصادي وحوكمة العمل الأهلي سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أم كان ذلك على مستوى الأموال أم على مستوى المعلومات، وبالتالي يكون سعي العمل الأهلي إلى تعزيز الأمن القانوني وتحقيق الوفاق الوطني، والشراكة الوطنية، لا يقل أهمية عن صقل الحرفية المهنية في محاربة الفساد.

الهوامش:

(1) حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، كانون الأول، 2004، ص 85. وانظر إبراهيم شحاته، وصيَّتِي لبلادي، القاهرة، مكتبة الآمرة، 2001، ص 251.
وانظر سليمان عبد المنعم، المغزى والعرض، والمخاطر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وانظر أيضاً تقرير الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الاستنتاجات التوصيات، الدورة الثانية للأمم المتحدة في 29 أيلول 2009.

(2) إسماعيل الشطي: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ مجلة المستقبل العربي العدد 310، كانون الأول، 2004، ص 73.

(3) طارق البشري: دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، العدد 310 كانون الأول 2004، ص 112.

(4) ذاته، ص 113. انظر مصطفى كامل السيد، وصلاح سالم زرنومة، تحليل قضايا الفساد في مصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية 1999، ص 189.

(5) أدهم أحمد حثيثي: المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 28، خريف 2010، ص 63، وانظر أحمد عبد الله الزايد: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واحتكاماتهم، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، تشرين أول 2009، ص 6.

(6) أنطوان مسره: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 310 كانون الأول، 2004 ص 126.

(7) حسن نافعة: دور المؤسسات الدولية والمنظمات الثقافية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 109، انظر أحمد فتحي سرور، نظرات في عالم متغير، بيروت، دار الشروق 2003، ص 164.

(8) المصدر السابق، ص 110. انظر أحمد فتحي سرور، المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية ـ القاهرة الدار الجامعية 1982، ص 14 وما يليها. وانظر

البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية، مبادرات الإصلاح القانوني والقضائي، 2004 ص 12 عن الإنترنت.

(9) إسماعيل الشطي: الديمقراطية لمحاربة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص 77، وانظر عوض المر، الحق في الديمقراطية، مجلة الديمقراطية العدد 9 شتاء 2003، وانظر عبد الفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر ثقافية، 8 حزيران 2007، ص 7 ـ 8 عن الأنترنت، وانظر عصام الدين محمد حسن، نحو قانون ديمقراطي لتحرير العمل الأهلي، دراسة قانونية وميدانية، القاهرة مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان 2009، ص 17 ـ 18.

(10) المصدر السابق: ص8، وانظر أدهم أحمد حيثى: أصول المحاكم في ضوء مبدأ سمو القانون الإلهي، ص 111 وما بعدها.

(11) طارق البشري: دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص 113 ــ 114، انظر حازم الببلاوي، الفن القانوني والحقائق الاقتصادية، عالم الفكر، الكويت، العدد 3، كانون الأول 1973.

(12) ذاته 115.

(13) أنطون مسرة: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص 129.

(14) أنطون مسرة: بالتعاون مع مجموعة من الباحثين: علاقة المواطن بالإدارة العامة، نماذج في المعاملات والإعلام الإداري، بيروت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، المكتبة الشرقية 1995 ـ 1996، انظر وقائع المؤتمر الدولي، الذي عقدته المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم في فندق مرديان بيروت 19 ـ 20 و 3/ 2004 حول موضوع التربية على القاعدة الحقوقية.

(15) أنطون مسرة: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(16) أدهم أحمد حسين: المجتمع الأهلي، ومكافحة الفساد، مصدر سابق.

نافذة أخيرة

قصتي مع قرارات القمَم العربية "1946 ـ 1985"

الأرقم الزعبي

منذ أكثر من ربع قرن مضى، وخلال تجوالي بالقرب من "كراجات" باب مصلى في دمشق، لفت انتباهي بائع "مشاوي" جعل من رصيف الطريق ركناً لمزاولة هذه المهنة التي تقتصر على بيع أحشاء الخاروف!. وهناك يحتشد الفقراء لشراء اللحم المشوي الذي يحط الذباب فوقه على شكل زرافات تحت أشعة الشمس الحارقة.

واللافت في الأمر أن هذا البائع كان يستخدم في لف ما يبيعه ويأخذه أوراقاً من كتب ذات قيمة فكرية وأدبية وعلمية عالية... بين هذه الكتب لفتني كتاب بعنوان "مؤتمرات القمة العربية.. قراراتها وبياناتها 1946/1985".[1].

رغبت في أن أضمه إلى مكتبتي كونه كتاباً وثائقياً مهماً.. بائع الشواء رفض بيعي الكتاب، ليس لقيمته بل لحاجةٍ لديه.. بعد مناقشة ومفاوضات اتفقنا على أن آخذ الكتاب مقابل وعد قطعته أن أقدِّم كمية مسودات بديلة لصر "السندويش" عند مروري مرة ثانية.. وجرى ذلك فعلاً.

[1] الكتاب صادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية، إعداد مكتب الأمين العام، القاهرة ـ 1987م.

استخدمت الكتاب لتوثيق بعض الإحالات في مقالات لي منشورة سابقاً... قبل أيام وجدت الكتاب مصادفةً في مكتبتي.. منقذاً لي؛ لأن عليّ أن أكتب زاويتي في المجلة والوقت ضاغط.. بعد تصفح الكتاب وجدت حُزْمةً من القرارات التي اتخذتها القمة العربية خلال الفترة، "1949 ـ 1985" جرى إعادة صياغتها، والحفاظ على مضمونها في القمم اللاحقة..

وبمناسبة إعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إليها بتاريخ (2018/4/13م) يهمنا رصد القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وإليكم بعضاً منها:

"إن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى.. هو القلب في المجموعة العربية.. لذلك تعتبر قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الأساسية"[1].

"أجمعنا على ضرورة تيقّظ شعوبنا تيقظاً كاملاً؛ إزاء الخطر الصهيوني الذي يهددنا..."[2].

"..قيام [إسرائيل] هو الخطر الأساسي الذي أجمعت الأمة عليه.. [لذلك تقرر]: إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً.. يبدأ تشكيل نواة القيادة [لهذه الجيوش] خلال شهر، ويتم تدريجياً خلال شهرين"[3].

"إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين (أ).. تحرير فلسطين (ب) تعزيز الدفاع العربي. ولتحقيق الهدف القومي النهائي في تحرير فلسطين يستلزم: استكمال القوة العربية ـ وضع القيادة العامة خطة تفصيلية خلال عام لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني.. تعرض على مجلس الجامعة..."[4].

"إصدار التوجيهات اللازمة لوزراء الإعلام العرب لوضع خطة عربية إجماعية للإعلام تكفل إبراز القضايا العربية.."[5]

---

[1] قمة أنشاص "28 ـ 29" /1946/5م، ص (19 ـ 20) من الكتاب المذكور.
[2] قمة أنشاص "28 ـ 29" /1946/5م. ص (19 ـ 20) من الكتاب المذكور.
[3] مؤتمر القمة العربية الأولى /القاهرة [(13 ـ 1964/1/17]، ص "23 ـ 24".
[4] مؤتمر القمة العربية الثانية /الإسكندرية [(5 ـ 11)/1964/9]، ص (30 ـ 32 ـ 34).
[5] مؤتمر القمة العربية الثانية / الإسكندرية [(5 ـ 11)/1964/9]، ص (30 ـ 32 ـ 34).

"استخدام الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل النشر والإعلام لخدمة القضية العربية"[1]

"اتفق الملوك والرؤساء على.. عدم الصلح مع [إسرائيل] أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه"[2].

"يقرر المؤتمر.. [وجوب] التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران /1967م.. وتحرير مدينة القدس، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة"[3].

"التأكيد على تحرير مدينة القدس.."[4].

"عدم قبول أي محاولة لتحقيق أي تسويات سياسية جزئية، وذلك انطلاقاً من قومية القضية ووحدتها"[5].

يطول عَرْضُ هذه القرارات تكراراً وتطابقاً إلى أن نصل إلى آخر قمة عربية انعقدت بتاريخ 2018/4/15م سميت ظلماً "قمة القدس" من دون السؤال:

هل طبق شيء من المقررات السابقة؟

أليس من الواقع والمنطق أن يكون أول بند في أي مؤتمر يناقش ما نفذ من قرارات سابقة؛ وما لم ينفذ؛ ولماذا؟ شأنه شأن أي مؤسسة أو متجرٍ وشركةٍ تتقن بديهيات الإدارة.

***

إن استمرار الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي، وتنامي هذا الوجود جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً.. لا يعود لقوة هذه الكيان وقوة

---

(1) مؤتمر القمة العربية الثالث/ الدار البيضاء [(13 ـ 1965/17]، ص (40).
(2) مؤتمر القمة العربية الرابع/ الخرطوم [(8/29 ـ 9/1) 1967]، ص (46).
(3) مؤتمر القمة العربية السادس /الجزائر [(26 ـ 20) 1973/11]، ص (51).
(4) مؤتمر القمة العربية السابع/ الرباط [26 ـ 29) 1974/10]، ص (65).
(5) مؤتمر القمة العربية السابع/ الرباط [26 ـ 29) 1974/10]، ص (65).

داعميه فقط، بل لعدم وجود إدارة عربية مقابلة تقف عند قوله تعالى: ﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ (سورة الصف: 3).. والأدهى التحول المسكوت عنه باتجاه إيجاد بدائل لهذا العدو هنا وهناك، والمساهمة في جعله زوراً وبهتاناً جزءًا من جغرافية المنطقة.. إنه الفشل الذي واكب عمل الجامعة العربية منذ تأسيسها عام 1945م إلى اليوم..

والغريب المستغرب أنه من أصل أكثر من ألف قرار أو توجيه أو رسالة موجهة أصدرتها الجامعة العربية حتى يومنا هذا لم ينفذ سوى قرار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية المعلن بتاريخ 2011/11/16م.

السؤال: هل من جدوى من استمرار عمل هذه الجامعة على هذا النحو؟

أما آن الأوان للشعب العربي أن يسأل ويحاسب من استهلك الزمن العربي بشعارات وقرارات من دون أن تنفذ ، ومن دون أن يستفيد منها أي مواطن عربي؟!!